

المقتطف

اليومي

(أخبار - تقارير - مقالات)

السبت - ٢٠١٩/١/١٩م

الأخبار والتقارير

شؤون فلسطينية:

٣	القدس العربي	الجماهير الغزية تحيي فعاليات «الوحدة طريق الانتصار»
٥	الأخبار اللبنانية	وزير الخارجية الفلسطيني: الخليجيون ماضون في صفقة القرن
٥	عرب ٤٨	مصادر في حماس تؤكد: إسرائيل تسعى لصفقة تبادل أسرى
٧	وكالات أنباء	تصريحات وزير فلسطيني تثير جدلاً ومطالبات بإقالته
٨	وكالة معا	واشنطن تقطع كافة المساعدات عن الفلسطينيين

شؤون عربية:

٨	الشرق الأوسط	٦ «عقد» أمام «المنطقة العازلة»... والحلول تتطلب «ترتيبات ثلاثية»
١١	الراي الكويتية	ترامب يخطط وسليمان يهيئ... العراق مقابل سورية
١٢	عربي بوست	هل يتنحى البشير؟ الغضب مختلف والعنف يزداد... ٣ سيناريوهات تحدد مستقبل السودان

شؤون إسرائيلية:

١٥	وكالة سما	ديختر: يجب إدخال الأموال القطرية لحماس وإسرائيل غير معنية بحرب مع غزة
١٦	عربي ٢١	جنرالات إسرائيليون يحذرون من حرب متعددة الجبهات
١٧	ساسة بوست	مترجم: تعرف إلى نقاط ضعف الجيش الإسرائيلي كما يوضحها لواء متقاعد

شؤون دولية:

٢٣	الحياة اللندنية	إيران تقر بمواجهتها «مأزقاً جدياً» و«صعوبات» تُعتبر سابقة في تاريخها
٢٥	الأناضول التركية	ظريف يستخدم "تحدي العشر سنوات" للسخرية من بولتون
٢٥	العربي الجديد	الأزمة الأميركية في أخطر مراحلها: تناحر سياسي بلا كوابح

المقالات والدراسات

٢٩	محسن صالح	تقييم مسار القضية الفلسطينية خلال سنة ٢٠١٨
٣٣	هاشم عبد العزيز	فلسطين وتداعيات الانقسام
٣٥	عبد الناصر النجار	مخاطر أمام فلسطين في العام ٢٠١٩
٣٧	حافظ البرغوثي	إدارة الأزمات الفلسطينية وليس حلها
٣٩	خلدون محمد	مآلات حركة فتح
٤٢	مصطفى مصطفى	مدينة القدس ووجودها العريق
٤٤	بني موريس	في النهاية ستقوم هنا دولة عربية ذات أقلية يهودية!
٤٨	أودي ديكل	هناك سبيل لوقف الانزلاق إلى الدولة الواحدة
٥٠	أحمد عباس	العدو الصهيوني في تونس: تسارع نسق التطبيع
٥٤	خليل العناني	العلاقات السعودية الإسرائيلية: (٣/٢): السعودية حرصت على إقامة اتصال سري مباشر
٥٩	محمد المنشاوي	أزمة سوريا وهدف ترامب الداخلي

ال جماهير الغزية تحيي فعاليات «الوحدة طريق الانتصار»

القدس العربي . ٢٠١٩/١/١٩

أحييت جماهير غفيرة من قطاع غزة يوم أمس الجمعة في مناطق «مخيمات العودة الخمسة»، الواقعة على الحدود الشرقية لقطاع غزة، الجمعة الـ ٤٣ لـ «مسيرات العودة» التي حملت اسم «الوحدة طريق الانتصار وإفشال المؤامرات». واندلعت مواجهات بين المشاركين وقوات الاحتلال، وسط تهديدات من فصائل المقاومة والهيئة الوطنية العليا للمسيرات، بالتصعيد ضد الاحتلال، حال استمر الاحتلال في المماطلة في تنفيذ تفاهات التهذئة الأخيرة.

ووصلت الحشود الكبيرة بعد عصر يوم أمس الجمعة إلى مخيمات الحدود الخمسة، المقامة شمال ووسط وجنوب القطاع، تلبية لدعوة الهيئة الوطنية، ورفعوا أعلاما فلسطينية، بعد أن تمكن العديد منهم من اجتياز المنطقة الحدودية العازلة، والاقتراب من السياج الحدودي، ورشقوا عن قرب جنود الاحتلال المتمركزين خلف تكتلات عسكرية بالحجارة.

وأطلق جنود القناصة الإسرائيلية الرصاص، كما غطت أماكن التظاهرات سحب بيضاء، سببها قنابل الغاز المسيل للدموع التي أطلقت صوب المتظاهرين. وأسفر الاستهداف الإسرائيلي عن وقوع نحو خمسين إصابة بينهم صحافيان، وقامت الطواقم الإسعاف بنقل عدد منهم للمشفى، فيما جرى تقديم الإسعافات الميدانية للعديد ممن أصيبوا بحالات اختناق.

والأسبوع الماضي أدت عمليات قمع الاحتلال بالقوة المفرطة للمتظاهرين السلميين إلى استشهاد طفل وامرأة وإصابة أكثر من ٢٥ آخرين بجراح، والعشرات بحالات اختناق.

يشار إلى أن قوات الاحتلال تضع أسلحا شائكة قرب مخيمات العودة الخمسة، في مسعى منها لمنع وصول المتظاهرين من السياج الفاصل، وذلك بعد تمكن شبان يعملون في «وحدات قص السياج» من الوصول إليه، وقصه واختراقه على غرار مرات كثيرة سابقة، واستبقت تلك القوات فعاليات الأمس، ونفذت عملية توغل برية على الحدود الشرقية لمدينة خانيونس جنوب القطاع، وشرعت بأعمال تجريف وتمشيط، كما استهدفت بالنيران قوارب الصيادين في عرض البحر.

ومن أجل منع الخسائر البشرية، اتخذت الهيئة الوطنية لمسيرات العودة، قبل انطلاق فعاليات الأمس، العديد من الإجراءات لضمان سلامة المشاركين في المسيرات، والحفاظ على الطابع السلمي لها، لقطع الطريق على محاولات الاحتلال استهداف المشاركين، وشملت التدابير إعطاء توجيهات مشددة لكافة اللجان والوحدات العاملة في مخيمات العودة الخمسة بضرورة الالتزام والانضباط، وطلبت من المشاركين الابتعاد عن نقاط الخطر والأماكن المكشوفة.

وكانت تقارير إسرائيلية قد نقلت عن مصادر عسكرية قولها قبل انطلاق الفعاليات، إنه تم إبلاغ جنود الاحتلال بالتصرف مباشرة تجاه أقل احتمال يمكن أن يعرضهم للخطر على حدود قطاع غزة، وذكرت أن هذه التعليمات

جاءت بعد تهديد محتمل لتنفيذ عمليات إطلاق نار ضد الجيش، مشيرة إلى أن هناك توقعات لدى القيادة الجنوبية بأن حماس تستعد لـ «مظاهرات عنيفة» لا سيما في أعقاب منع تمرير الأموال القطرية لقطاع غزة. وكان مسؤولون إسرائيليون قد اشترطوا عودة الهدوء بشكل كامل إلى حدود غزة، ووقف وصول المتظاهرين إلى قرب السياج، قبل السماح بدخول الدفعة الثالثة من أموال القطرية، المخصصة لمساعدة فقراء غزة والموظفين المدنيين. وتردد أن إسرائيل ستحسم أمر تحويل المنحة، حسب طبيعة المظاهرات على الحدود. وحسب تقديرات دبلوماسيين فإن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو يناقش ما إذا كان سينهي التفاهات مع حماس في ضوء الصعوبات السياسية التي خلقتها له قضية تحويل الأموال.

وجاء الكشف عن هذه المعلومات رغم تأكيد مسؤولين أمنيين مصريين زاروا قطاع غزة قبل أسبوع، أن إسرائيل مستمرة في التفاهات التي جرى إرساؤها بوساطة مصر وقطر والأمم المتحدة سابقا. وسبق أن توعدت الهيئة الوطنية العليا لمسيرات العودة، وكذلك فصائل المقاومة الفلسطينية، بالعودة إلى الأساليب التي أوقفتها قبل أكثر من شهرين، مع بداية تطبيق تفاهات إعادة الهدوء إلى حدود غزة، في حال استمرت إسرائيل في المماثلة في تنفيذ المرحلة الثانية من تلك التفاهات، التي تقود في نهايتها لإنهاء الحصار المفروض على غزة.

وفي بيان لها حذرت الهيئة الوطنية الإسرائيلية من استمرار المماثلة في تطبيق بنود التفاهات. وقالت «شعبنا الفلسطيني في غزة لن يخضع أو يبقى رهينة لسياسة الضغط والابتزاز والمماثلة والتسويق التي يمارسها الاحتلال»، ودعت الوسطاء للتدخل، وأضافت منذرة «وإلا فإن لغة التصعيد ستكون اللغة المناسبة للرد على خروقات وسياسات الاحتلال».

وعقب ذلك حملت فصائل المقاومة في غزة الاحتلال المسؤولية عن الاستمرار في المماثلة بدفع استحقاقات التفاهات الأخيرة «بهدف كسب الوقت وتمرير مخططاته الخبيثة»، وشددت على أنها «لن تقبل أن يموت شعبنا والعالم يتفرج، وسنواصل حراكنا حتى نحقق أهدافنا كاملة».

يشار إلى أن تفاهات إعادة الهدوء إلى حدود قطاع غزة، تشمل تخفيف الحصار الإسرائيلي كمقدمة لإنهاء، من خلال السماح بتصدير العديد من المنتجات من القطاع، وإزالة الحظر عن العديد من السلع التي تمر للقطاع، وكذلك السماح بتنفيذ مشاريع إغاثة عاجلة تشمل مساعدة الأسر الفقيرة، وتشغيل بطالة مؤقتة، ودفع رواتب لموظفي غزة المدنيين، على أن يتم خفض حدة التظاهرات قرب الحدود، ووقف وسائلها المساندة، مثل «البالونات الحارقة» وغيرها من الوسائل، التي توقفت منذ مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي.

إلى ذلك فقد أكدت حركة حماس على لسان الناطق باسمها حازم قاسم، أن تحقيق الأهداف الوطنية لمسيرات العودة، يتطلب وحدة الصف والكلمة، والعمل المشترك في ميدان النضال ضد الاحتلال، مشيرا إلى أن الإصرار على المشاركة في المسيرات يؤكد أن «شعبنا يخوض مسارا نضاليا متواصلًا، وفعلا كفاحيا مستمرا حتى تحقيق أهدافه». وأكد أن شعار مسيرات الأمل، يتطلب توحيد جهد الكل الوطني، مشيرا إلى أن المقاومة التي تشكل مسيرات العودة أحد أشكالها «هي المسار الوحيد القادر على إفشال كل المؤامرات».

ودعت الهيئة الوطنية لمسيرات العودة وكسر الحصار، سكان القطاع لاستمرار المشاركة والحشد الكبير في فعاليات المسيرات الشعبية، وحذرت الاحتلال من استمرار ارتكاب الجرائم، وعدم رفع الحصار، وهددت بـ «الانفجار»، وأطلقت الهيئة اسم «الوحدة طريق الانتصار وإفشال المؤامرات»، بعدما تفجر خلاف كبير بين حركتي فتح وحماس أخيراً، يهدد بنسف اتفاقيات المصالحة التي وقعت سابقاً.

يشار إلى أن فعاليات «مسيرات العودة» انطلقت يوم ٣٠ مارس/ آذار الماضي، ضمن جهود سكان غزة لكسر الحصار المفروض عليهم، من خلال إقامة مخيمات قرب الحدود الإسرائيلية، ولجأت قوات الاحتلال منذ انطلاق الفعاليات إلى استخدام «القوة المفرطة والمميتة» ضد المتظاهرين، وسط انتقادات دولية وحقوقية.

وكانت وزارة الصحة أعلنت في إحصائية سابقة أن عدد الشهداء الذين سقطوا منذ بداية فعاليات المسيرات، بلغ ٢٥٥ شهيداً، بينهم ١١ شهيداً، يحتجز الاحتلال جثامينهم، وأوضحت الإحصائية أن عدد المصابين فاق الـ ٢٤ ألفاً، عشرات منهم تعرضوا لحالات بتر.

وزير الخارجية الفلسطيني: الخليجيون ماضون في صفقة القرن

الأخبار . ٢٠١٩/١/١٩

نُقل عن وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي، في كواليس القمة أمس، أن لدى السلطة الفلسطينية قلقاً من «مؤامرة لفصل غزة عن الضفة الغربية لهدف مشبوه». وأشار إلى «مخاوف من هذه المؤامرة التي تشارك فيها دول عربية لخلق دولة في غزة تعترف بها أميركا وإسرائيل لتصفية القضية الفلسطينية». المالكي شكّا من «حالة تطبيع عربي مخيفة وعلنية مع إسرائيل»، لافتاً إلى أن «دول الخليج تحصر اهتمامها بالنزاع مع إيران. ولم تعد فلسطين على جدول اهتماماتها السياسية أو المالية. يبيعوننا كلاماً معسولاً وفي الوقت نفسه يمضون قدماً في مؤامرة صفقة القرن».

الوزير الفلسطيني تحدث عن «ضغوط أميركية على السلطة الفلسطينية واستفزازات إسرائيلية، وخفض كبير للدعم المالي الذي كانت تقدمه الولايات المتحدة والدول الأوروبية، مثل هولندا والدنمارك والنرويج، بحجة أن السلطة تدعم أسر الشهداء والسجناء المعتقلين في إسرائيل».

مصادر في حماس تؤكد: إسرائيل تسعى لصفقة تبادل أسرى

عرب ٤٨ . ٢٠١٩/١/١٩

قالت مصادر في حركة حماس إن حكومة الاحتلال الإسرائيلي تقوم بمحاولات وتجري اتصالات لتحريك صفقة تبادل للأسرى قبل انتخابات الكنيست المقبلة، لاعتبارات انتخابية تتصل برئيس حزب "الليكود" ورئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو.

ونقل "العربي الجديد" عن تلك المصادر قولها "تلقينا أخيرا اتصالات جديدة من طرف أوروبي، إضافة إلى القاهرة، بشأن تحريك مفاوضات ملف أسرى الاحتلال لدينا".

وأضافت المصادر أنها تترك السبب في محاولة تحريك المفاوضات، والذي يعود إلى اقتراب موعد انتخابات الكنيست في التاسع من نيسان/ إبريل المقبل.

وأشارت المصادر ذاتها إلى أن حركة حماس وذراعها العسكري "كتائب القسام"، تتمسكان بالشروط السابقة المتعلقة بإطلاق كافة الأسرى الفلسطينيين الذين كان أفرج عنهم في صفقة "وفاء الأحرار" عام ٢٠١١، وأعاد الاحتلال اعتقالهم بعد إتمام الصفقة التي أفرج بموجبها عن الجندي الإسرائيلي الذي كان بحوزة "حماس"، غلعاد شاليت.

واعتبرت المصادر أن "حكومة نتنياهو تتاور من وقت لآخر لتحقيق مكاسب شعبية، ولكن هذه المرة يبدو أن هناك رغبة قوية في إتمام تلك الصفقة قبل الانتخابات المقبلة، خصوصا في ظل المعارضة القوية التي تواجهها الحكومة الإسرائيلية الحالية، وسط استطلاعات تؤكد انخفاض حظوظ نتياهو".

ولفتت المصادر إلى أن "الحديث عن صفقة جزئية يتم بموجبها الإفراج عن واحد أو اثنين من الأسرى الذين بحوزة الحركة، كما يروج الاحتلال، مرفوض تماما"، مشددة على أن "حماس متمسكة بتنفيذ الصفقة دفعة واحدة، حال تم التوصل إلى اتفاق بشأنها".

كذلك، كشفت المصادر أن المبعوث الأممي إلى الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، فتح نقاشا مع قيادة "حماس" لاستطلاع موقفها بشأن هذا الملف، مؤكدة أن "القسام لن تقدم أي معلومات بدون مقابل، فالكثائب حددت مطالبها بشأن إطلاق الأسرى المحررين، وبعدها يبدأ التفاوض، وقبل ذلك لن يصل الاحتلال لأسراه، وليفعل ما يشاء".

ولفتت المصادر إلى أن "تل أبيب ترغب في استغلال أزمة سحب السلطة لموظفيها من معبر رفح لتشديد الخناق وزيادة الضغط على حماس لتمرير مكاسب لحكومتها"، مؤكدة أن "القاهرة لم تقل إنها ستغلق المعبر، ولكن حتى الآن التصريحات غير كافية لتأكيد الموقف المقبل، فهناك حالة أقرب للغموض بشأن المستقبل القريب للمعبر".

وعن هذه القضية، قالت المصادر إن فنتح معبر رفح في الوقت الراهن بات خاضعا لتجاذبات أوسع من مسألة سحب السلطة لموظفيها منه، أو تشكيل حماس للجنة تكون مشرفة على المعبر برعاية مصرية، مضيفة أن "تلك التجاذبات ربما تتسبب في تعطيل تسيير الحركة على المعبر في الجانبين".

تجدد الإشارة إلى أن "كتائب القسام" أعلنت للمرة الأولى وبشكل رسمي في بيان متلفز للمتحدث باسمها، أبو عبيدة، في إبريل/ نيسان ٢٠١٦، عن وجود ٤ أسرى إسرائيليين بحوزتها، من دون تقديم أي تفاصيل حول مصير هؤلاء الأسرى.

وتزامن الكشف عن الاتصالات الإسرائيلية لمحاولة إنجاز الصفقة مع تأكيد "القناة الثانية عشرة" الإسرائيلية أن الضابط الإسرائيلي الأسير لدى "حماس"، هدار غولدين، ما زال على قيد الحياة، وذلك في رواية منافية لتلك التي تروجها حكومة نتياهو حول احتفاظ "حماس" برفاتة فقط، بعد أن تمكّن عناصر الحركة من قتله خلال

الحرب الأخيرة على القطاع عام ٢٠١٤. وعرض برنامج "الحقيقية" المذاع على القناة، صوراً جديدة تعرض للمرة الأولى، تظهر وجود جيش الاحتلال داخل النفق الذي أُسر منه غولدين.

يذكر في هذا السياق أن المدعي العسكري العام الإسرائيلي، شارون أفيك، كان قد أعلن في منتصف آب/أغسطس من العام الماضي أنه قرر إغلاق ملف التحقيق في واحدة من أكبر وأبشع مجازر جيش الاحتلال خلال العدوان على غزة عام ٢٠١٤، والتي يشار إليها في الصحافة الإسرائيلية بـ"يوم الجمعة الأسود". في ذلك اليوم، الأول من آب/أغسطس ٢٠١٤، نفذ جيش الاحتلال ما يصفه بـ"نظام هنيبل"، لمنع أسر غولدين، وأطلق نيران كثيفة للغاية من البر والجو والبحر باتجاه منطقة في مدينة رفح. وأسفر إطلاق النار عن مقتل أكثر من ١٥٠ فلسطينياً.

وفي سياق متصل بالملف، اجتمع ملادينوف مع عائلة الأسير الإسرائيلي، أفراهام منغيستو، المُحتجز لدى "حماس" في قطاع غزة، وأكد خلال الاجتماع الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في القدس المحتلة يوم الأربعاء الماضي، أنه سيسعى للحصول على معلومات أكثر حول وضعه. وزعم ملادينوف أن منغيستو مختلّ عقلياً، قائلاً "احتجاز شاب مختل عقلي هو أمر إنساني بحت، وعليه، فإنني سأواصل بذل الجهود لتقديم إطلاق سراحه".

تصريحات وزير فلسطيني تثير جدلاً ومطالبات بإقالته

وكالات أنباء . ٢٠١٩/١/١٩

أثارت تصريحات لوزير الحكم المحلي في السلطة الفلسطينية حسين الأعرج جدلاً كبيراً. وكان وزير الحكم المحلي حسين الأعرج، قد اتهم في فيديو مصور بعض قادة الحراك العمالي ضد قانون الضمان الاجتماعي، بالعمالة لإسرائيل، وبأنهم يسكنون في مستوطنة "كريات أربع"، داخل الأراضي المحتلة من قبل إسرائيل.

من جهته رد منسق الحراك العمالي الفلسطيني لإسقاط قانون الضمان صهيب زاهدة على الوزير، وقال في فيديو مسجل: "خسئت وفشرت. نحن أبناء هذه البلد، ونحن نقود الحراك لإيصال حقوق العمال لبر الأمان، ونحن لسنا مثلك نخون الناس، احترم نفسك".

بدوره أكد محافظ الخليل على أن قيادة الحراك العمالي في محافظة الخليل، هي من مكونات الطبقة العاملة وتمارس نشاطاتها الاحتجاجية وتعبر عن موقفها وفق الأصول والقانون.

وأكد محافظ الخليل جبرين البكري في بيان مقتضب على مواقف قيادة الحراك الوطنية وحرصهم على مصالح العمال، وأي موقف صدر عن أي جهة أو شخص، هو يعبر عن موقفه الشخصي وسيتحمل نتائج ذلك.

كما أصدرت نقابة العاملين في بلدية الخليل بيانا قالت فيه: "الزميلات والزملاء المحترمين، تحية واحترام لكم وأنتم تسطرون أروع حالات النضال والدفاع عن صوت المظلومين من العمال والموظفين أينما كانوا، إذ تثبتون

بالتفافكم حول نقابتكم ودعمكم لها يوما بعد يوم بأنها على صواب، وأخص بالموقف حينها من المدعو حسين الأعرج وطرده من دار بلدية الخليل، حين تهجم وتهكم على الخليل وأهلها ولم ولن نتراجع عن موقفنا حينها".
وأضافت: "وقد عاد من جديد هذا المعتوه ليتهجم على أسياده الذين حضنوه ورفعوا من شأنه حين كان يعمل في مدينة الخليل، إذ يتهم أناسا وطنيين بامتياز، يمارسون حق الاحتجاج بكل وعي وحرص على الوطن والمواطن واحترام القانون".

واشنطن تقطع كافة المساعدات عن الفلسطينيين

وكالة معا . ٢٠١٩/١/١٨

أفادت صحيفة "جيروسلم بوست" ان الإدارة الامريكية تنوي وقف كافة المساعدات المقدمة للفلسطينيين نهاية الشهر الحالي.
ونقلت الصحيفة عن ديف هاردين الرئيس السابق للبعثة الامريكية الى المنطقة ان الوكالة الامريكية للتطوير الدولي USAID تنوي وقف تمويل كافة المشاريع في مناطق السلطة الفلسطينية.
وأضافت الصحيفة ان وقف المساعدات يأتي في اعقاب تمرير "قانون مكافحة الإرهاب" الذي تمت المصادقة عليه في الكونغرس الامريكي في شهر تشرين الثاني الماضي.
ويشترط هذا "القانون" تقديم المساعدات الامريكية للسلطة الوطنية بوقف صرف رواتب ومخصصات الاسرى والجرحى والشهداء وعائلاتهم.
وأفادت الصحيفة ان موظفين من وكالة المساعدات الامريكية USAID في الضفة الغربية وقطاع غزة غادروا مؤخرا مع عائلاتهم، ما يشير الى توقف هؤلاء الموظفين عن تقديم المشاريع والمساعدات والدعم.

٦ «عقد» أمام «المنطقة العازلة»... والحلول تتطلب «ترتيبات ثلاثية»

لندن: إبراهيم حميدي . الشرق الأوسط . ٢٠١٩/١/١٩

قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب سحب قواته من سوريا، أعاد إلى مائدة التفاوض مشروعاً عمره أربع سنوات طرحته أنقرة لإقامة «منطقة آمنة» في شريط شمال سوريا في محاذاة حدود تركيا، وأطلق مفاوضات أميركية - تركية من جهة، وروسية - تركية من جهة ثانية، وبين الأكراد ودمشق وموسكو من جهة ثالثة، للوصول إلى ترتيبات عسكرية وإدارية شمال شرقي سوريا.

- خلفية المشروع

في ٢٩ نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠١١ كان وزير الخارجية التركي السابق أحمد داود أوغلو أول من اقترح إقامة «منطقة عازلة» شمال سوريا، الأمر الذي دعمته المعارضة وقتذاك مستلهمة التجربة الليبية لإسقاط نظام الرئيس

معمر القذافي. وقال رجب طيب إردوغان عندما كان رئيساً للوزراء في نهاية يوليو (تموز) ٢٠١٢ إن إقامة «منطقة آمنة، منطقة عازلة، يشكل جزءاً من الخيارات التي لدينا».

وإذ تراجعت قوات الحكومة السورية في يوليو ٢٠١٢ من بعض المناطق الكردية شمال البلاد وشمالها الشرقي، طلب داود أوغلو في ٣٠ أغسطس (آب) من مجلس الأمن الدولي، إقامة مخيمات داخل الأراضي السورية لإيواء اللاجئين.

وفي ٩ أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠١٤، طالب وزير الخارجية مولود تشاوش أوغلو، بإنشاء «منطقة آمنة، منطقة حظر جوي». وقال «إنها ضرورية لأسباب إنسانية ومن أجل نجاح العملية» ضد تنظيم داعش. وردت موسكو بأن إنشاء «منطقة عازلة» يتطلب الحصول على موافقة مجلس الأمن الدولي.

وبعد أسبوعين من التدخل العسكري الروسي المباشر في سبتمبر (أيلول) ٢٠١٥، حض إردوغان على تأييد اقتراحه إقامة «منطقة آمنة». وكرر في ١٣ فبراير (شباط) ٢٠١٧ أن «هدفنا هو (إقامة) منطقة مساحتها أربعة أو خمسة آلاف كلم مربع خالية من الإرهابيين».

وكانت مناقشة إنشاء مثل هذه المناطق قد جرت تحت إدارة الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما، لكن الجيش الأميركي شدد على أن تنفيذ الأمر يتطلب وسائل عسكرية كبيرة للغاية وحظراً جواً زادت تعقيداته بعد تدخل روسيا العسكري نهاية ٢٠١٥، وفي ٢٥ يناير (كانون الثاني) ٢٠١٧ قال ترمب إن الحكومة الأميركية ستنشئ مناطق آمنة لاستيعاب النازحين السوريين.

وأعلن ترمب في شكل مفاجئ، ١٩ ديسمبر (كانون الأول) الماضي، نيته سحب نحو ألفي جندي أميركي، ثم دعا إلى إقامة «منطقة آمنة» عرضها ٣٢ كلم في سوريا على طول الحدود التركية، وأعلن إردوغان أن قواته ستتولى إقامة هذه المنطقة بين الحدود التركية ومواقع «وحدات حماية الشعب» الكردية، التي تدعمها واشنطن. وسارعت موسكو، في ١٦ يناير، إلى رفض إقامة هذا الاقتراح. وقال وزير الخارجية سيرغي لافروف «نحن على قناعة بأن الحل الوحيد والأفضل هو نقل هذه المناطق لسيطرة الحكومة السورية وقوات الأمن السورية».

– عقد

منذ إعلان ترمب الانسحاب، انطلقت محادثات بين أنقرة وواشنطن؛ تضمنت اتصالات بين ترمب وإردوغان ومحادثات بين رئيسي الأركان التركي يشار غولار والأميركي جوزيف دانفورد في بروكسل، قبل أيام بعد محادثات مستشار الأمن القومي جون بولتون ودانفورد في أنقرة.

ويواصل جاويش أوغلو المحادثات بلقائه نظيره الأميركي مايك بومبيو في السادس من الشهر المقبل، بعد محادثات كبار الموظفين في البلدين بواشنطن في الخامس من الشهر المقبل. كما يطلع إردوغان نظيره الروسي فلاديمير بوتين في موسكو، الأربعاء المقبل، على نتائج المحادثات مع الجانب الأميركي.

وحسب المعلومات، فإن المحادثات الثلاثية تتناول العقد الآتية:

أولاً، عمق المنطقة: تريد أنقرة أن يمتد عمق «الشريط الأمني» إلى ٣٢ كيلومتراً شمال سوريا بطول ٤٦٠ كيلومتراً من جرابلس إلى كردستان العراق (طول الحدود السورية - التركية يبلغ ٩٠٠ كلم)، فيما وافقت واشنطن

مبدئياً على ١٠ كيلومترات. واقتُرحت موسكو أن يكون العمق بين ٥ و ١٠ كيلومترات، فيما طالب قائد «وحدات حماية الشعب» الكردية سيبان حمو بأن تكون المنطقة في الطرف التركي من الحدود. وتريد أنقرة أن تمتلك قواتها المسلحة الحق بالدخول حتى عمق ٣٢ كيلومتراً، أي أكثر مما سمح به «اتفاق أضنا» بين دمشق وأنقرة في منتصف عام ١٩٩٨.

ثانياً، حماية المنطقة واسمها: تريد تركيا أن تكون المنطقة «آمنة»، أي تتضمن حظراً جوياً. لكن موسكو تقبل «منطقة عازلة» من دون حظر جوي، فيما طالب الأكراد بـ«حظر جوي» لحمايتهم من تركيا. ووعد الفرنسيون بالبقاء شرق سوريا بعد انسحاب أميركا، لكن هناك صعوبة بذلك ما لم يحافظ التحالف الدولي على الحظر الجوي وقاعدة التنف واتفاق «منع الاحتكاك» مع روسيا.

ثالثاً، وجود الدولة السورية: تتمسك أنقرة برفض أي وجود لقوات الحكومة السورية. ويقول مسؤولون: «إذا وجدت قوات الحكومة فإنها ستتعاون مع الأكراد، وتتكرر هجمات (حزب العمال) الكردستاني ضد جنوب شرقي تركيا». وتقترح أنقرة انتشار قوات «بيشمركة» من كردستان العراق، فيما تقترح موسكو انتشار قوات الحكومة على الحدود ضمن مبدأ السيادة السورية. كما قال أكثر من مسؤول روسي إن «الحكومة يجب أن تنتشر مكان القوات الأميركية». من جهتهم، قدم الأكراد وثائق إلى موسكو ودمشق تقترح انتشار الجيش السوري على الحدود وتعاوناً مشتركاً ضد أنقرة.

رابعاً، الأكراد: في ٢٣ من الشهر الماضي، اتصل ترمب بإردوغان لضمان «حماية الأكراد» بعد انسحاب أميركا. كما أن بولتون حذر من الهجوم على الأكراد، الأمر الذي أغضب إردوغان. وتقول أنقرة إن «وحدات حماية الشعب» لا تمثل كل الأكراد، فيما تتمسك موسكو بالوصول إلى ترتيبات تتضمن مصالح وحماية الطرفين: تركيا والأكراد. وتتخوف «الوحدات» من أن المنطقة الآمنة ستجعل مناطق ذات غالبية كردية مثل عين العرب (كوباني) ورأس العين (سري كانيه) ضمن النفوذ التركي. وتقترح أنقرة أن تكون المنطقة خالية «من أي وجود إرهابي»، ثم تشكيل قوى للأمن الداخلي لضمان الاستقرار بتنسيق مع الجيش التركي.

خامساً، إدارة المناطق: تقترح أنقرة تشكيل مجالس محلية تضم أشخاصاً لا علاقة لهم بـ«الوحدات». وتوافق موسكو على تشكيل مجالس محلية بحيث تكون الغالبية العرقية في كل منطقة ممثلة في مجلسها المحلي، فيما يقول الأكراد إن المجالس الموجودة شرق الفرات منتخبة من محليين.

سادساً، علاقة المناطق بالمركز: تريد أنقرة إجراءات وترتيبات تبعد هذه المناطق عن سلطة الدولة المباشرة، فيما تتمسك موسكو تأييداً لدمشق بعودة كاملة لسلطة الحكومة على هذه المناطق. ويقترح الأكراد الاعتراف بـ«الإدارة الذاتية» وتشاركية في الثروات الطبيعية وبرنامج لإدماج «الوحدات» و«قوات سوريا الديمقراطية» في الجيش الوطني.

- ترتيبات

ويعتقد أن التفاهات الممكنة بين موسكو وأنقرة ستكون حاسمة في مستقبل «الشريط العازل» وشرق الفرات. وبموجب تفاهاتهما السابقة، حصلت تركيا على إقامة منطقة «درع الفرات» بين غرابلس والباب شمال حلب في

نهاية ٢٠١٦ وعلى السيطرة على عفرين بداية ٢٠١٨ وعلى خفض التصعيد في إدلب في سبتمبر (أيلول) ٢٠١٨، ما شكل «شريطاً عازلاً» شمال سوريا يمتد من غرابلس إلى اللاذقية. كما انتشرت ١٢ نقطة مراقبة تركية في ريف إدلب وصلت إلى نقطة قريبة من شمال حماة في عمق سوريا. وفي حال أنجزت ترتيبات ثلاثية أميركية - روسية - تركية، ستحصل أنقرة على «شريط عازل» يمتد من كسب على البحر المتوسط إلى فح خابور شرق سوريا، ما سيجعلها تشكل منطقة نفوذ، وتقطع أوصال الكيان الكردي، وتعزل أكراد شمال سوريا عن أكراد جنوب تركيا، بعدما نجحت أنقرة في عزل الأكراد في شرق الفرات، ومنعت أي ممر لهم إلى البحر المتوسط.

ترامب يخطط وسليمان يهيئ... العراق مقابل سورية

الراي . ٢٠١٩/١/١٨

ترامب سينسحب... ترامب لن ينسحب... القوات الأميركية بدأت الانسحاب... سنخرج من سورية وسنبقي على ٢٠ ميلاً (٣٢ كيلومتراً) كم منطقة عازلة على الحدود السورية.

كلها تصريحات أدلى بها الرئيس الأميركي عديم الخبرة في السياسة الخارجية خلال أقل من شهر واحد ولم يصدّقه أحد لغاية اليوم ما عدا تركيا التي هدّدها دونالد ترامب بضرب اقتصادها، ليصالحها بعد ساعات وبطلق العنان لخطة جديدة يسريها عبر مواقع التواصل الاجتماعي عن نيته إنشاء منطقة عازلة بمساعدة تركيا «ليحمي الأكراد»، (بحسب زعمه)، ألد أعداء تركيا.

من غير الضروري فهم ما يقوله ترامب أو تحليل خطته المقبلة لأنه هو نفسه لا يعرفها، إذ ينام على قرار ويصحو على قرار مضاد أو معدّل. إلا أن تقلّب كتائب الطقس الشتائي لم يمنع غريمه في سورية والعراق الجنرال قاسم سليمان - القائد في الحرس الثوري الإيراني - لواء القدس والمسؤول عن «حركات التحرر» في العالم ولا سيما توفير الدعم لـ «حزب الله» اللبناني وتنظيمات عراقية ويمينية وأفغانية وغيرها - من التهيب للتصدي لمخطط ترامب في سورية والعراق (وأفغانستان واليمن طبعاً).

وتقول مصادر مطلعة، إن «الجنرال سليمان يعقد لقاءات متواصلة مع الحلفاء في الشرق الأوسط للعمل على مواجهة خطط ترامب للبقاء في سورية والعراق». وتؤكد المصادر أن إيران - وكذلك روسيا - لا تثق بما يعلنه ويتراجع عنه ترامب، وتعتقد أن أميركا لا يمكن أن تنسحب كلياً من سورية وإن قواتها ستبقى إلى أمد بعيد جداً لإعادة رسم الخطط اللازمة وخصوصاً بعد أن تنتهي آخر معاقل «داعش» الموجودة شرق نهر الفرات في المناطق القريبة من الحدود السورية - العراقية.

وتؤكد المصادر أن «الرئيس بشار الأسد اتفق مع مسؤول الأمن القومي العراقي فالح الفياض - أثناء زيارته الأخيرة لدمشق - على ضرورة تفعيل قوات العشائر في المنطقة التي تجمعها عشائر سورية والعراق في آن واحد».

وحسب المصادر، فإن «الرئيس الأسد أعطى الضوء الأخضر للعراق لدخول قواته - ومن ضمنها الحشد الشعبي - إلى سورية لمحاربة داعش والقضاء على التنظيم في مناطق شرق الفرات ما دامت أميركا لا تريد إنهاء هؤلاء».

وتعتقد ان «القوات الأميركية تستطيع ضرب القوات العراقية - كما فعلت في السابق على الحدود نفسها أو كما ضربت مرتين القوات السورية أثناء تقدمها لقتال داعش - إلا أن هذا سيجبر الحكومة العراقية، من خلال البرلمان المهياً لذلك، على الطلب من أميركا إخراج قواتها من القواعد العسكرية. هذا أقله، إذ من المحتمل أن تصبح القوات الأميركية أيضاً عرضة للضرب في بلاد الرافدين من خلال أنصار الحشد الذين لا يريدون رؤية القوات الأميركية في بلادهم وهم على يقين من أن الإدارة الأميركية هي سبب مصائب الشرق الأوسط مع حلفائها التابعين لها»، حسب المصادر. إذاً يتحضر المحور المعادي للهيمنة الأميركية في المنطقة لمجابهة بقاء واشنطن واحتلالها لجزء من سورية ولا سيما بعدما سال لعاب تركيا على «خط الفصل» بعرض ٣٢ كيلومتراً الذي تكلم عنه ترامب ويتحضر الرئيس رجب طيب أردوغان لتنفيذه متسلحاً برغبة أميركا في ذلك.

وهذا من الممكن أن يقلب الطاولة على رأس الجميع. فمن ناحية سيكون هناك تحضير للعشائر العربية في المنطقة، ومن ناحية أخرى سيقترب الأكراد المواليون لدمشق من العمل العسكري ضد أميركا في سورية من خلال توفير البيئة الحاضنة لإنهاء الاحتلال التركي أو الأميركي (حسب خطة ترامب المستقبلية الغامضة). ومن ناحية العراق فإن إيران معروفة بمحاربتها خصومها الأقوياء من خلال حلفائها المحليين. فقد طلبت أميركا من إيران عدم مهاجمتها في أفغانستان وممارسة نفوذها على «طالبان» لوقف العمليات العسكرية ضدها. كما طلبت من العراق منع العمليات ضدها من خلال حلفاء إيران. ولكن مقابل هذه الطلبات هناك طلبات أخرى وأهمها الخروج من سورية... وإذا لم يحصل ذلك، فإن الشمال السوري سيكون حاراً جداً هذه السنة.

هل يتنحى البشير؟ الغضب هذه المرة مختلف والعنف يزداد... ٣ سيناريوهات تحدد مستقبل السودان

عربي بوست . ٢٠١٩/١/١٩

تحولت مدينة القضارف، الواقعة بالقرب من الحدود الإثيوبية من مركز لتجارة الذرة البيضاء والسمسم، وتهيمن عليها صوامع الحبوب الضخمة التي بنتها روسيا إلى مركز لاحتجاجات الخبز الغاضبة من الرئيس السوداني عمر البشير. يقول السكان المحليون إن تلك الاحتجاجات في بادئ الأمر تألفت أساساً من طلاب المدارس الثانوية، الذين تجمعوا عند أحد الأسواق الرئيسية للمدينة للتعبير عن غضبهم إزاء الخفض الحاد لدعم الخبز. وأخذوا يهتفون «الشعب جائع» و«أيها الراقص»، وهي إشارة ساخرة إلى البشير لأنه غالباً ما يرقص في المناسبات العامة. وما برح صوت الضجيج يعلو حتى غطى عليه دوي إطلاق النيران، فأصابت قوات الأمن ١٠ متظاهرين، من بينهم ثلاثة أطفال.

وما أعقب ذلك ربما لم يكن مهماً فقط للقضارف، بل للبلاد برمتها. ففي اليوم التالي، تحول غضب أهالي البلدة، الذي أذكاه رد الفعل العنيف للنظام، إلى المكاتب في الحزب الحاكم «مؤتمر الأمم» ومعه أجهزة الاستخبارات بحسب تقرير لصحيفة The Guardian البريطانية.

في أقل من أسبوع تفشت الاحتجاجات في مدن السودان الكبرى

وفي أقل من أسبوع، تفشت الاحتجاجات وخرجت من المراكز الريفية مثل القضارف إلى المدن الكبرى في السودان، كاشفة عن رغبتها الجامحة في إنهاء الحكم الصارم للبشير البالغ من العمر ٧٥ عاماً. قال جعفر خضير، وهو عضو منذ فترة طويلة في المعارضة السودانية في القضارف: «حوّل مقتل الأبرياء والأطفال الغضب ضد الحكومة، إذ خرج الناس للنظاهر دون تفكير». وأضاف خضير، الذي سبق أن اعتُقل أربع مرات منذ بداية الاحتجاجات: «طراً تغيير ما على قلوب الشعب. وأنا أتوقّع الآن أخذي إلى الحبس في أي وقت». منذ تلك الاحتجاجات الأولية في ديسمبر/كانون الأول، راح أكثر من ٤٠ متظاهراً في أنحاء البلاد، وفقاً للجماعات الحقوقية، وأفادت تقارير أن بعضهم أطلقت قوات الدعم السريع، وهي ميليشيا حكومية، النار عليه، فضلاً عن إصابة مئات آخرين. كذلك اعتُقل النشطاء في بلدان ومدن مختلفة في جميع أنحاء البلاد الواسعة، وغالباً على أيدي الأجهزة الأمنية وأجهزة الاستخبارات، المعروفة باعتداءاتها المؤنّقة واستخدام أساليب التعذيب. وفي يوم الخميس ١٥ يناير/كانون الثاني، انتشرت قوات الأمن بأعداد كبيرة في العاصمة الخرطوم، حيث نظّم المتظاهرون مسيرة اتّجهت نحو قصر البشير لإرسال طلب خطي بتتحي البشير. وانطلقت الدعوات لاحتجاجات متزامنة في ١١ مدينة وبلدة أخرى، بما فيها مدينة عطبرة، وهي مهدّ آخر للحركة الحالية.

لماذا تختلف تظاهرات السودان هذه المرة عن كل ما سبق؟

قد تبدو الاحتجاجات وكأنها اندلعت من العدم، لكن في الواقع كان تزعزع استقرار السودان قد مهدّ لها منذ وقتٍ طويل. تولّى البشير السلطة على خلفية انقلاب عسكري قاده عام ١٩٨٩، واستطاع البقاء في السلطة بعد صراعٍ واحتجاجاتٍ، وسنواتٍ من الخضوع للعقوبات الأمريكية، وحتى ملاحقة المحكمة الجنائية الدولية له بتهامه بارتكاب إبادة جماعية مزعومة في دارفور. لكن الفرق هذه المرة يكمن في أن مجموعة المشكلات التي تواجه البلاد تؤثر على النخبة التي لطالما دعمته. وصار الوضع أنه هناك مليوناً مُشرّداً داخل البلاد، وانتشر الفساد على نطاقٍ واسع، وتفشّى سوء الإدارة بكل المجالات. وقعت البلاد في براثن أزمة اقتصادية طويلة الأمد تمتد جذورها منذ انفصال جنوب السودان عام ٢٠١١ وفقدان احتياطي النفط الذي كانت تصدره الدولة الجنوبية الوليدة المضطربة. كذلك أصاب التضخم المتزايد الطبقات الوسطى المحملة بالأعباء في السودان. وكان خفض الدعم عن الخبز، السبب المباشر للاحتجاجات في منطقة مثل القضارف، مجرد الشرارة التي أشعلت الغضب واليأس المتأصلين. وسرعان ما تكشفّت التصدّعات على الجبهة السياسية. وصار البشير يواجه حالةً من الاستياء المتصاعد داخل حزبه الحاكم، فضلاً عن عدم الرضا الذي تشعر به المناطق الواقعة شمال النهر في البلاد التي كانت إحدى معارقه من قبل. سمةٌ مُميّزةٌ أخرى تتمنّع بها المظاهرات تتجلى في استخدام شبكات

التواصل الاجتماعية. هم الناشطون بتوثيق المواجهات وأغرقوا شبكات التواصل الاجتماعي بصورة يزعمون أنها «تفضح» حكومة البشير. يقول المراقبون إن الاحتجاجات حشدت الناس من مختلف القبائل والأعراق.

سودانيات يجدن في تحرك الشارع فرصة للمطالبة بحقوقهن

وانضمت النساء إلى الصفوف برغم تصاعد الاحتجاجات إلى مواجهات دموية. كانت النساء ترتدي الحجاب، ويمكن رؤيتهن بوضوح تقريباً في جميع الصور المتداولة على شبكات التواصل الاجتماعي، مما ساعد بدوره على إقناع المزيد من النساء بالنزول إلى الشوارع. تهتف النساء مع باقي المتظاهرين «سلم، حرية، عدل» أو «الثورة خيار الشعب»، متحديات الغاز المسيل للدموع. واختارت أخريات تأمين الشاي والعصير للمحتجين الذين يعبرون أحياءهن، بحسب شهود.

وتقول أسيل عبدو: «هذا النظام لديه أسوأ القوانين المكبلة للمرأة»، مضيفة: «يمكن أن تتعرضي للتوقيف بسبب ارتداء سروال أو إذا لم يكن غطاء الرأس يغطي تماماً الشعر». ويقول ناشطون إن مئات من النساء حكم عليهن بالجلد بسبب قانون مثير للجدل ينص على غرامات باهظة وأحكام بالسجن. ففي يوليو/تموز ٢٠١٨، حكمت محكمة سودانية بالإعدام على الصبية نورا حسين بتهمة «القتل العمد» لزوجها، الذي قالت إنه اغتصبها بعد زواج دون رضاها. وبعد حملة استنكار عالمية، تم تحويل الحكم إلى السجن لمدة خمس سنوات. وفتت حالة هذه الفتاة الأنظار إلى موضوع الزواج القسري في السودان. ووفرت التظاهرات للسودانيات فرصة لإسماع صوتهن، بحسب عماد بدوي، الأم التي تشارك بانتظام في الاحتجاجات ضد الحكومة والتي تهتف بشعارات للمطالبة بالحرية. وتقول بدوي إن حلمها يتمثل في «رؤية نهاية التمييز بحق النساء». وتشارك أسيل عبدو في التظاهرات أيضاً احتجاجاً على سياسة الحكومة في دارفور. وتقول الشابة التي تتحدر من هذه المنطقة الواقعة في غربي السودان: «نظام البشير ارتكب أفظع الجرائم في دارفور». وترى بدوي أن هذا «التغيير» حان أوانه «حتى ابني البالغ من العمر ١١ عاماً تفاجأ عندما علم أن الرئيس البشير يحكم البلاد منذ ٣٠ عاماً».

هل تتعمد قوات الأمن استهداف الأطقم الطبية؟

ومع مرور الوقت يتصاعد الصدام بين قوات الأمن والمتظاهرين، حتى وصل إلى استهداف المسعفين، وقال شهود إن طبيباً قتل على يد قوات الأمن وسط مظاهرات في العاصمة الخرطوم. وقال أحد الأطباء لبي بي سي حول مقتل زميله وكيف يشعر الأطباء أنهم أصبحوا الآن هدفاً للسلطات: لقد كان يوماً حزيناً لنا في السودان، وخاصة للأطباء. قتل طبيب أثناء محاولته أداء واجبه. كان يساعد أولئك المصابين في وسط الخرطوم. حوَصر الطبيب مع بعض المتظاهرين داخل أحد المنازل، كان يحاول تقديم الرعاية الطبية لهم، وحاولت قوات الشرطة إجبارهم على الخروج من المنزل حتى أطلقوا الغاز المسيل للدموع داخل المنزل. خرج الطبيب من المنزل رافعاً يديه في محاولة لإظهار أنه يخرج بسلام، وسألهم إن كان يستطيع الاقتراب منهم فقط للتحدث معهم. وعندما اقترب منهم بدأ يشرح أنه طبيب، وأنه كان يحاول تقديم الرعاية الطبية للمصابين في الداخل، وأن خمسة أشخاص أصيبوا بجروح وكان الطبيب الوحيد في المنزل. وكان الرد الذي تلقاه هو: «أنت طبيب، حسناً، نحن نبحث عنك». وأطلقوا النار عليه.

ويقول الأطباء إنهم مستهدفون من ضباط شرطة أو أعضاء في الأمن القومي، وإن هناك توجهاً بالقضاء على أي طبيب. قامت قوات الأمن بمهاجمة المستشفيات بالغاز المسيل للدموع والذخيرة الحية، حسب نقابة الأطباء السودانيين، كما ألقى القبض على نحو ١١ طبيباً حتى الآن؟

وهو الأمر الذي أثار التساؤلات.. ماذا عن مصير البشير؟

كان كل ذلك ذريعةً دفعت البعض، بمن فيهم حافظ إسماعيل وهو مُحلّل في مؤسسة Justice Africa Sudan، على الجدل بأن المظاهرات قد حَقَّقَتْ زخماً. قال إسماعيل: «لن تتوقَّف الاحتجاجات، لأن النظام لا يسعه تقديم أيِّ حلٍّ للمشكلة، التي هي سياسية أكثر مما هي اقتصادية». يتوقَّع إسماعيل أن يُقدِّم النظام تنازلات، مثلما حدث بعد مظاهرات ٢٠١٣، لكنه قال إنها قد لا تكون مرضية إلى حدٍّ بعيد لمعارض البشير. كانت المسألة الإشكالية بشكلٍ خاص بالنسبة للنظام هي انخراط «تجمُّع المهنيين السودانيين»، وهي حركة جديدة ذات تأثير واسع النطاق، تُمثِّل مهن الطبقة الوسطى التي تزعمت الاحتجاجات، وقد خطت لسد الفجوة الناجمة عن اعتقال الكثير من قادة المعارضة. وصف محمد يوسف المصطفى، متحدِّثٌ باسم الحركة وأستاذٌ بجامعة الخرطوم وأحد أقارب الرئيس في الوقت نفسه، اللحظة التي أدرك فيها أن حركة الاحتجاج المتزايدة قد خلقت واقعاً جديداً. وقال: «لا يمكننا أن نتخلف عن الناس. سنثير سخرية الناس إن تشبثنا بموقفنا واكتفينا بتسليم مذكرة للبرلمان نطالب فيها برفع الحد الأدنى للأجور. موقفنا هو معارضة النظام وسياساته قال جان هنري، من منظمة هيومان رايتس ووتش: «كلما طال أمد المظاهرات، زاد العنف والاعتداءات التي قد نرى الحكومة السودانية تضطلع بها. تستخدم الحكومة النوع ذاته من التكتيكات في كل مرة تتدلع فيها الاحتجاجات. لكن الخطر يكمن في أنها ستغدو أكثر دموية». انقسمت توقُّعات الخبراء حول النتائج المحتملة. واقتُرحت منظمة The International Crisis Group ثلاثة سيناريوهات مُحتملة في ورقة إحاطة إعلامية حديثة. قالت المنظمة: «أحد هذه الاقتراحات هو بقاء الرئيس في السلطة، مع أنه لن يجزل الأموال من أجل إصلاحاتٍ كبيرة لإرضاء المتظاهرين، بل وعلى الأرجح سيلجأ إلى ردهم بالقوة. أما السيناريو الثاني فقد يشهد تسارع وتيرة الاحتجاجات والحض على إطاحة الرئيس من عناصر داخل حزبه أو نخبته الأمنية... أما السيناريو الثالث فقد يشهد استقالة البشير. وهذا من شأنه أن يسمح بتغيير القيادة مما قد يهدئ المتظاهرين». بالنسبة لهنري، تتوقَّف النتيجة على ردة فعل النظام. «ويتمثِّل السؤال الرئيسي في مدى إدراك الحكومة أنها تواجه تهديداً وجودياً، وهذا أمرٌ يصعب التكهُّن به».

ديختر: يجب إدخال الأموال القطرية لحماس وإسرائيل غير معنية بحرب مع غزة

وكالة سما . ٢٠١٩/١/١٩

زعم رئيس لجنة الخارجية والامن في كنيست الاحتلال آفي ديوختر بان "اسرائيل غير معنية بانهيال الوضع الانساني في قطاع غزة مدعيا ان هذا الامر الذي يحاول الرئيس الفلسطيني ابو مازنان يسببه عن طريق وقف صرف المعاشات للموظفين".

واعتبر ديخترفي حديث مع اذاعه "مكان" بان : ان ادخال الاموال القطرية الى القطاع قد يؤدي الى تهدة الأوضاع" .

وشدد ديختر "ان لا مصلحة لاسرائيل في شن حرب ما لم يتعرض امنها للخطر غير انه اضاف ان حماس لا يزال تنظيما "ارهابيا" ويجب وضع حد للبنى التحتية "الارهابية" التي انشأها في القطاع الا ان هذا الامر سيستغرق اكثر من شهر او شهرين" .

وكانت الإذاعة العبرية "كان" ذكرت ان حركة حماس في قطاع غزة اجتمعت مع وفد أوروبي وطلبت منه ممارسة ضغوط على إسرائيل لتنفيذ التزاماتها بشأن ادخال الدفعة الثالثة من الأموال القطرية الى قطاع غزة". وذكرت القناة العبرية ان الوفد الأوروبي أكد لحركة حماس بأن الدفعة المالية الثالثة من الأموال القطرية ستدخل غزة بعد تحقيق الهدوء على الحدود مع القطاع، وهو شرط إسرائيل للسماح بهذه الدفعة لغزة".

جنرالات إسرائيليون يحذرون من حرب متعددة الجبهات

عربي ٢١ . ١٩ / ١ / ٢٠١٩

توسعت الصحافة الإسرائيلية في الحديث عن مستقبل المواجهة الإسرائيلية مع إيران وحلفائها في الجبهة الشمالية سوريا ولبنان، وسط تحذيرات لجنرالات إسرائيليين من تعرض الجبهة الداخلية لواقع لم تشهده من قبل في حال اندلاع حرب شاملة.

وذكر الجنرال عاموس يادلين الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات العسكرية "أمان" أن "حزب الله سوف يسعى لاستهداف قواعد سلاح الجو ومقر هيئة أركان الجيش المعروف باسم "الكرياه"، لكننا سوف نوقف جزءا كبيرا من هذه الضربات".

وأشار في مقابلة مع صحيفة معاريف، ترجمتها "عربي ٢١" إلى أن "التهديد الأكثر تجسدا خلال العام الجاري يكمن في الجبهة الشمالية أمام إيران وحزب الله وسوريا، لأننا سنكون أمام مواجهة مختلفة عن سابقتها، ويجب علينا الاستعداد لها، والتفكير جيدا بأننا لا نذهب في ذلك الاتجاه".

وأوضح يادلين، الرئيس الحالي لمعهد أبحاث الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب، أنه "رغم القوة التي تتمتع بها إسرائيل من النواحي: العسكرية، الاقتصادية، التكنولوجية، والاستخبارية، لكنها رغم كل ذلك تبدو حساسة من أي مواجهة عسكرية قد تندلع، وتتطور إلى حرب شاملة".

وأكد أن "إسرائيل في ٢٠١٨ وصلت حافة الهاوية، لأن سياسة المعركة بين الحروب نجحت في تحقيق الأهداف المرسومة لها دون دفع أثمان باهظة، لكن المعركة القادمة تحمل مخاطر أننا قد نفقد طائرات لأننا نهاجم عميقاً في قلب سوريا، ولديهم منظومات دفاع جوي آخذة بالتحسن، وهناك احتمال للاحتكاك مع الروس المتواجدين في سوريا، وهناك خطر بأن يرد علينا السوريون والإيرانيون وحزب الله في طريق عودة طائراتنا".

الجنرال غيورا آيلاند الرئيس السابق لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي قال إننا "نقترب من سيناريو حرب لبنان الثالثة، والجبهة الداخلية الإسرائيلية ستواجه واقعا لم تشهده من قبل في تاريخها، بكل ما تحمله هذه الكلمة من تفسيرات سيئة، وفي تقدير عسكري فإن هناك احتمالا أكثر من السابق لأن تشهد الجبهة الشمالية إضافة جبهة أخرى معها خلال تلك الحرب".

وأضاف آيلاند في حوار مع صحيفة معاريف، ترجمته "عربي ٢١" أن "الجنرال أفيص كوخافي القائد الجديد للجيش الإسرائيلي أمامه خمس تحديات أساسية، أهمها الاستمرار في تنفيذ العمليات التي تمنع وقوع أحداث غير مرغوبة من طرف إسرائيل، وعدم الانجرار إلى حرب لبنان الثالثة، وعدم اندلاع الانتفاضة الثالثة مع الفلسطينيين".

وأوضح آيلاند، الرئيس السابق لقسم التخطيط في هيئة أركان الجيش أنه "المواجهة هذه التحديات، فإن الأمر لا يتطلب فقط قدرات عسكرية، لأنه في الجبهات المحيطة بنا يوجد ترابط عضوي أساسي بين المستويين السياسي والعسكري، لكن التحدي الحقيقي يكمن في عدم انضمام جبهة عسكرية أخرى إلى الجبهة الأساسية التي قد تتدخل معها الحرب".

وختم بالقول إنه "في ضوء تعقيد المشهد العسكري أكثر فأكثر عن السنوات السابقة، وزيادة التدخل والتأثير الإيراني في الساحتين السورية والعزية، فإن ذلك يتطلب من إسرائيل المزيد من الجاهزية، والمحافظة على قدرة الردع، لأن معظم الجمهور الإسرائيلي لا يفهم معنى وتبعات حرب لبنان الثالثة".

مترجم: تعرف إلى نقاط ضعف الجيش الإسرائيلي كما يوضحها لواء متقاعد

مصدر: Israelis Are Living on the Titanic – No One Wants to Hear Bad News About the Army

فريق العمل . ساسة بوست . ٢٠١٩/١/١٧

يختتم لواء الاحتياط يتزك بريك الذي تقاعد هذا الأسبوع عقداً شغل فيه منصب محقق الشكاوى بالجيش الإسرائيلي، وأصدر فيه تقارير مثيرة للخلاف عن جاهزية الجيش الإسرائيلي للحرب. وفي تقرير للمحلل عاموس هاريل في صحيفة «هآرتس»، تحدث بريك عن انخفاض المعنويات داخل الجيش، ومسألة جاهزية قوات المشاة، وما وصفه بـ«أسوأ كارثة في الموارد البشرية منذ ١٩٦٥».

أوضح بريك في المقابلة أنه يرى أن الجيش الإسرائيلي يعاني فشلاً في ثقافته القيادية والتنظيمية يضاهي محنة سفينة التايتانيك، إذ كان صناع السفينة يرفضون الاستماع إلى النصائح والتحذيرات، ويصممون على رفض فكرة وجود أي عيوب، حتى غرقت السفينة.

ويضيف بريك، مستخدماً مجازاً آخر: «هذا هو الداء القاسي الذي يؤدي إلى الفشل المتكرر. وما دمنا لم نعالجه، سنستمر في التدهور»، مضيفاً أن السبب الأساسي وراء الفشل المتكرر، من حرب لبنان الثانية إلى الحرب على غزة عام ٢٠١٤، هو سبب ثقافي.

ويتابع اللواء: «حين تنتظر إلى الأمر من زاوية اقتصادية، تجد أنّ الجيش الإسرائيلي هو أكبر شركة في إسرائيل. إذ تبلغ ميزانيته ٣١ مليار شيكل (٨,٥ مليار دولار) في العام، وبه مئات الآلاف من الأشخاص، بمن في ذلك جنود الاحتياط. وفي ذلك الإطار، تُنفق المليارات على البنية التحتية والتسليح. هذا الاقتصاد بأكمله يحتاج إلى أن يُدار، لكن لا إدارة في الجيش؛ الإدارة تتعرض إلى التجاهل».

يشير هاريل إلى أنّ بريك قضى ٥٣ عامًا في العمل العسكري، تخلّلتها فواصل قصيرة، خدم خلالها في عددٍ من المناصب بالجيش الإسرائيلي ووزارة الدفاع. وقُدّم فيها تقييماتٍ قاسية لحالة الجيش، لكنّه لم يكن يخشى ردود الأفعال.

ويضيف أنّه في حرب أكتوبر (تشرين الأول)، التجربة التي شكّلت معتقدات بريك حتى اليوم، تعرّض اللواء إلى إصابة خطيرة وهو قائد فرقة من جنود الاحتياط في سيناء. وظل ينتقل من دبابة إلى أخرى ٧ مرات، بعد أن دُمّرت كلها في أثناء المعركة، وعند نهاية الحرب مُنح ميدالية الشجاعة، وهي ثاني أعلى أوسمة الشجاعة في الجيش الإسرائيلي.

لكنّ اسمه لم يظهر في عناوين الصحف الرئيسية بقدر ما ظهر في الشهور السبعة الأخيرة. فعلى مدى سنواتٍ، في تقاريره بصفته محقق شكاوى، انتقد بريك بحدّة مشكلات الجيش المتفاقمة بشأن تعامله مع جنوده. وساعد بذلك في إصلاح قائمة طويلة من العيوب التي اكتشفها بناءً على شكاوى الجنود.

وحين سلّم آخر تقرير سنوي له في شهر يونيو (حزيران)، زاد من حدّة انتقاده. وبحسب هاريل، بعدما أشار إلى المشكلات التي تعاني منها ثقافة الجيش الإسرائيلي التنظيمية، حدّر من آثار أوجه القصور تلك على جاهزية الوحدات للحرب في قطاع غزة، وعلى الجبهة الشمالية تحديدًا.

ويضيف هاريل أنّ سلسلة التقارير والخطابات التي قدّمها بريك إلى مجلس الأمن الإسرائيلي، وإلى لجنة الدفاع والشؤون الخارجية بالكنيست، تسببت في إحراج كبار المسؤولين. ووصل الأمر إلى درجة أنّ تصريحاته قد ألقت بظلالها على الجولات الإعلامية التي يُجريها جادي أيزنكوت، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، قبل تقاعده.

وفقًا للمقابلة، يحظى أيزنكوت كرئيس أركان بالإعجاب والإشادة، ويتمتع بتوافقٍ إعلامي واسع ونادر بشأن طريقة تأديته عمله، مع أنّ اليمين الإسرائيلي المتطرف أقل حماسًا تجاهه. لكن يرى هاريل أنّ بريك قد دشّن أول نقاشٍ حقيقي عن وضع الجيش، وتحديدًا بشأن قوات المشاة وجنود الاحتياط. وقد مضى وقتٌ طويل قبل أن تبدأ شكوكه في الانتشار.

وقد بذل متحدثون رسميون ومستشارون، وحتى بعض الصحفيين لسببٍ ما، جهودًا جادة في الأسابيع الأخيرة لإسكات بريك وتقويض توصياته. لكنّ النقاش العام بشأن تلك المسائل في ازدياد. وقد قاد عناد بريك بحسب هاريل إلى تعيين لجنتين عسكريتين تَفَقَّدتا جاهزية الجيش الإسرائيلي، ورفضتا زعم بريك الأساسي، لكنّهما اعترفتا بقائمة طويلة من الأخطاء والتغرات.

ويُضيف هاريل أنّه حتى رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو دعا بريك إلى اجتماع، كجزءٍ من دوره الإضافي الجديد بصفته وزيرًا للدفاع، وطلب المشورة من عددٍ من الأشخاص بشأن كيفية الاستجابة إلى مزاعم بريك. كان منهم

عدد من المسؤولين البارزين في قوات الاحتياط، ألا وهم لوانا الاحتياط، ياكوف أميدرور ويوهانان لوكر، وعميد الاحتياط جاكوب ناجيل. ويبدو أن نتانيا هو يفكر في تعيين لجنة أخرى لبحث المسألة، وهو الأمر الذي يُعد محبطاً جداً بالنسبة إلى الجيش. ويشير المحلل إلى أن الشهور الأخيرة شهدت مباراةً بين أيزنكوت وبريك؛ فقد اعترض أيزنكوت تحديداً على حكم بريك العام بشأن جاهزية الجيش.

ويرى هاريل أنه يجب أن تُسمع مزاعم بريك بشأن إدارة الجيش الإسرائيلي، وكارثة الموارد البشرية (التي ما زال عدد من ضباط هيئة الأركان يُصرّون على رفضها)، والثغرات التي خلّفتها «خطة جدعون» متعددة السنوات. وحتى لو لم يُبرّر منها سوى القليل، فإن هذه القضايا سوف تؤثر على الفترة التي سيشغل فيها رئيس الأركان القادم أفيف كوخافي منصبه.

ثم يتحدث المحلل عن مشكلة بنوية في الجيش الإسرائيلي يشير إليها بريك، وهي أن رئيس الأركان يعد من الناحية العملية قائد قوات المشاة أيضاً. فبعكس القوات الجوية والبحرية، لا توجد علاقة بين السلطة والمسؤولية في قوات المشاة، ورئيس قيادة قوات المشاة مسؤول عن تدريب هذه القوات وبناءها، لكن القادة الإقليميين مسؤولون عن القيادة على مستوى العمليات، أي أنهم يعملون تحت قيادة رئيس الأركان. هذا بينما يمتلك قادة القوات الجوية والبحرية المسؤولية والسلطة ليستطيعوا تأدية عملهم بكفاءة أكبر. وصحيح أن قائد قوات المشاة هو رئيس الأركان، لكنه مشغول جداً بالعديد من الأشياء الأخرى، لذا فإن معظم سلطاته تُنقل إلى نائبه.

ويوضح بريك: «تكمن الصعوبة في أن معظم نواب رؤساء الأركان يشغلون مناصبهم فترات قصيرة نسبياً، وهم يقضون معظم تلك الفترات منشغلين بالتحضير لوظيفة رئيس الأركان، والحوار مع القيادة السياسية، ووضع الاستراتيجيات. إنهم أناس رائعون، لكنهم لا يملكون وقتاً كافياً. إنه نظام ضخم يتطلب مستوى مرتفعاً من القدرة الإدارية».

ويضيف: «وحين يبدأ نائب رئيس الأركان في فهم الأمور، تكون فترته قد أوشكت على الانتهاء. لذا لا يوجد أحد لإدارة الجيش يومياً، ولا أحد يستطيع تنسيق تحضير الجيش للحرب، وهو ما يتطلب إدماج جهود هيئة الأركان وقوات المشاة والقادة الإقليميين».

وأشار بريك في المقابلة إلى توسع عدد الأوامر بالجيش، وأنها صارت تُرسل بطرق مختلفة عن الماضي، عبر البريد الإلكتروني وتطبيق واتساب بدلاً من اللاسلكي. وغالباً لم يُطور الجيش الإسرائيلي نظاماً فعالاً لمتابعة تنفيذ تلك الأوامر. ويقول عن أزمة المتابعة تلك: «منذ عامين، أُجري تحقيق داخلي لمعرفة النسبة التي نفذتها قوات المشاة من أوامر رئيس الأركان ونائبه، وكانت النتيجة ١٥%».

ويضيف: «ثقافة عدم تنفيذ الأوامر طرأت على الجيش الإسرائيلي. يرسل كل ضابط مئات رسائل البريد الإلكتروني ورسائل واتساب كل يوم، لكن لا توجد آلية للمراقبة والمتابعة لكي تضمن تنفيذ الأوامر. قال لي الضباط كثيراً: لا نستطيع مجازة ذلك السيل. نحن ببساطة نحذف قدرًا كبيراً من الرسائل الإلكترونية دون تنفيذها، ولا يعرف أحد ذلك».

ويسترسل بريك قائلاً: «بهذه الطريقة، حين تكون قائداً في ساحة الحرب، لن تقتنع بأنهم سينفذون أوامرك. والصاروخ المضاد للدبابات الذي أصاب حافلة عسكرية قرب قطاع غزة في منتصف نوفمبر (تشرين الثاني) مثال جيد. كانت هناك أوامر من القائد الإقليمي والإدارة، لكنها لم تُطبق. هذه فوضى تامة».

الخوف من عرض المشكلات

يشرح هاريل أنه في فترة أيزنكوت، تمكن الجيش أخيراً من إطلاق «خطة جدعون» التي ستستغرق سنوات. ففي فترة سلفه، بيني جانتز، أُجِّلَت خطتان مشابھتان بسبب خلافات بشأن الميزانية. وخلال فترتي جانتز وأيزنكوت، خُفِّضَ عدد الدبابات وسُرِّحَ نحو خمسة آلاف جندي من الجيش.

ويوضح أنه في الوقت ذاته، نُقلت مراكز في قسمي الخدمات اللوجستية والذخائر، أغلبها في المخازن والقواعد حيث تُجرى صيانة عتاد قوات الاحتياط، إلى القوات الجوية والمخابرات والفرع السيبراني.

تُصرُّ هيئة الأركان على أنَّ تلك الخطوات قد حسَّنت جاهزية الجيش للحرب، لكنَّ بريك توصَّل إلى استنتاج معاكس. فوفقاً لهاريل، يرى بريك أنَّ الاقتطاعات في ميزانية مخازن الطوارئ تجعلها الحلقة الأضعف التي ستعرقل قوات المشاة في أثناء الحرب.

وانتقد بريك أيضاً اتفاق الجيش الإسرائيلي مع وزارة المالية على خصم أربعة شهور من فترة الخدمة العسكرية الإجبارية للرجال، وهو قرارٌ يُبرِّره أيزنكوت بأثر رجعي، ويدعم خصم شهرين إضافيين، وهو اقتراح سينظر في أمره مجلس الأمن هذا العام. لكنَّ كوخافي يعارض الخصم الإضافي؛ إذ أنَّ تقليل عدد العاملين بالجيش، والانخفاض الشديد في عدد الجنود المجندين بسبب قصر فترة الخدمة الإجبارية، قد سبَّبَا ارتباكاً في المعادلة بين نطاق المهمات وبين عدد الموجودين لتنفيذها.

ويقول بريك عن تلك المشكلة: «يعاني الجيش الإسرائيلي انعدام الشفافية، والخوف من عرض المشكلات. لا تعلم القيادة العليا ما يحدث في الوحدات. والاقتطاعات في وظائف العاملين بالجيش وتقصير فترة الخدمة الإجبارية، دون تخفيض عدد المهمات تخفيضاً متناسباً مع ذلك، قد خلقت ضحالةً وسطحيةً وانعداماً لقدرة تنفيذ الأمور».

ويضيف: «حين يشكو قائد شاب، يقول له قاداته: تَصَرَّفَ بالمتاح لديك. ولو شكَا مرَّةً ثانيةً، سيبدو كطفلٍ شگَّاء، لهذا يفضِّل الناس ألا يذكروا المشكلات مجدداً. يتعلم الجميع أن يغلقوا أفواههم. ويتحدث ضباط الصف عن أنَّهم يبلغون عن إتمام المهمات، بغض النظر عما يتمُّ حقاً».

وحين سئل بريك عن عملية التوريد الأساسية لملء المخازن بعد استخدام الجيش الأسلحة والذخيرة استخداماً مكثفاً في الحرب على غزة عام ٢٠١٤، قال: «في عروض الجيش الإسرائيلي التقديمية للوزراء وأعضاء الكنيست، يظهر أنَّ هناك عدداً كافياً من قطع الغيار والأسلحة والذخيرة والتدريبات. لكن لا علاقة بين العروض التقديمية الجميلة وبين ما يحدث حقاً على الأرض».

وعملياً، لا تُصان أنظمة التسليح المتعددة صيانةً مناسبة. ويتابع بريك: «يظنون أنَّهم قد حلُّوا المشكلة لأنهم أنفقوا المزيد من المال».

ويضيف بريك بحسب المقابلة: «يعتمد الجيش الإسرائيلي على معايير واهية. فجزء ضخم من الوحدات ليس لديها روتين يومي إجباري. وفي أماكن عديدة، كل قائد يفعل ما يفهمه، بلا مراقبة. ووفقاً لانتطاعاتي، المبنية على آلاف الزيارات إلى كل وحدات الجيش الإسرائيلي على مدار العقد السابق، فقد قضى قادة الفرق أقل من نصف وقتهم في إرشاد مرؤوسيه والإشراف عليهم».

ويسترسل بريك قائلاً: «يضيع قدرٌ ضخم من الوقت على الاجتماعات والمراسم. ومنذ عام، ذهبْتُ في جولة إلى المخافر في القيادة الشمالية والجولان والحدود اللبنانية. خلال تلك الزيارات، كنتُ نادرًا ما أجد قادة الفرق هناك. كل قائد فرقة يريد أن يأتي المزيد من الضباط الشباب إلى كل الاجتماعات معه، وهذا ما يحدث. ويقول لي قادة فرق الجيوش العاملة إنَّ قائد الكتيبة لا يؤثر في الكتيبة إطلاقاً. لذا، ما الذي قد يجعلني أريد أن أبقى عاملاً بالجيش وأصير قائد كتيبة؟».

ويتفق بريك مع ضابط احتياط بارز تحدّث مع صحيفة «هآرتس» الشهر الماضي، إذ يلاحظ انخفاضاً مستمراً في المعرفة الاحترافية لدى بعض وحدات الاحتياط في قوات المشاة، وهذا ناتج عن العدد المحدود لأيام التدريب في العام. إذ أنَّ الجيش قد منح الأولوية لكتائب معينة، ويدربها أكثر، لكنَّ وحدات أخرى تعاني من التجاهل. وفي الوقت ذاته، تتغير المعايير.

ويقول بريك، مشيراً إلى حرب أكتوبر: «في تدريب جنود الاحتياط بقاعدة تزيليم في صحراء النقب، لا ينظف الجنود أسلحتهم، بل يُعيّن الجيش الإسرائيلي شركة خاصة لفعل ذلك. ولا يعرف جنود الاحتياط كيفية إصلاح السلاح والاعتناء به، ولا يعرفون كيفية ضبط مجال الرؤية في الدبابات». ويضيف: «لو تصرّفنا، نحن الجنود، بهذه الطريقة وقت الحرب، لما نجونا. إنَّ القادة يعيدون اختراع العجلة كل مرة. والدروس التي بذلنا دماءنا لتعلمها في الحروب بدأت تُنسى. ولا توجد ذاكرة تنظيمية حقيقية. بين الفينة والأخرى يغيّرون شيئاً ما، ويدور كل شيء حول محوره بلا ثبات».

يشير هاريل إلى أنَّ الذكريات المريرة من حرب ١٩٧٣، وربما ماضي بريك بصفته قائداً في كل مستويات القوات المسلحة، قد زرعت فيه روح التشكك بشأن التوجه السائد في الجيش الإسرائيلي، الذي تراجعت فيه أهمية الدبابات، وأصبح من الأفضل الاستثمار في أشياء مثل الذخائر الدقيقة ووحدات القوات الخاصة مع عدم وجود عدوٍ ذي جيش تقليدي.

وحذّر بريك في المقابلة من أنَّ الجيش الإسرائيلي يخاطر بمخاطرٍ مفرطة، قائلاً: «بنى رؤساء الأركان مؤخراً جيشاً بارعاً وصغيراً للسنوات العشرين أو الثلاثين القادمة. لكنَّ المشكلة أنهم لم يضعوا في اعتبارهم أنَّ التهديد المتوقع قد يتغير ثانيةً بسبب التغيرات المستمرة في الشرق الأوسط». وبحسب هاريل، يبدو بريك بتحذيره هذا أنراً من زمنٍ مختلف.

ويضيف بريك: «لقد بنى الجيش نفسه لأجل حربٍ على جبهتين: غزة ولبنان. لكن ماذا سيحدث لو تجدد الجيش السوري بعدما فاجأ نظام الأسد الجميع وانتصر في الحرب الأهلية؟ من الممكن بعد عامين أن نجد الدبابات السورية تواجهنا مجدداً على حدود الجولان».

ويكمل قائلاً: «الاستجابة للصواريخ الآتية من حزب الله ولبنان لا يمكن أن تعتمد فقط على القوات الجوية والمدفعية. ففي النهاية، سنحتاج أيضاً إلى مناورات من قوات المشاة».

يؤمن بريك بحسب المقابلة بأن الجيش عليه أن يضع في اعتباره الاستعدادات اللازمة لسيناريو أكثر تطرفاً تشتعل فيه كل الجبهات، بما في ذلك قيام انتفاضة كالانتفاضة الثانية في الضفة الغربية. لكنه يحتفظ بأقصى كلماته لانتقاد وضع الموارد البشرية في الجيش الإسرائيلي. وهو بذلك يتناول مشكلةً أوسع، غطتها صحيفة «هآرتس» في السنين الأخيرة، ألا وهي انخفاض الدافع للخدمة في الوحدات الحربية، والانخفاض في رغبة الضباط الشبان للالتحاق بوظائف الجيش، ونقص عدد الضباط في وظائف الدعم الحربية (كالخدمات اللوجستية والذخائر)، والانخفاض في الالتزام من جانب الكثير من جنود الاحتياط.

ويقول بريك: «هذه أسوأ كارثة رأيتها منذ التحق بالخدمة العسكرية الإجبارية عام ١٩٦٥. تعرض مديرية الموارد البشرية عروضاً تقديمية، وتقول إنه في المتوسط بين الوحدات، الوضع جيد. إنهم يذكرونني بنكتة عن رجل غرق في حوض سباحة متوسط عمقه ٤٠ سم. إن الجيش الإسرائيلي يملك قادة كتائب وقادة فيالق جيدين، لكن من بين قادة الفرق والضباط في وظائف الدعم الحربية، يهرب الكثيرون لأنهم لا يريدون البقاء في الجيش الذي يرونه متواضع المستوى».

ويضيف اللواء: «يوجد مزيج من العوامل هنا، وهو مرتبط بالنموذج الجديد لنظام العمل بالجيش، الذي من خلاله يعرف ضباط قليلون فقط أنه من المؤكد أنهم سينالون ترقية ويستمرّون في الخدمة حتى يتقاعدون. إضافةً إلى ذلك، لو كان من الضروري أن تتنازل عن تنفيذ المهمات لعدم وجود موارد أو أناس كافيين، ولا تريد أن تعترف بذلك لأنك لا تريد الإضرار بصورة الجيش، فهناك ضباط يقولون: أفضل الرحيل بدلاً من أن يُخرسوني حين أقول ما يحدث حقاً».

ويتابع قائلاً لهاريل: «أسمع هذه الأشياء طوال الوقت في اجتماعات مع الضباط الشبان. يواجه الجيش مشكلة خطيرة في رتبتي النقيب والرائد، إذ يرغب الضباط الأكفاء في الرحيل. وبعد عام أو اثنين، قد نصل إلى نقطة اللا عودة».

ومن بين كل المشكلات، من الواضح أن هذا هو أشد ما يُقلقه؛ إذ يقول: «هذا البلد يعيش على سفينة التايتانيك». قالها رافعاً صوته، وهو ما جعله للحظة يبدو كمنذير الشؤم، كما يصفه معارضوه خلف ظهره. ويكمل بريك قائلاً: «الجميع سعداء في المطاعم والمقاهي. إنهم لا يريدون سماع أخبار سيئة عن وضع الجيش. إن الجيش يحكي قصصاً وقد ناموا وهم يستمعون إليها».

ويوضح هاريل أنه حين سئل بريك عن سبب الرفض الذي تلقته تحذيراته بشأن جاهزية الجيش للحرب من لجنتين عسكريتين ولجنة فرعية بالكنيست معنية بجاهزية الجيش، قال: «لجنة الدفاع والشؤون الخارجية ليست لديها سلطة. إنها تعتمد أكثر مما ينبغي على تقارير الجيش. وتوجد أيضاً مشكلة سياسية؛ إذ أن الناس يستعدون للانتخابات، ولا يريد قادة الأحزاب أن يعبثوا بالثوابت».

وفي الشهور الأخيرة، التقى عددٌ من الوزراء ببريك على حدةٍ وبناءً على طلبهم. لكن وفقاً لهاريل لم يقل أحدٌ أي شيء صريح عن وجود خلافاتٍ بين الجيش ومحقق الشكاوى.

ويقول هاريل إنه حتى وزير الدفاع السابق أفيجدور ليبيرمان، الذي استمع بصبرٍ إلى بريك، كان قلقاً من الوقوف بجانبه. حتى أنه منذ شهور قليلة، في قمة الخلاف بين بريك وأيزنكوت، أعلن ليبيرمان أن جاهزية الجيش الإسرائيلي وصلت إلى أفضل مستوى لها منذ عام ١٩٦٧. لكن في حواراتٍ مع ضباط بارزين متقاعدين، بدا ليبيرمان أكثر تشككاً إلى درجةٍ كبيرة.

وفي حفل الوداع الذي أقيم حين تقاعد بريك هذا الأسبوع، بدا أكثر دعماً لأيزنكوت بعدما انقطعت العلاقات بينهما العام الماضي. وأثنى إيال زمير نائب رئيس الأركان الجديد وممثل الجيش الإسرائيلي في الحفل على بريك.

لقد كان هذا الحفل حفل وداع وليس حفلاً لتغيير القيادة. وبحسب هاريل، لا أحدٌ في مؤسسة الدفاع متعجل لإيجاد بديل لبريك. ربما يريدون فقط أن يستمتعوا بالهدوء وقتاً أطول، قبل أن يستطيعوا إيجاد مرشحٍ لن يزعجهم إلى هذا الحد.

صوتٌ مشابه

بينما تجادل بريك على الملأ مع أبرز الضباط، عقد في الوقت ذاته سلسلةً طويلة من الاجتماعات قال فيها ضباط بارزون أشياءً مختلفةً نوعاً ما. ويشير هاريل إلى اقتباسٍ من اجتماع عقده بريك في سبتمبر (أيلول) مع ضابط بارز جداً تقاعد مؤخراً، قال فيه الضابط: «توجد مشكلة وعي. الرتب البارزة لا تعتمد على قوات المشاة. والرسالة الموجهة إلى القادة الشباب، والتي لا تُقال بصوتٍ عالٍ، هي أنه من الممكن إنهاء حرب بجهاز مخابرات جيد وقوات جوية جيدة. يؤثر هذا على روح القادة. هذا هو سبب الخوف من إرسال قوات مشاة إلى مناطق العدو. حين يحدث هذا، في حرب واسعة النطاق، سوف يكون أمراً مفزعاً بالنسبة للشعب. ستكون حرب أكتوبر مجرد نزهة مقارنةً بما سيحدث».

وأضاف: «بعد حرب لبنان الثانية وعملية «الجرف الصامد» (الحرب على غزة عام ٢٠١٤)، لم يُجرِ الجيش الإسرائيلي تحقيقاتٍ متعمقة، ولم يتوصل إلى نتائج. وكانت هذه هي الرسالة الضمنية: إن الجيش الإسرائيلي هو القوات الجوية. هذا مبدأ كارثي. ونتيجة لذلك، تنهار عزيمة القيادة الشابة».

واختتم الضابط البارز كلامه بقوله: «هذا هو أدنى معايير قوات المشاة، بلا طموح في التميز أو الانضباط. القوات الجوية وحدها لا تستطيع إيقاف إطلاق الصواريخ علينا. في عملية «الجرف الصامد»، أطلقت القوات الجوية مئات الذخائر الدقيقة دون أن تحقق الكثير. ولهذا استُخدم كل شيء لتخفيف الشعور بالإحباط».

إيران تقر بمواجهتها «مأزقاً جدياً» و«صعوبات» تُعتبر سابقة في تاريخها

الحياة . ٢٠١٩/١/١٩

أقرّ محمد باقر نوبخت، مساعد الرئيس الإيراني حسن روحاني رئيس منظمة التخطيط والموازنة، بأن بلاده تواجه «مأزقاً جدياً» و«أوضاعاً صعبة تُعتبر سابقة» في تاريخها.

يأتي ذلك بعدما فرضت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب عقوبات مشددة على طهران، إثر انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي المبرم عام ٢٠١٥.

وأشار نوبخت إلى مشكلات ناجمة من العقوبات، مشيراً إلى أن الموازنة ترحّج أن تصدر ٢,٤ مليون برميل يومياً، لتحقيق عائدات قيمتها ٤٧ بليون دولار، كما في عام ٢٠١٨. وأضاف: «بما أننا في مأزق جدي ونواجه أزمة في تصدير النفط، ابتعدنا كثيراً عما كان متوقّعاً في الموازنة».

واعتبر أن حظر الولايات المتحدة الطيران والشحن والتأمين كان سبباً في المشكلات التي تواجهها صادرات النفط، قائلاً: «نُضطر كي نستطيع تصدير نفط أن نستخدم السفن، لكن شحننا محظور أيضاً. وإذا عثرنا على سفن للتصدير، علينا تأمينها، لكن التأمين محظور أيضاً».

واعتبر نوبخت أن مشكلات إيران ليست بسبب «سوء إدارة»، بل نتيجة «وقاحة العدو وقسوته». ولفت إلى «تحديات دولية خطيرة في شأن صادرات النفط، فما إن نتفاوض مع جهة، حتى يهدّدها العدو ويبعدها عن التعاون معنا». ويشير بذلك إلى عرقلة الولايات المتحدة تفعيل الاتحاد الأوروبي آلية مالية خاصة أعدّها، للالتفاف على العقوبات الأميركية المفروضة على طهران.

وتطرّق نوبخت إلى إدخال عملات أجنبية إلى إيران، وحضّ المصدرين والمنتجين على العمل مع الحكومة لتجاوز «أوضاع صعبة غير مألوفة لا مثيل لها في تاريخ البلاد».

إلى ذلك، حذر رجل الدين المتشدد محمد علي موحدي كرمانى المسؤولين الإيرانيين من «خيانة الأمانة»، معتبراً أنهم «أمناء الشعب». وأشار في خطبة صلاة الجمعة إلى ضرورة «الحفاظ على المال العام»، وزاد: «أخذ بيت المال ليس سهلاً، وهل يفكر أحدهم بأنه إذا سرق بلايين وفرّ ستتتهي الأمور. ألا يعلم أن الحساب ينتظره وأنه سيُسأل عن هذه الأموال؟»

ورأى موحدي كرمانى أن «مجموعة العمل المالي» الدولية (فاتف) «تُستخدم ظاهرياً لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، لكن آليتها هي الحصول على معلومات استخباراتية عن المصادر والنظم المالية لدول، وتعمل ذراعاً لوزارة الخزانة الأميركية في تشديد العقوبات على إيران وتيار المقاومة».

واعتبر أن تلك الوزارة «صمّمت المجموعة للسيطرة على الموارد المالية للدول الأخرى، ووصف مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب بأنها «أكذوبة أطلقتها أوروبا وأميركا والكيان الصهيوني».

في بروكسيل، نقلت وكالة «أسوشيتد برس» عن مصادر إن دولاً في الاتحاد الأوروبي لن تشارك في مؤتمر دولي ترعاه الولايات المتحدة وسيُنظم في بولندا الشهر المقبل، بسبب مخاوف من أن يكون جزءاً من حملة أميركية لتكثيف الضغط على إيران. وأثار دبلوماسيون أوروبيون أسئلة حول الهدف الحقيقي للمؤتمر، لافتين إلى أنه سيُنظم في وقت وجيز جداً، وإلى أن إيران ليست مدعوة إلى المشاركة فيه. وأعلن مسؤول في الاتحاد أن لدى وزيرة الخارجية في التكتل فيديريكا موغيريني التزامات أخرى ولن تحضر المؤتمر.

في غضون ذلك، أعلن النائب محمد رضا بور إبراهيمي، رئيس لجنة الاقتصاد في مجلس الشورى (البرلمان) الإيراني، أن ١٤ بليون دولار قُدمت لمستوردين منذ آذار (مارس) الماضي، بالسعر الرسمي في مقابل الريال، لشراء سلع أساسية، مستدركاً أن هؤلاء لم يستوردوا شيئاً في مقابل ٣,٥ بليون من ذاك المبلغ. وأشار إلى رفع ٤٢٠٠ دعوى قضائية في هذا الصدد.

وباعت الحكومة الدولار للمستوردين في مقابل ٤٢ ألف ريال، علماً أن سعره في السوق السوداء تجاوز ١٠٠ ألف ريال.

على صعيد آخر، نددت منظمة «هيومان رايتس ووتش» المدافعة عن حقوق الإنسان بـ «اعتقالات واسعة وجماعية» في إيران، وانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان عام ٢٠١٨. وأشارت في تقرير سنوي إلى احتجاجات اندلعت بسبب «تدهور الأوضاع الاقتصادية، والفساد وانعدام الحريات السياسية والاجتماعية»، وانتقدت رد فعل السلطات الإيرانية التي تمثلت في «اعتقالات جماعية تعسفية». وانتقد التقرير «تضييقاً على الحريات الفردية»، ومحاكمات ظالمة ومعيبة، واعتقال أجهزة استخبارات «الحرس الثوري» رعايا أجنب وأشخاصاً مزدوجي الجنسية.

ظريف يستخدم "تحدي العشر سنوات" للسخرية من بولتون

الأناضول . ٢٠١٩/١/١٨

استخدم وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، وسم "تحدي العشر سنوات"، المنتشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي، "السخرية" من تصريحات لمستشار الأمن القومي الأمريكي جون بولتون. ووضع ظريف مساء الجمعة، على حسابه بموقع "تويتر" صورتين لتصريحين سابقين نشرهما بولتون يدعو فيهما لمهاجمة إيران عسكرياً، أحدهما بتاريخ ٢٠٠٩، والآخر بتاريخ ٢٠١٩. وكتب ظريف معلقاً على الصورتين التي تفصل بينهما عشر سنوات: "نفس الهراء، نفس التئمر، نفس الأوهام". ومطلع العام الجاري، نشرت صحيفة "وول ستريت جورنال"، خبراً جاء فيه أن فريق الأمن القومي في البيت الأبيض برئاسة بولتون طلب في سبتمبر/ أيلول الماضي من وزارة الدفاع تزويده بخيارات لمهاجمة إيران. وجاء طلب بولتون آنذاك، عقب تعرض سفارة بلاده لدى العاصمة العراقية بغداد، وقنصليتها في مدينة البصرة، لهجمات لم تسفر عن سقوط ضحايا.

تجدر الإشارة أن وسم "تحدي العشر سنوات"، انتشر مع دخول العام الجديد، ويقوم رواد وسائل التواصل الاجتماعي بنشر صور حديثة لهم بجانب أخرى التقطوها قبل عشر سنوات، بغرض المقارنة.

الأزمة الأميركية في أخطر مراحلها: تناحر سياسي بلا كوابح

العربي الجديد . ٢٠١٩/١/١٩

تتوالى فصول التراجع في المشهد السياسي الأميركي في الأيام الأخيرة حتى باتت اللعبة السياسية كـ"تصرفات تلاميذ المدرسة"، بحسب تعبير رئيس "مجلس العلاقات الخارجية" ريتشارد هاس. يأتي ذلك مع تفاقم أزمة الإغلاق الحكومي الذي ضرب الرقم القياسي في مدته ويقترب من دخول شهره الثاني، لتبدو هذه الأزمة وكأنها تحاكي بالشكل، وإن بصورة مصغرة، الاستعصاء الحكومي العراقي واللبناني. وتأثر نحو ٨٠٠ ألف موظف فيدرالي والعديد من المتعاقدين بالإغلاق الحكومي الجزئي الذي تسبّب به رفض الرئيس دونالد ترامب توقيع الميزانية لعدد من الإدارات، في رد على رفض الديمقراطيين الذين يسيطرون على مجلس النواب خطته لإنشاء جدار حدودي مع المكسيك.

آخر مشاهد المناكفة بين ترامب والديمقراطيين، تجلّت في إبلاغ رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي الرئيس بأن عليه تدبّر أمره والعتور على طريقة أخرى لإلقاء الخطاب الرئاسي السنوي (حال الاتحاد) المقرر في ٢٩ الحالي، لأن قاعة المجلس التي تستضيف هذه المناسبة تقليدياً والتي يعود لبيلوسي القرار بشأن استعمالها، لن تكون مفتوحة أمامه في ظل الإغلاق الحكومي. جاء رد ترامب سريعاً، بكتاب أبلغها فيه أنه لن يسمح لها باستخدام طائرة رسمية كما جرت العادة في رحلات أعضاء الكونغرس، في زيارتها إلى إيطاليا ومصر وأفغانستان، ليفتح ذلك المجال أمام دوامة من الردود لا أحد يعرف كيف ستنتهي.

وكانت بيلوسي قد تحجّجت بأن الإغلاق الحكومي أدى إلى تقليص حجم الجهاز الأمني المنوط به حماية مبنى الكونغرس الذي يجتمع فيه كافة أركان الدولة للاستماع إلى خطاب الرئيس، وبالتالي فإنها لا تنوي المجازفة كما قالت، بحماية منقوصة. واقتрحت على ترامب "تأجيل خطابه لغاية إنهاء الإغلاق، أو تلاوته من البيت الأبيض، أو ربما إرساله خطياً إلى مجلسي النواب والشيوخ". وأملت بيلوسي من الأمن حرمان الرئيس من توظيف هذه المناسبة التقليدية السنوية المهمة المعمول بها منذ عام ١٩١٣، للدفاع عن الإغلاق الذي تورط فيه والذي بدأ يتكبّد خسائره. كذلك أرادت إبلاغ ترامب ما لم يألفه في أول سنتين من ولايته، بأن الكونغرس الجديد لن يتردد بعد اليوم في التصدي له ووقفه عند حدّه.

في المقابل، جاءت خطوة ترامب الذي استخدم صلاحياته لحرمان بيلوسي من امتيازات السفر الرسمي الخاص المحاط بالحراسة المطلوبة، خصوصاً عند زيارات كبار المسؤولين إلى مناطق تدور فيها عمليات عسكرية مثل أفغانستان. وزيارة بيلوسي، التي كانت ستجري مطلع الأسبوع، لم تكن معروفة قبل رسالة ترامب. وعادة لا يتحدث النواب علناً عن رحلاتهم الخارجية قبل حدوثها لأسباب أمنية، خصوصاً عندما تكون الرحلات إلى مناطق حرب. وقال ترامب في الرسالة "بسبب الإغلاق، يؤسفني إبلاغك بأن رحلتك إلى بروكسل ومصر وأفغانستان تأجلت". وأبلغ الرئيس بيلوسي بأنها من الممكن أن تقوم بالجولة باستخدام رحلات تجارية. وعادة ما تستخدم رئيسة مجلس النواب طائرة عسكرية للرحلات الخارجية، ويبدو أن هذا هو الأساس الذي استند إليه

ترامب في تحركه بصفته القائد الأعلى للقوات الأمريكية. وقالت المتحدثة باسم البيت الأبيض سارة ساندرز: "علّق قدرتها على استخدام الطائرات العسكرية والتي ينبغي الموافقة عليها" من وزارة الدفاع. في المقابل، أوضح درو هاميل، المتحدث باسم بيلوسي، أنها كانت تعترم زيارة القوات الأمريكية في أفغانستان والتوقف في بروكسل لحضور اجتماعات، للتأكيد على "الالتزام الراسخ" من الولايات المتحدة تجاه حلف شمال الأطلسي. وقال هاميل على "تويتر": "كان هدف الجولة التعبير عن التقدير والشكر لقواتنا، رجالاً ونساء، لخدماتهم وتفانيهم والحصول على إفادات شديدة الأهمية بشأن الأمن القومي والمخابرات ممن هم على جبهات القتال".

قرار ترامب لاقى انتقادات حتى من الجمهوريين. وقال السيناتور ليندسي غراهام على "تويتر" إنه "رد فعل غير ناضج لا يستوجب الرد عليه بالمثل". كذلك انتقد اقتراح بيلوسي بشأن تأجيل خطاب حالة الاتحاد ووصفه بأنه "مسيّس على نحو سافر"، لكنه قال إن "منع الرئيس ترامب رئيسة مجلس النواب من السفر على متن طائرة عسكرية لزيارة قواتنا في أفغانستان وحلفائنا في مصر وحلف شمال الأطلسي غير ملائم أيضاً". ودلت خطوتا بيلوسي وترامب على كيدية والتأثر، ما أثار مخاوف جهات كثيرة لناحية مدى التآكل الذي سوف يتسبب به هذا التناحر للعملية السياسية، خصوصاً أنه ليس في الساحة أي بدائل أو حلول أو كوابح لهذا الاشتباك السياسي الذي بلغ ذروته في المواجهة بين صاحبي الموقع رقم واحد ورقم ثلاثة في هرم السلطة، نتيجة لتراكمات السنتين الماضيتين والمرشحة للمزيد من التفاقم.

ولفت ما كشفته صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية، من أن هناك بعض المؤشرات على أن الديمقراطيين في مجلس النواب، الذين يشعرون بقلق متزايد من عدم مواجهتهم مطالب ترامب بإقامة الجدار على الحدود بأفكار خاصة بهم، كانوا يفكرون بعرض خطتهم الخاصة لتأمين الحدود بشكل أكثر فعالية. وأشارت الصحيفة إلى أن هذه الخطوة ستكون بمثابة تحوّل في استراتيجية الديمقراطيين، الذين رفضوا بثبات الدخول في مناظرة مع ترامب حول أمن الحدود في ظل الإغلاق الحكومي. وذكرت "نيويورك تايمز" أن النائب الديمقراطي عن ولاية أوريغون، بيتر ديفازيو، أبلغ مجموعة من رؤساء اللجان في اجتماع مغلق الأربعاء الماضي، أن الوقت قد حان لطرح الحزب الديمقراطي أفكاره الأمنية الحدودية الخاصة. وقال في مقابلة صحافية: "إن ما يقترحه الرئيس لن يوفر أمناً حقيقياً على الحدود، إنه جدار غبي ومجرد رمز، ولن يكون فعالاً". ولم يتضح ما إذا كان قرار ترامب حول إلغاء رحلة بيلوسي سيدفع الديمقراطيين إلى التشدد أكثر وإلغاء أي تفاوض مع ترامب حول الحدود.

لكن التخوّف الأهم والأخطر أن يلجأ البيت الأبيض المخرج من كافة الزوايا، إلى فتح جبهات أخرى بهدف التمويه وصرف الأنظار والأضواء عن متاعبه المتزايدة. فالإغلاق الحكومي الذي يدخل شهره الثاني قريباً (بدأ في ٢٢ ديسمبر/ كانون الأول الماضي)، بدأ يغلق، ولو ببطء، أبواب الكونغرس والساحة الانتخابية بوجه ترامب، ولا مخرج أمامه للتراجع إلا بخسائر لا يحتملها. وموضوع الجدار الحدودي مع المكسيك تحوّل إلى جدار سياسي كبير في طريقه. في ذات الوقت، بدأ المحامي الأبرز في فريق الرئيس القانوني، رودي جولياني، يمهد الأجواء لصدور اتهامات بالتواطؤ في تقرير المحقق الخاص حول التدخل الروسي، روبرت مولر، بين "أفراد في

حملة ترامب الانتخابية" لعام ٢٠١٦ وبين الروس. تراجع بدا كمحاولة لفصل الرئيس عن مستشاريه الانتخابيين، لتبقى التهمة محصورة بهم إذا أمكن. كل ذلك، وفي ضوء السوابق، يُرجّح صدور مفاجآت رئاسية خاصة خارجية، ربما كان أول مؤشراتها قرار الرئيس الأميركي بإلغاء مشاركة وفد أميركي في منتدى دافوس الاقتصادي. وقال بيان صادر عن المتحدثة باسم البيت الأبيض: "بالنظر إلى وجود ٨٠٠ ألف موظف أميركي رائعين لا يستلمون رواتبهم، ولضمان أن باستطاعة فريقه المساعدة كما يجب، ألغى الرئيس ترامب رحلة وفده إلى منتدى الاقتصاد العالمي في دافوس في سويسرا". وكان وزير الخزانة ستيف منوتشين من بين الخمسة الكبار في الوفد، الذي يضم أيضاً وزير الخارجية مايك بومبيو، ووزير التجارة ويلبر روس، والممثل التجاري روبرت لايتهايزر، ومساعد الرئيس كريس ليدل.

هذه التطورات تجعل اللحظة السياسية الأميركية الراهنة "هزيلة" بخطابها، ومبهمة بتوجهاتها، وليس في الساحة غير الحيرة وانتظار الخروج من النفق، الذي لا يبدو قريباً.

تقييم مسار القضية الفلسطينية خلال سنة ٢٠١٨

محسن صالح . موقع TRT . ٢٠١٩/١/١٨

عكست سنة ٢٠١٨ حالة تصاعد الاستهداف الإسرائيلي الأميركي للملف الفلسطيني، في بيئة سياسية فلسطينية مأزومة ومنقسمة، وبيئة عربية وإسلامية ضعيفة ومفككة ومنشغلة بأزماتها الداخلية، ومحاولة بعضها استرضاء أمريكا، ولو على حساب فلسطين، أو على حساب شعوبها.

نختار في هذا المقال أن نقف على عشر محطات في تقييمنا للمسار الفلسطيني خلال سنة ٢٠١٨.

أولاً: استمرار أزمة المشروع الوطني الفلسطيني:

ما زال الوضع السياسي الفلسطيني يعاني من أزمة سياسية خانقة تتسبب في تعطيل قدرته على العمل الفعال، وفي إهدار الكثير من طاقات الشعب الفلسطيني وإمكاناته، وفي إضعاف قدرته على تحشيد البيئات العربية والإسلامية والدولية، والاستفادة منها في خدمة المشروع الوطني الفلسطيني.

هذه الأزمة تتجلى في "القيادة الفلسطينية" نفسها، التي لم تتمكن من الارتقاء إلى مستوى تضحيات الشعب الفلسطيني وتطلعاته. وتتجلى من ناحية ثانية في المؤسسات التمثيلية والتشريعية الفلسطينية؛ حيث استمر تراجع منظمة التحرير الفلسطينية وتدهورها وفشلها في استيعاب مكونات الشعب الفلسطيني وقواه، وغياب مؤسساتها ودوائرها عن العمل والتأثير في الداخل والخارج، وانزواؤها لصالح تغوّل السلطة الفلسطينية عليها. كما استمر الأداء الوطني الهزيل للسلطة الفلسطينية التي تركز دورها في خدمة أغراض الاحتلال الإسرائيلي وأهدافه، أكثر من خدمة الشعب الفلسطيني. وزاد الأمر سوءاً تعطلّ المسار الديمقراطي الانتخابي في المنظمة والسلطة، مع استمرار هيمنة فصيل فلسطيني واحد عليهما. ومن ناحية ثالثة ما زالت حالة تعارض الأولويات والمسارات بين تياري المقاومة والتسوية تلقي بظلالها، في تضارب الأداء، واتهام كل طرف للآخر بتعويقه وتعطيله عما يراه برنامجاً وطنياً. وقد انعكست هذه الأزمة على باقي البنى المؤسسية وعلى الأعمال النقابية والمهنية، وعلى النزاعات الميدانية على الأرض، مما زاد من أزمة الثقة بين الأطراف المتنازعة، كما أضعف من فرص التنسيق على الأرض، ومن القدرة على مواجهة المخاطر والتحديات.

ثانياً: تراجع مسار المصالحة الفلسطينية:

استمرت حالة التعطلّ في مسار المصالحة معظم سنة ٢٠١٨، مع إصرار قيادة فتح (قيادة السلطة والمنظمة) على استمرار العقوبات على قطاع غزة، وعلى "التمكين" الكامل لحكومتها في القطاع على ما هو "فوق الأرض وتحت الأرض"، ومن "الباب إلى المحراب"؛ وهو ما رأته فيه حماس وباقي فصائل المقاومة تعارضاً مع اتفاق المصالحة لسنة ٢٠١١، ومع اتفاق القاهرة في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧. كما استمرت الأجواء المشحونة بالاتهامات المتبادلة. غير أن قيام قيادات السلطة بالاستقواء بالمحكمة الدستورية لإصدار حكم بحل المجلس التشريعي قد أنهى سنة ٢٠١٨ بحالة تدهور كبيرة بالنسبة لمسار المصالحة؛ خصوصاً أن المحكمة الدستورية نفسها هي موضع تساؤل من حيث شرعيتها، بالإضافة إلى أن البت في حلّ التشريعي ليس من صلاحيتها،

فضلاً عن وجود نصوص دستورية حاسمة في النظام الأساسي الفلسطيني تقضي باستمرار المجلس إلى حين انتخاب مجلس جديد.

ثالثاً: مزيد من العزلة السياسية لحركة فتح ومسار التسوية:

فالطريقة التي يدير بها محمود عباس وقيادة فتح منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية والإطار القيادي المؤقت وملف المصالحة... أدت عملياً إلى أن فتح مع نهاية ٢٠١٨ وجدت نفسها شبه وحيدة في المسار الذي تصرّ عليه.

فقد قاطعت الجبهة الشعبية المجالس المركزية الثلاثة التي عُقدت سنة ٢٠١٨، كما قاطعت المجلس الوطني الذي عُقدَ أواخر أبريل/نيسان ٢٠١٨ في رام الله، بخلاف التوافقات الفلسطينية التي تمت في بيروت أوائل ٢٠١٧. وقاطعت الجبهة الديمقراطية آخر اجتماعين للمجلس المركزي، كما قاطعت المبادرة الوطنية آخر اجتماع لهذا المجلس. وثمة شبه إجماع فلسطيني على رفض العقوبات التي تصرّ عليها قيادة فتح على قطاع غزة، كما أن ثمة شبه إجماع فلسطيني على رفض حلّ المجلس التشريعي الفلسطيني... وبذلك وجدت فتح نفسها مع نهاية تلك السنة أكثر انعزالاً عن باقي البيئة السياسية الفلسطينية؛ في الوقت الذي كانت فيه هذه الفصائل أكثر اقتراباً في الإطار السياسي من حماس ومواقفها.

رابعاً: تصاعد استهداف القدس وتصاعد الاستيطان:

مع قرار الإدارة الأميركية بالاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الإسرائيلي، ومع نقل السفارة الأميركية إلى القدس، تصاعدت حملة الاستهداف الصهيوني لليهودي للقدس طوال سنة ٢٠١٨؛ فشهد المسجد الأقصى خلالها اقتحامات لـ ٢٩,٩٠٠ مستوطن، بزيادة ١٧% من السنة السابقة. كما استمرت حملات مصادرة الأراضي والتهويد والبناء الاستيطاني في الضفة الغربية، وخصوصاً في القدس، فنشرت الحكومة الإسرائيلية عطاءات لبناء ٥,٦١٨ وحدة استيطانية، كما أقرّت مخططات لبناء ٣,٨٠٨ وحدات استيطانية أخرى؛ في الوقت الذي تجاوز فيه عدد المستوطنين اليهود ٨٠٠ ألف مستوطن؛ يتمتعون بنفوذ سياسي كبير في الحكومة الإسرائيلية.

خامساً: استمرار العمل المقاوم:

على الرغم من الصعوبات البالغة التي يعاني منها خط المقاومة، خصوصاً في مناطق الاحتكاك المباشر في الضفة الغربية، بسبب التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية وبين الاحتلال الإسرائيلي الذي أدى إلى كشف الكثير من خلايا المقاومة، وإلى منع الكثير من العمليات قبل وقوعها؛ إلا أن عمليات المقاومة بأشكالها المختلفة استمرت. فبالإضافة إلى آلاف من حالات الاحتكاك المباشر بالحجارة وقنابل المولوتوف وغيرها؛ فقد تمّ تسجيل ما لا يقل عن ٤٠٠ عملية متنوعة من هجوم بالسلاح، وعمليات طعن، وعمليات دس... وغيرها، هذا بالإضافة إلى اشتباكات المقاومة في قطاع غزة مع الاحتلال، وخصوصاً ما يُعرف بعملية "حدّ السيف" الناتجة عن محاولة مجموعة أمنية إسرائيلية اختراق قطاع غزة. وخلال سنة ٢٠١٨ قُتل ١٦ إسرائيلياً وجُرح نحو ٢٠٠ آخرين. بينما استشهد ٣١٢ فلسطينياً وجرح نحو ٣١,٥٠٠ آخرين، وقامت سلطات الاحتلال باعتقال ٦,٤٨٩ فلسطينياً؛ بينما بلغ عدد الأسرى في سجون الاحتلال نحو ٦ آلاف أسير.

سادساً: مسيرات العودة:

تعدّ هذه المسيرات التي انطلقت في ٣٠ مارس/آذار ٢٠١٨ إحدى العلامات الفارقة لهذه السنة؛ فقد تجلت في هذه المسيرات الوحدة الوطنية الفلسطينية، وتكاتفت قوى الشعب الفلسطيني في قطاع غزة على إنجاحها؛ ووجهت غضب أهل القطاع من معاناتهم نتيجة الحصار إلى العدو الصهيوني. وعلى الرغم من التضحيات الكبيرة التي قدمتها على مدى ٤٠ أسبوعاً، حيث استشهد ٢٥٣ شهيداً وجرح ٢٥،٤٧٧ جريحاً؛ فقد أريكت كافة الرهانات الأميركية الإسرائيلية على إنفاذ صفقة القرن وتطبيقها على قطاع غزة، وأكدت تمسك الشعب الفلسطيني بحق العودة إلى الأرض المحتلة سنة ١٩٤٨، ودعمت خيار الشعب بحقه في المقاومة وتمسكه بسلاحها، وهو ما أرغم الطرف الإسرائيلي على تخفيف الحصار عن القطاع، وفي إدخال البضائع، وأسهم بشكل كبير في فتح المعابر وتسهيل حركة الأفراد.

سابعاً:

انتهت سنة ٢٠١٨ بوضع اقتصادي فلسطيني بئيس (في الضفة والقطاع) مقارنة بالجانب الإسرائيلي؛ فبلغ ما يسمى "الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي" لهذه السنة نحو ٣٦٧ مليار دولار مقابل نحو ١٣ ملياراً و ٧٨٠ مليون دولار للسلطة الفلسطينية، أي أكثر من ناتج السلطة بـ ٢٧ ضعفاً (٢،٧٣٠%)، بينما بلغ دخل الفرد الإسرائيلي للسنة نفسها نحو ٤١،٣٠٠ دولار مقابل ٣،٠٣٠ دولاراً للفرد الفلسطيني في مناطق السلطة، أي أكثر من دخل الفرد الفلسطيني بنحو ١٤ ضعفاً (١،٣٦٣%)، وهو ما يعكس بشاعة الاحتلال الصهيوني واستغلاله للموارد والثروات الفلسطينية، وتعطيله لأي عملية تنمية فلسطينية؛ كما يعكس عجز السلطة الفلسطينية وسوء إدارتها للملف الاقتصادي الفلسطيني. هذا دون أن نتحدث عن اتساع دوائر الفقر والبطالة الفلسطينية، والمعاناة من الحصار، وتحكم الاحتلال في صادرات السلطة و وارداتها... وغير ذلك.

ثامناً: مزيد من التطرف اليميني والديني الإسرائيلي:

وفي هذه السنة تزايد اتجاه المجتمع الصهيوني نحو اليمين ونحو التيارات الدينية، بينما ازداد ما يسمى "اليسار" الصهيوني تحللاً وتفككاً، بل إنه أخذ شكلاً "يمينياً" في مقولاته وأطروحاته، ولا يتوقع لهذا اليسار الذي تجمع سابقاً في المعسكر الصهيوني أن يحصل إلا على نحو عشرة مقاعد في الانتخابات القادمة، بعد أن كان يملك ٢٤ مقعداً، كما يتوقع أن يحافظ الليكود بقيادة نتنياهو على موقعه القيادي المتصدر. وما زالت فرص اليمين لتشكيل أغلبية في الكنيست وتشكيل الحكومة قوية، مما يفتح المجال لنتنياهو أن يشكل حكومته الخامسة، ليصبح أكثر رؤساء الوزراء حكماً في تاريخ الكيان الإسرائيلي.

تاسعاً:

ما زالت البيئة العربية تعاني من حالة من اللااستقرار، ومن الضعف والانقسام، والتخلف السياسي والاقتصادي والعلمي، وتعاني من مشاكل الأنظمة مع شعوبها، ومن استنزاف ثرواتها...؛ وهو ما ينعكس سلباً على الشأن الفلسطيني. وقد برز ذلك بشكل أوضح سنة ٢٠١٨، من خلال تجارب عدد من البلدان العربية مع "صفقة القرن" الأميركية، ومن انفتاحها بشكل مكشوف على التطبيع مع الكيان الإسرائيلي؛ الذي يسعى للاستفراد بالملف

الفلسطيني، وإلى توجيه بوصلة الصراع (بدل أن تكون ضدها) إلى صراعات طائفية وعرقية تزيد المنطقة العربية تشتتاً وضعفاً وتشرذماً، غير أن عدداً من البلدان العربية ما زال داعماً للملف الفلسطيني، بل تزايد إدراك عدم إمكانية تجاوز خط المقاومة.

عاشراً:

ما زال الطرف الأمريكي يهيمن على المنظومة الدولية فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني، وبالرغم من سوء إدارة ترمب، والأزمات التي تسببت فيها مع العديد من القوى الدولية؛ إلا أنها اندفعت بشكل غير مسبوق لمحاولة تنفيذ الرؤية الصهيونية لإنهاء الصراع وإغلاق الملف الفلسطيني، حيث لا يعدو ما يعرف بصفقة القرن، ما هو معروف من أفكار الليكود واليمين الإسرائيلي. غير أن خطورة الأمر تكمن في محاولة التنفيذ العملي على الأرض لهذه الأفكار، دونما انتظار لموافقة أحد. وفي هذا السياق جاء نقل السفارة الأمريكية للقدس، وجاءت محاولات شطب الأونروا، ومحاولات إدانة حماس في الأمم المتحدة، والضغط على البلدان العربية للتطبيع مع الكيان الإسرائيلي.

وأخيراً، إذا كانت حصيلة سنة ٢٠١٨ تعبر عن حالة الضعف القيادي والمؤسسي الفلسطيني، فإنها تعبر أيضاً عن صلابة الإرادة الشعبية الفلسطينية في الصمود والمقاومة؛ على الرغم من أنها تعمل في بيئة عربية ضعيفة مفككة وفي بيئة دولية غير مواتية. ثم إن الظروف المحلية والإقليمية والدولية بقدر ما تحمل من مخاطر، بقدر ما تحمل من فرص. وهو ما يُملّي على أصحاب الحق الفلسطيني التعامل معها بفاعلية وكفاءة، في أجواء مفصلية من تاريخ قضية فلسطين وتاريخ الأمة.

فلسطين وتداعيات الانقسام

هاشم عبد العزيز . الخليج . ٢٠١٩/١/١٩

بعد أن كان على حالة من الجمود المتصلب والمراوحة الطفيفة في بعض الأحيان، انتقل الانقسام السياسي بين حركتي «فتح» و«حماس» إلى حالة التداعي المحكومة بردود الأفعال والانتقام المفتوح على غير احتمال، فما يجري لا يعجز أي طرف عن سوق المسببات والأسباب، لكنها لا تقدم سوى برهان على أن الانقسام بما كان عليه خلال أعوام لم يعد قابلاً للاحتمال.

من المفارقات التي قادت إلى هذا الوضع الذي يبدو عليه المنقسمون، كما لو أنهم هياًوا كل سبل الانتحار، أن الطرفين أسهما وإن بتفاوت الأدوار في إقران اتفاقات إنهاء الانقسام، بتجديد وترديد الخلافات وليس بتحويل الاتفاقات إلى أفعال.

ومن أبرز ما أدى إلى ما يجري الآن، تمكن الإشارة إلى:

أولاً: عجز السلطة عن إعادة مؤسساتها وإدارتها لقطاع غزة أمام سيطرة «حماس» على كامل الأوضاع، والمسألة هنا تعود إلى الحسابات القاصرة والخاسرة في آن، فمن جهة ترى السلطة أنها يجب أن تستعيد إدارتها للقطاع بمعزل عن استيعاب ما ترتب منذ حدوث الانقسام، وهو أمر ترى فيه «حماس» محاولة جديدة لاستعادة «فتح» لهيمنتها الكاملة على القطاع، كما هي في الضفة. وفي المقابل لم تخرج «حماس» من دوامة «التقاسم» تحت مظلة الاستحقاقات، وفي كلا الحالين لم يكن لاستعادة الوحدة الوطنية أدنى اعتبار.

ثانياً: لقد جرت محاولات عديدة للخروج من هذا المأزق النفعي، وكانت الاتفاقات التي رعتها مصر حددت المسار المناسب للانتقال من الحالة الانقسامية، ومن ذلك تشكيل حكومة وحدة وطنية، وإجراء الانتخابات البلدية والبرلمانية والرئاسية، لكن المنقسمين وإن بتفاوت الأدوار منحوا أطرافاً إقليمية ودولية اللعب والتلاعب بهذه القضية، وهو ما أوصل الأمور راهناً إلى حالة الهروب من مواجهة القضايا، التي تهم الشعب الفلسطيني في حقوقه ووحدته ومصيره.

في هذا الشأن كان قرار الرئيس الفلسطيني بحل المجلس التشريعي بأغلبيته المعروفة من «حماس»، القشة التي قصمت ظهر البعير؛ إذ بعد هذا القرار الذي جاء تحت مظلة الشروع في البدء بتنفيذ اتفاقات المصالحة، دخل الانقسام بين الطرفين المنطقة المفتوحة الناسفة لكل ما جرى لاحتواء الانقسام، فالاعتقالات المتبادلة في الضفة والقطاع، وتعطيل نشاط المؤسسات، ومن ثم إعلان «فتح» إغلاق مقراتها التنظيمية ومؤسساتها الإعلامية في القطاع، وسحب السلطة موظفيها من غزة، أعاد الوضع الانقسامي إلى أسوأ مما كان.

ما الذي أدى إلى هذا التداعي؟

في الأساس لم تعد هناك خلافات جوهرية في المسار السياسي بين «فتح» و«حماس»، لكن هناك مصالح ضيقة وتدخلات خارجية يرتبط كثير منها بتصفية القضية الفلسطينية، وعند هذه النقطة تمكن الإشارة إلى نقطتين رئيسيتين:

الأولى: أن كلتا الحركتين تمنحان نفسيهما الحق على حساب حقوق الشعب الفلسطيني في وحدته وإرادته وفي استقرار أبنائه، ودعم صمودهم في مواجهة الاحتلال في حربه المفتوحة على وجود الفلسطينيين. ف«فتح» مسكونة بالاعتزاز بأنها صاحبة السلطة، و«حماس» مشحونة بالاعتقاد أن قطاع غزة «حقها»، وبين هذا وذاك تتداعى الأمور باتجاه الضياع.

الثانية: غياب فاعلية الفصائل والمنظمات الفلسطينية الأخرى، ومنها فصائل مقاومة شبابية واجتماعية وثقافية، وإطارات ذات هوية وطنية، في الوقوف الحازم ضد الانقسام، على أنه أمر لا يُقبل تجسيده على الأرض؛ إذ إن الانقسام في الاتجاهات والآراء أمر وارد في أي مكان وزمان، لكن التعبير عنه على أرض الواقع جريمة تحت أي ذريعة كانت. وما يجري اليوم هو صفقة مذلة ومهينة لكل فلسطيني أمام ما يحاك ضد القضية الفلسطينية التي تدور حولها المخططات، والمبادرات والصفقات المزعومة.

في الزمن الغابر قيل: «رب ضارة نافعة»، وما يجري في شأن الانقسام السياسي الفلسطيني الآن، قد يذهب إلى إنهاء الانقسام ذاته، بعد أن استنفد كل مبررات وجوده واستمراره على حساب الشعب الفلسطيني وقضيته، والأمر هنا ليس مجرد حلم؛ بل إن ما يترتب عليه في الداخل الفلسطيني هو النبذ والرفض، وليس بمستبعد مواجهة الانقسام.

إن الطريق إلى المستقبل أكان ل«فتح» أو «حماس»، لن يمر من هذا النفق المظلم والظالم للشعب الفلسطيني، بل يأتي من إعلاء المصلحة الوطنية الفلسطينية التي لا تحتل أبوية عباس، ولا لعبة خلط الأوراق من جانب «حماس»؛ بل العودة وإعادة الاعتبار إلى الأعمال لتنفيذ اتفاقات الوحدة الوطنية التي رعتها مصر، والتي ستبقى بوابة الانتصار الفلسطيني حقوقاً وسلاماً.

مخاطر أمام فلسطين في العام ٢٠١٩

عبد الناصر النجار . الأيام . ٢٠١٩/١/١٩

التقرير الاستراتيجي السنوي للعام ٢٠١٩ الصادر عن معهد الأبحاث القومي الإسرائيلي يتحدث عن تقديرات بحرب شاملة خلال هذا العام تشمل الجبهة الفلسطينية.

الحرب الشاملة وفق التقرير تشمل أربع جبهات، وهي: جبهة جنوب لبنان، وتكون المواجهة فيها مع حزب الله، والجبهة الثانية على الحدود السورية والمحرك الأساس لها هو الوجود العسكري الإيراني فيها، أما الجبهة الثالثة فهي قطاع غزة ثم الجبهة الرابعة متمثلة بالضفة الغربية.

لكن الأكثر ترجيحاً وفق التقرير هو سيناريو الحرب على غزة في ظل استمرار تدهور الوضع الاقتصادي والحصار وتبدد صورة الردع الإسرائيلية.

في الضفة الغربية، يرى التقرير أنه مع الكشف الرسمي عن صفقة القرن - المتوقع أن يكون بعد الانتخابات الإسرائيلية - ستتفجر الأوضاع في المنطقة في ظل الرفض الفلسطيني المطلق للصفقة.

أمام رئيس الأركان الإسرائيلي الجديد العديد من التحديات ومنها إيران وحزب الله وقدره الردع والجاهزية في الجيش الإسرائيلي، لكن التقرير يتحدث عن إمكانية مواجهة واسعة في قطاع غزة في ظل الاحتكاك الدائم بين قوات الاحتلال والمواطنين المشاركين في مسيرات العودة على طول الحدود الشرقية لقطاع غزة

المحللون العسكريون الإسرائيليون من جهتهم يرون أن السنوات الماضية شهدت حدثاً غير عادي تمثل بالهدوء في عهد رئيس الأركان السابق أيزنكوت، فمنذ نكسة العام ١٩٦٧ وقعت حرب في عهد كل رئيس أركان إسرائيلي باستثناء أيزنكوت، وذلك بسبب نشاطه العملياتي، ولهذا لم تخرج إسرائيل إلى الحرب في عهده، ما يعتبر تعارضاً مع مصالحها، بمعنى أن من مصلحة إسرائيل وقوع حرب بشكل دوري من أجل الحفاظ على قدرتها على الردع والمواجهة.

التقديرات الإسرائيلية للعام الجاري بشكل مختصر توضح أهم المخاطر التي تواجه الدولة العبرية وسبل مواجهتها، ولكن ماذا بالنسبة للفلسطينيين، كيف هو المشهد مع بداية العام ٢٠١٩، هل ستكون هناك مواجهة شاملة على جبهتي الضفة وغزة.

في الضفة، هناك أكثر من خطر، ربما أشد هذه المخاطر صعوبة هو سياسة فرض الأمر الواقع التي تتمثل بانفلات الاستيطان على صعد البناء والتوسع والاعتداءات الإرهابية المنظمة بحق الفلسطينيين،

فيما يتعلق بالبناء الاستيطاني سيشهد هذا العام محاولة تمرير مخططي "إي ١" و"إي ٢" الاستيطانيين اللذين سيضممان المستوطنات في محيط القدس وينفذان عملياً مخطط القدس الكبرى التي تمتد حتى البحر الميت ويساهمان في تهويد مدينة القدس بشكل شبه كامل وإحكام الخناق على مدينة بيت لحم، مما سيؤدي إلى عزل شمال الضفة عن وسطها ووسطها عن جنوبها إضافة إلى حصر الفلسطينيين في كانتون شبه مغلق في الأغوار.

الخطر الثاني هو لحظة الكشف الرسمي عن صفقة القرن على الرغم من التحفظ الأميركي في ظل التسريبات المتعمدة لفحص ردود الفعل.

الرفض الفلسطيني سيؤدي إلى مواجهات شعبية واسعة مع قوات الاحتلال، الأمر الذي سيتبعه حصار اقتصادي إسرائيلي على الضفة والحد من حرية التنقل وفصل الريف عن المدن وغير ذلك من الإجراءات، كل ذلك يعني أن هناك وضعاً استثنائياً ينتظر السلطة الوطنية الفلسطينية، مع ذلك فلا توجد حتى الآن استراتيجية ظاهرة أو مخطط لكيفية المواجهة ومنع انزلاقها إلى مواجهة عسكرية أو تعتمد سلطات الاحتلال خلق حالة من الفوضى.

الخطر الثالث هو استمرار الانقسام والإجراءات المتسارعة التي ستؤدي إلى فصل نهائي بين الضفة وغزة، الأمر الذي سيكون كارثياً على الصعد كلها، فمن دون غزة لا انتخابات ولا دولة ولا مفاوضات حقيقية... الخطر على غزة شبه مؤكد، فالمواجهة مقبلة، وربما هي مسألة وقت، فالتقارير الإسرائيلية تشير إلى أن القطاع على شفا الانفجار. وحماس في المقابل ترغب في أن توجه الانفجار نحو الحدود، ولكن في النهاية الحرب ستكون مع حماس غير الراغبة في المواجهة، وهذا ما عبر عنه محمود الزهار علناً. مأزق حماس كبير، والوضع في غزة يشبه برميل بارود، وفي الحالتين ستواجه حماس انفجاراً داخلياً أو حرباً مع الاحتلال وكلاهما خيار مر.

حماس لن تتمكن من إقامة دولة في غزة وهي غير قادرة على تسليم مقاليد الأمور في غزة للسلطة لأن هناك بعداً يتمثل في حركة الإخوان المسلمين التي تعتبر غزة القلعة الرئيسية التي ستمكنها من مواصلة مشروعها. المخاطر التي يحملها العام ٢٠١٩ للشعب الفلسطيني ظاهرة للعيان، ولا أحد يتحدث عن مفاوضات أو عن تغيير في المواقف القائمة سواء فيما يتعلق بالتوازنات الإسرائيلية وتغول اليمين الإسرائيلي وتمكنه من مقاليد الحكم، ولا تغيير إيجابياً في النظام العربي الجديد تجاه فلسطين، فالمصالح القومية لكل دولة ونظامها باتت أهم من فلسطين، وربما الأسوأ هو الإعلان رسمياً هذا العام عن إقامة جسور من التعاون المشترك بين إسرائيل والدول العربية خلال هذا العام.

المخاطر واضحة، فهل من قدرة على التصدي؟ وهل من بحث استراتيجي معمق لكيفية درء المخاطر أو تحديدها قدر الإمكان؟ القيادات هي من تتحمل المسؤولية وعليها التحرك بسرعة.

إدارة الأزمات الفلسطينية وليس حلها

حافظ البرغوثي . الخليج . ٢٠١٩/١/١٨

ازداد الوضع الفلسطيني الداخلي تعقيداً بعد أن وصل التوتر إلى أشده بين حركتي «فتح» و«حماس»، إثر حظر حركة «حماس» خروج مسيرات لإحياء ذكرى انطلاق الثورة واحتجازها مئات من قيادات «فتح» في غزة. وجاءت هذه الإجراءات بعد أيام من جهود بذلها مندوب فلسطين في الأمم المتحدة لمنع صدور مشروع قرار تقدمت به الولايات المتحدة يعتبر حركة «حماس» حركة إرهابية. ولم يجد الجهد استحساناً من «حماس» إلا قليلاً كما يبدو، إذ إنها أردفت ذلك باجتماع لنوابها في المجلس التشريعي الذي حله الرئيس الفلسطيني وأصدروا بياناً اعتبروا فيه الرئيس الفلسطيني فاقداً للأهلية ولم يعد رئيساً. وفي هذا المناخ العكر سارع وفد أمني مصري إلى غزة لاحتواء الموقف. وبينما عادت «حماس» للتهديد بالعودة إلى التصعيد على السياج الحدودي، عاد «الإسرائيليون» للتهديد بالعودة إلى سياسة اغتيال قادة «حماس»، وقد نجح الوفد الأمني المصري في نزع فتيل التوتر، لكن الاحتلال وضع شروطاً جديدة قبل إدخال الأموال القطرية إلى القطاع، أهمها ألا تتكرر أحداث الجمعة الماضية على السياج الحدودي بإطلاق البالونات والطائرات الورقية الحارقة.. الخ. وبسبب الحملة الانتخابية «الإسرائيلية» تمسك نتنياهو بمطالبه رغم تدخل قطر عن طريق ممثلها لدى «حماس» و«إسرائيل» محمد العمادي الذي يجلب المال القطري، وحتى الآن لم يتم حل عقدة المال القطري.

بالنسبة للموضوع الآخر وهو العلاقة بين «حماس» و«فتح»، حاول المصريون تخفيف حدة التوتر بمعرفة أسباب قيام «حماس» بحملتها ضد عناصر «فتح»، وأسباب قيام السلطة بسحب قواتها من معبر رفح، ما اضطر مصر إلى وقف عمل المعبر إلا للعائدين. ولم يتم التوصل إلى حل لأزمة المعبر حيث تطالب السلطة بالسيطرة الكاملة عليه.

هذا الأمر أعاد الوضع في غزة إلى نقطة الصفر مجدداً، وحتى في مجال الكهرباء حيث تمول قطر وقود محطة الكهرباء، ظلت ساعات ربط التيار على ما هي عليه وازدهرت تجارة بيع التيار من قبل المتنفذين حيث يبيعونها مقابل أكثر من دولار للكيلوواط الواحد. وكانت السلطة هددت بوقف تمويل الصحة والتربية والمدارس والشؤون الاجتماعية ووقف إصدار جوازات السفر ما جعل الوفد المصري يحاول وقف هذه الإجراءات لكن السلطة تريثت حتى الآن.

إن موقف «حماس» من رئاسة أبو مازن عقد الوضع خاصة قرار نوابها بعدم أهليته وكذلك محاولة «حماس» التشويش على تسلمه رئاسة مجموعة الـ ٧٧ في الأمم المتحدة التي باتت تضم أكثر من ١٢٠ دولة، فقد أرسلت «حماس» رسائل إلى الدول المختلفة موقعة بأسماء جمعيات تابعة لها تزعم فيها أن محمود عباس لم يعد رئيساً. وعلى الجانب الآخر، اشتكت السلطة للمصريين من اقتحامات قوات الاحتلال المتكررة للمدن الفلسطينية خاصة رام الله بحجة البحث عن كاميرات في الشوارع لمراقبة حركة سيارات معينة يشتبه باستخدامها في عمليات إطلاق

نار على جنود الاحتلال، ووصلت بعض دوريات الاحتلال إلى مسافة مئتي متر من منزل الرئيس الفلسطيني دون اعتراض من قوات الأمن والشرطة لها بسبب أوامر عليا بعدم الاحتكاك مع الاحتلال. هذا الوضع البائس زادتة الحكومة الفلسطينية ضعفاً بإصرارها على تطبيق قانون الضمان الاجتماعي بصيغته الحالية التي تنتقص من حقوق العمال والعاملين في القطاع الخاص، وأدى ذلك إلى اعتصامات وإضرابات ما ضاعف من هشاشة الوضع الداخلي الفلسطيني، وصرخ المتظاهرون: «كيف تضمنون أموالنا إذا لم تضمنوا المدن من اقتحامات الاحتلال؟»

يتربق الفلسطينيون إصدار مرسوم يحدد موعداً للانتخابات التشريعية والرئاسية بعد حل المجلس، وهو استحقاق ديمقراطي لا يمكن التخلي عنه سواء شاركت «حماس» أو امتنعت، ولا يعرف بعد إن كان المرسوم سيصدر قريباً أم خلال المدة المقررة وهي ستة أشهر. فكل الوضع الفلسطيني متأزم بلا مخرج، فحركة حماس تدير أزمته ولا تريد حلاً و«السلطة» تدير الأزمة ولا تستطيع فرض أي حل، والاحتلال يستطيب الوضع الحالي ويدير الأزمة ولا يريد حلاً.

مآلات حركة فتح

خلدون محمد . عربي ٢١ . ١٨ / ١ / ٢٠١٩

تزايدت في العقدين الأخيرين، وفي السنوات الأخيرة خصوصا بعد الذكرى الخمسين لانطلاقة حركة فتح، كتابات؛ بعضها أكاديمي وغالبها فتحاوي، أعادت تقييم تجربة فتح. والكثير من هذه التقييمات كان مثل تأبين للحركة وكلام عن فواتها وفشلها في تحقيق أهدافها، والأكثر احتشاما ما عزى نفسه بالقول أن الفكرة التي أتت بها فتح جديرة بالبقاء في حد ذاتها، رغم مغادرة "فتح الرسمية" لها.

كان من أهم الأسئلة التي طرحت بعد وفاة عرفات، والتي ترددت في الندوات والحوارات الوطنية: ما الذي تبقى من فتح؟ خاصة وأنها نسخت برنامجها الأصلي "التحرير"، والآن على وشك تخليها عن هدفها التالي: "حل الدولتين"، كما أنها افتقدت لنوع القيادات الكاريزمية.. فماذا بقي من فتح بعد غياب البرنامج وغياب القيادة؟! باعتقادنا أن ما بقي من فتح هو روح "القبيلة" (فلطالما سُمع العديدون من قيادات فتح يصفونها بأنها "قبيلة سياسية"). لذلك، كنا نجد أن عود فتح يشند عندما تجابه خصما وندا وطنيا حقيقيا. حدث ذلك في منتصف ثمانينيات القرن الماضي، عندما وقع الانشقاق الكبير في فتح ١٩٨٣، ثم الانقسام الأوسع في الساحة الفلسطينية وتشكيل "جبهة الإنقاذ" من قوى اليسار الفلسطيني عام ١٩٨٥، ما أدى ذلك إلى "ازدهار" فتح ولتغزو كأشد ما تكون.

وباعتقادنا هنا، أن فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦ ساهم كعنصر شد عصب وحمية لقبيلة فتح السياسية، بعد أن كان مصيرها - كما توقعه كثيرون - بعد عرفات في مهب الريح. فلو لم تشارك حماس آنذاك في تلك الانتخابات، لربما كان ذلك سببا في تفجير حركة فتح وشرذمتها. وفي هذه الحالة من الهياج القبلي، كُتب لشخص مثل محمود عباس أن ينبعث، بعد أن كان قبل انتخابات ٢٠٠٦ في أضعف حالاته. وفي هذه الحالة السجالية، وقع الناطقون باسم حركة حماس، ولا سيما قليلو الخبرة في حينه، في الخطأ عندما وفروا لفتح "صورة الضرّة" السياسية التي كانت تحتاجها فتح لتقتات عليها، خاصة عندما كان هناك نوع من الانجرار إلى لغة فتح المتشنجة بنوع من الردود والسجال المجاري، وكان الأصبوب لحماس أن تتيح الفرصة لفتح كي تختلف بدل أن تتحد عليها، لأن حماس هنا عامل توحيد داخلي لفتح، فمن يريد أن يثبت فتحاويته القبلية أكثر هو من ينال من الضرّة حماس ويهاجمها أكثر. ويبدو أن خطاب حماس في السنين الأخيرة أخذ يعي هذه الخاصية ويميل إلى عدم الجرّة وراء التهريج الإعلامي والردح؛ الذي يدفع الجمهور إلى الملل والعزوف، ويجعله غير مميز بين الصواب والخطأ، ويساوي اعتبارا أو التباسا بين نهجين لا يمكن المساواة بينهما.

لذلك من المهم، ونحن في هذه الحمى غير العقلانية والغرائزية، أن يتميز السلوك. فإذا كان هناك "مجنون"، ينبغي ألا نفقد دور "العاقل"؛ الذي هو في حالتنا يمثل الأمل والخلاص.

ومن المناسب هنا أن يتجنب "العاقل" التأشير على الخطأ؛ لأن هذا يساهم في تكريس صورته ويعمق المناخ السلبي. فما علمتنا إياه التجربة مع الجمهور هو أن تقوم بفعل الصحيح والصواب؛ لأن ذلك كفيل لوحده بأن يعرّي الخطأ تلقائياً.

لعل البعض يسأل: إذا كانت حركة فتح فقدت مبرر وجودها كحركة تحرر عام ١٩٧٤، وتكلل ذلك عام ١٩٨٨، ثم الانهيار في أوسلو ١٩٩٣، فلماذا استمرت طيلة هذه السنين؟

باعتمادنا أن حركة فتح تشبه في وضعيتها وضعية الأحزاب الحاكمة في كل من سوريا والعراق، أو حزب علي عبد الله صالح في اليمن، أو الناصريين وسلالتهم (الحزب الوطني) في مصر، أو حزب جبهة التحرير الجزائري... إلخ، فهذه الأحزاب فشلت هي أيضاً وفقدت مبرراتها عندما لم تحقق أهدافها في الوحدة، والحرية، والاشتراكية، والتنمية والديمقراطية وتحرير فلسطين... إلخ؛ منذ زمن بعيد مثل فتح. غير أن هذه الأحزاب تمكنت، خاصة بسياساتها القهرية التي حالت دون ميلاد بدائل، من الإمساك بمفاتيح "الدولة"، وغدت بحكم الصيرورة تعيد إنتاج ذاتها وتجسد "الدولة العميقة". وبهذا، فإن فتح في الحالة الفلسطينية، ورغم احتوائها ووصولها لمراحل ما يعد الإفلاس، لا تزال في الحقيقة تمثل "الدولة العميقة" خاستناً، لذلك لم يكن غريباً "انتعاش" أو "انتفاش" أبو مازن في السنين الخمس الأخيرة في خطابه وممارساته كأحد أهم رموز "الثورة المضادة" في العالم العربي، ولم يتوقف عن كيل الشتائم والسباب واتهام "الربيع العربي" بأقذع الاتهامات وأشنع الأوصاف.

تعتبر حركة فتح حالة نموذجية وشاهد حيّ لحركات سياسية غيرت جلدتها وعقلها، ومثالاً على خاصية الانعطافية الحادة التي طالما وسمت التغيرات السياسية والأيدولوجية في الساحة الفلسطينية منذ النصف الثاني من القرن العشرين. والحقيقة، أن خاصية "الردة" والتحول من ضفة إلى ضفة معاكسة؛ هي سمة من سمات ازدواج الشخصية التي تتمتع بها التجمعات الأشد بداوة. وفتح هنا ليست بدعا من الأمر.

يروى جورج أنطونيوس في كتابه "يقظة العرب" عن أحد مشايخ بدو جنوب فلسطين، واسمه "فريح أبو مدين"، كان يقاتل كتفا إلى كتف مع العثمانيين على خطوط قناة السويس ضد قوات الاستعمار الإنجليزي في الحرب العالمية الأولى، أنه عندما أخذت الطائرات الإنجليزية تسقط البيانات التي تعلن تحالف بريطانيا العظمى مع شريف مكة (زعيم العرب) وتحث الفلسطينيين على الانضمام إلى ذلك الحلف.. ما كان من فريح أبو مدين إلا أن انقلب هو وقبيلته ١٨٠ درجة... كما تروي لنا كتب التاريخ أن القائد أحمد عرابي الذي قاد أول ثورة في تاريخ مصر الحديث ضد الاستعمار الإنجليزي؛ عاد بعد سنين طويلة أمضاها في المنفى ليجد بريطانيا العظمى التي كان قاتلها، واستعمرت وطنه، ونفته منه!!

حركة فتح بصفتها ذات خبرة حروب أهلية، وليس خبرة تحرر وطني، وجدناها بعد عام من مجزرة وشاتيلا التي ارتكبتها الكتائب اللبنانية الحاقدة، خصم الفلسطينيين الألد حتى ١٩٨٢، تتحالف مع هذه القوات عندما وحدها العداء لسوريا بعد عام أو عامين فقط من وقوع المجزرة، فكان مقاتلو فتح يتسللون من قبرص إلى سيناء وجنوبه المسيحي شمال بيروت، وبترتيبات مع أمين الجميل (رئيس لبنان آنذاك) كي يوصلهم إلى المخيمات الفلسطينية

في لبنان، ويوصل لهم أيضا السلاح والعتاد. إن هذه العقلية الغارقة في اقتراف المحرمات لا تتورع في حالتنا الفلسطينية أن تتحالف مع العدو الوجودي للفلسطينيين (الصهاينة) ضد شعبها ومقاومته البطلة، وهذه حالة أشد أذى من العمالة العضوية؛ لأن هذه ستكون معزولة حكما.

وأخيرا، لو تساءلنا اليوم: هل بقي أحد من قيادة فتح الحالية، سواء كان من لجنتها المركزية، أو حتى من مجلسها الثوري، يؤمن بمبادئ فتح وفكرتها الأولى بالتححرر الوطني؟ إن قيادة فتح في وضعية لا تعادي المقاومة لأنها خصم سياسي، بل غدت تعادي فكرة التحرير، ولديها مانع من وجود طرف فلسطيني أو عربي أو إسلامي يعتنق مسار التحرير ويسعى إليه.

ولو تساءلنا على الصعيد المناقبي: هل يوجد قائد حالي من قيادات فتح يخلو سجله مما يشين أخلاقيا ووطنيا وأمنيا؟ ومن غرائب الأشياء عندما كنا نسأل بعض الأصدقاء من كوادر فتح في السجون: هل يمكن لنا أن نعثر على قائد فتحاوي نظيف ولا نعثر على مماسك ضده من أي نوع؟! كان الجواب أننا نصعب بذلك عليهم الأسئلة. وكنا عندما نطلب منهم أن يخبرونا عن القائد الفلاني لا نتوقع منه من ظن حسن، كانت المفاجأة في ما يكشفه لنا محدثونا من تفاصيل مدهشة. والغريب في الأجيال القيادية الجديدة أن المتصدرين هم الأسوأ، وتنفرد فتح من بين التنظيمات أنها تحتفي بأصحاب السقطات والأخطاء والخطايا وترقيهم، على عكس التنظيمات الأخرى التي إذا لم تتمكن من محاسبة المخطئين أو لا ترغب، فإنها على الأقل ترفع غطاءها عنهم وتعريهم.

نعتقد أنه آن الأوان في الساحة الفلسطينية لطرح السؤال حول وطنية قيادة حركة فتح الحالية، وبناء الاستنتاجات اللازمة في التعامل معها.

مدينة القدس ووجودها العريق

مصطفى وجيه مصطفى . الحياة . ٢٠١٩/١/١٩

على رغم أن القدس لم يشيدها داود التوراة- الذي لا نعرف مَنْ هو بالتحديد كما سيأتي- إلا أن يهود كل عصر ينسبونها إليه محاولين طمس هوية المدينة العربية. إذ أن المدينة المقدسة بنيت في الألف الرابعة قبل الميلاد. بناها الكنعانيون- أهل فلسطين- وسموها مدينة يورد سالم أو يوروشالم، ومن اسمها هذا جاءت تسميتها الغربية Jerusalem تسميتها في العهد القديم؛ وأورشليم. وبحسب رواية العهد القديم؛ والتي لا يوجد دليل على صحتها؛ والتي يذكرها اليهود في قشعريرة تورانية؛ بدأ تاريخ العبرانيين الاتصال بهذه المدينة الكنعانية، عندما استولى عليها الملك داود، في القرن العاشر قبل الميلاد، أي بعد نحو ثلاثة آلاف عام من تأسيسها. ووردت القصة في الإصحاح الخامس من صمويل الثاني على هذا النحو: «ذهب الملك ورجاله إلى أورشليم إلى اليبوسيين سكان الأرض... وأخذ داود حصن صهيون وعاش داود في الحصن وبنى تحصينات جديدة حوله». ومع أن هذه الرواية لا تعطي تفاصيل عن المعارك التي خاضها الملك داود مع العرب أصحاب الأرض حتى يتمكن من الاستيلاء عليها؛ فإنها تشير إلى الطريقة التي استعملها الملك لدخول المدينة وهي القتال وأخذها من أصحابها اليبوسيين. حتى لو سلمنا- بدلاً- بصحة هذه الرواية التي ليس لها دليل سوى الكتبة اليهود، فإن القدس التي انتزعها داود بني إسرائيل من اليبوسيين بالحرب ونقل قاعدة حكمه إلى قلعة حكم اليبوسيين على جبل صهيون التي كانت حتى السنة الثامنة لتوليه الملك في «جبل جزييم» قرب نابلس شمالاً وسمها منذ هذا الوقت مدينة داود؛ وهي المدينة العربية عكس ما قال به اليهود؛ والتي لم تدم السيطرة العبرية عليها- إن صحت- لأكثر من أربعة قرون؛ أي إلى تاريخ هدمها على يد البابليين.

ونحن نعرف أخبار النبي داود من الكتابات التي جاءت عنه في المصادر الدينية، مثل القرآن والتوراة والإنجيل. لكننا لا نعرف أي شيء عن الملك داود من مصادر التاريخ؛ فكان طبيعياً أن يحاول الأثريون في العصر الحديث العثور على الأدلة التي تؤكد صحة هذا الجزء من الرواية. ولذلك جرى الحفر في كل شبر من أرض فلسطين سعياً وراء العثور ولو على قطعة صغيرة من الفخار تشير إلى هذا الملك، لمعرفة الوقت الذي عاش فيه وأين كان مسكنه، والأهم من ذلك هو الوصول إلى دليل- بخلاف ما ذكره كتبة اليهود- يثبت أنه استولى على مدينة القدس عام ١٠٠٥ ق.م أو أنه قام ببناء أي جزء فيها. فإذا ما تم العثور على دليل أثري يثبت إصابة أسوار القدس ببعض مظاهر الدمار، عند بداية ق ١٠ ق.م وعلى بناء بعض الاستحكامات؛ فلسوف يكون هذا كافياً لتصديق هذه القصة بخصوص داود بني إسرائيل. ولكن الذي حدث هو عكس ذلك تماماً، فالأدلة الأثرية؛ ليس فقط تجهل هذه الأحداث، ولكنها تختلف معها صراحة، وعجزت عن العثور على أي بقايا تدعم هذه الرواية كما قال البروفيسور الإسرائيلي المتخصص في علم الآثار ريتزوغ. التوراة أوردت أن سليمان بني إسرائيل قام ببناء معبد في القدس وذكرت أيضاً أن هذا المعبد دُمّر تماماً أكثر من مرة، لكن الأبحاث الأثرية خلال المئة سنة الأخيرة لم تظهر أي دليل على وجود أي جزء من معبد سليمان في القدس وفي فلسطين كلها. ونتناول هنا

ما قاله الكاتب اليهودي جون روز حين تحدث عن محاولات علماء الآثار الإسرائيليين الدؤوبة في دولة الاحتلال الصهيوني، للعثور على أي أثر يؤكد وجود إسرائيل القديمة قائلاً: «... فبعد عشرات السنين من الحفريات، واستخدام تفاصيل من الكتاب المقدس للبحث عن بقايا هذه المباني- الإسرائيلية القديمة- هناك اتفاق علمي يظهر ببطء، وعلى استحياء شديد بين علماء الآثار في إسرائيل الحديثة على أن هذه المباني لم توجد قط أو أن هناك بقايا المباني ولكن لا يمكن إرجاعها إلى زمن سليمان». وإزاء هذا الموقف واجه علم الآثار الإسرائيلي أزمة خانقة اضطرته إلى «... التخلص من الفروق المهمة بين المواقع الكنعانية والمواقع الإسرائيلية. فعند نقطة ما من المحطات الزمنية، بعد الرواية الخيالية الواردة في الكتاب المقدس عن المملكة الوهمية المعروفة بمملكة داود وسليمان المتحدة، ربما بعد قرنين من الزمان، فيما بين سنة ٨٠٠ ق.م إلى سنة ٧٠٠ ق.م تقريباً، ظهرت هوية تاريخية تحمل اسم إسرائيل، رغم أنها كانت في تجسدها الأول هوية وثنية متميزة، لها إله وثني هو «يهوه» وربة وثنية هي عشيراه».

رئيس هرتزوغ، ذكر أيضاً أن «أي محاولة للتساؤل عن إمكانية الاعتماد على الأوصاف الواردة في الكتاب المقدس ستؤخذ على أنها محاولة لتقويض «حقنا التاريخي في الأرض»، وعلى أنها تحطم الأسطورة الأم التي تحدد مملكة إسرائيل القديمة. هذه العناصر الرمزية تشكل مكوناً حاسماً في بنية الهوية الإسرائيلية، من الواضح أنها تمثل تهديداً لا يحتمل، ومن الأنسب أن نغمض عيوننا».

ويلاحظ أن قضية حائط البراق أثارت دولياً عام ١٩٣٠م وشكلت لجنة كان أعضاؤها من الدول المسيحية، ووافق مجلس الأمم في ٥ أيار (مايو) ١٩٣٠م على تأليفها، وأقر اليهود صلاحيتها وكان لهم ثلاثة وكلاء، وأصدرت اللجنة قرارها بأن ملكية الحائط الغربي تعود إلى المسلمين وحدهم، ولهم وحدهم الحق العيني فيه؛ لكونه يؤلف جزءاً من ساحة الحرم الشريف التي هي أملاك الوقف، وللمسلمين أيضاً تعود ملكية الرصيف الكائن أمام الحائط وأمام المحلة المعروفة بحارة المغاربة للحائط، لكونه موقوفاً حسب أحكام الشرع الإسلامي لجهات البر والخير.

وبما أن الحفريات أثبتت أن كل الآثار التي اكتشفت كنعانية، وليست إسرائيلية، كما أن جهود الأثريين فشلت تماماً في شرح أصول الكتاب المقدس؛ فذلك يغرينا عن تفسيرات أكثر من ذلك لبطلان الزعم اليهودي، وهو الافتراء القديم الحديث من جانب اليهود تجاه فلسطين العربية.

في النهاية ستقوم هنا دولة عربية ذات أقلية يهودية!

بني موريس . هآرتس . ٢٠١٩/١/١٨

جدعون ليفي مخطئ بخصوص الماضي والحاضر، ويبدو لي المستقبل أيضاً.

الماضي:

في المقال الذي نشره، هذا الأسبوع، بهذه الصحيفة وصفني جدعون ليفي، استناداً إلى الأقوال التي قلتها في مقابلة مع آري شبيط في العام ٢٠٠٤ بـ "باحث طرح خيارين: تطهير عرقي أو إبادة شعب"، ("رداً على نبي الغضب"، ١٣ / ١). يدور الحديث عن تناول ما حدث في العام ١٩٤٨. القارئ الساذج يمكنه أن يفهم من أقوال ليفي أن اليهود اختاروا طرد العرب بدل إبادتهم. ولكن هذا ليس ما قلته. قلت في حينه وأقول الآن: إن أليشوف اليهودي في العام ١٩٤٨ وقف أمام خيارين: إما أن يقوم العرب بتنفيذ إبادة شعب ضده - بالنسبة لي لا يوجد شك أن انتصاراً عربياً في العام ١٩٤٨ كان سينتهي بأعمال ذبح جماعية ضد اليهود - أو أن اليهود، من أجل الدفاع عن أنفسهم، يقومون بطرد العرب، أو على الأقل منع عودة الذين هربوا وطردوا. اختار اليهود ألا يذبحوا، وبحق. ولكن أيضاً "تطهير عرقي"، بمعنى المفهوم الذي ترسخ في العقود الأخيرة على قاعدة أفعال الصربيين في التسعينيات بالبوسنة، التي شملت قتل متعمد واغتصاب لآلاف، لم ينفذ هنا. ما حدث هنا كان صراعاً بين شعبين، ادعيا حقهما على قطعة الأرض ذاتها.

بين تشرين الثاني ١٩٤٧ وآذار ١٩٤٨، هاجمت مليشيات من "عرب إسرائيل"، الذين بعد ذلك تمت تسميتهم فلسطينيين، المستوطنات اليهودية. وفي نيسان - أيار ١٩٤٨ هزمت هذه الميلشيات على أيدي الهاغاناة. في أعقاب ذلك، في أيار - حزيران ١٩٤٨، غزت جيوش الدول العربية المجاورة "أرض إسرائيل"، وهاجمت دولة إسرائيل. وهؤلاء أيضاً في نهاية الأمر هزموا. أثناء تلك الحرب احتلت القوات اليهودية ٤٠٠ قرية عربية، استخدمت كقواعد للمليشيات الفلسطينية، وبعد ذلك استضافت الجيوش الغازية (مثلما شكلت البلدات اليهودية قواعد للقوات اليهودية)، ومعظم سكانها هربوا، وتم حثهم على الهرب، وطردوا - "الخطأ الأول" ذاته الذي يتحدث جدعون ليفي عنه.

عدد من العرب، الذين نزحوا، غادروا في أعقاب نصيحة أو ضغط أو تعليمات من زعماء عرب، مثلما حدث بحيفا في نيسان ١٩٤٨. أثناء الحرب تبلورت لدى حكومة إسرائيل سياسة استهدفت منع عودة اللاجئين، الذين حاولوا تخريب أليشوف اليهودي؛ وهذه السياسة نفذت على الأرض، لكن لم تكن هناك سياسة لـ "طرد العرب"، لذلك بقي في حدود الدولة التي تشكلت ١٦٠ ألف عربي، ما يعادل خمس عدد سكان الدولة. كان هناك ضباط طردوا العرب (يغئال ألون وإسحق رابين)، وكان هناك من لم يطردوا (بن دونكلمان، موشيه كرمل). ولكن الأغلبية هربوا أو أجبروا على الهرب. ليس بالضبط تطهيراً عرقياً.

خلال الحرب، نفذ الطرفان أعمال قتل ضد المدنيين، وضد أسرى الحرب. المذبحة الأولى بالحرب حدثت في كانون الأول ١٩٤٧ عندما قتل العرب ٣٩ يهودياً في مصفاة التكرير في حيفا. ولكن خلال الحرب، قتل الطرف

اليهودي عدداً أكبر من العرب، مقارنة مع عدد اليهود الذين قتلهم الجانب العربي (حتى لو جاء ذلك فقط بسبب أن اليهود سيطروا على مئات القرى العربية، في حين أن العرب سيطروا على أقل من عشر بلدات يهودية - والفلسطينيون لم يسيطروا على أي مستوطنة يهودية، في المكان الذي شارك فيه فلسطينيون مسلحون إلى جانب القوات الأردنية، وفي احتلال مستوطنة يهودية، في كفار عسيون، ١٣ أيار ١٩٤٨، نفذت المذبحة الأكبر لليهود خلال الحرب).

قصة العدوان العربي على أليشوف اليهودي - في جولات العنف في ١٩٢٠ و ١٩٢١ و ١٩٢٩ و ١٩٣٦ - ١٩٣٩ و ١٩٤٧ و ١٩٤٨ - اختفت تماماً في مقال ليفي. في المقال المعتدي دائماً هو اليهودي والضحية هي دائماً العربي. العربي هو دائماً الموضوع وليس الذات. هو ليس مسؤولاً عن أي شيء. ليفي صدق الرواية العربية، التي تعتبر العودة إلى صهيون عملية غزو جماعي، لا يوجد لها أي منطق أو عدالة. لذلك، العنف ضدها يعتبر دفاعاً شرعياً أمام معتد. مثل العرب، ليفي يتجاهل تماماً أولاً، العلاقة التاريخية اليهودية مع "أرض إسرائيل"، التي توجد في أساس الصهيونية وتبريرها. ثانياً، حاجة اليهود إلى ملجأ من القتل التاريخي الذي يقوم به الأغيار ضدهم، بالأساس المسيحيون، لكن أحياناً المسلمون. اليهود حسب رواية العرب هم ببساطة مجموعة لصوص، لسبب ما قرروا سرقة "أرض إسرائيل" من أيدي سكانها العرب.

بنظرة إلى الماضي فإن ليفي أيضاً يتجاهل حقيقة أن القيادة الصهيونية في ١٩٣٧ و ١٩٤٧ و ١٩٧٨ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ وافقت على حل يرتكز إلى تنازل جغرافي في حين أن القيادة الفلسطينية - بقيادة الحاج أمين الحسيني وياسر عرفات ومحمود عباس - رفضت دائماً وبتصميم كل عروض المصالحة التي قدمها البريطانيون والأمم المتحدة والولايات المتحدة وحكومات إسرائيل (طالما أن عباس يرفض الموافقة على صيغة "دولتين للشعبين"، ويضلل عندما يقول: إنه يؤيد حل "الدولتين"، دون أن يذكر الشعبين، الفرق بين الرئيس الفلسطيني الحالي وأسلافه هو هامشي).

الحاضر:

صحيح أن القيادة في إسرائيل اليوم أيضاً ترفض حل الدولتين للشعبين، ولهذا تزيد الاستيطان في "المناطق" - أحد أسباب سعادتي إذا سقط حكم نتنياهو هو (هناك أسباب أخرى كثيرة، التهويد، محاولة تقييد وإفساد الديمقراطية، الفساد الشخصي وما أشبه). لم أؤيد في أي يوم نتنياهو، الذي لا يثير سلوكه لدي سوى الاشمئزاز. ليفي، إذا كنت فهمت الأمر بشكل صحيح، يؤيد استمرار حكم نتنياهو، ربما على أساس المنطق الثوري السخيف الذي يقول: إنه كلما زاد الوضع سوءاً فهذا سيفيد في المستقبل. ربما مثل شريكه في تحرير "هآرتس"، بني تسيفر، سحر بالرجل وشخصيته. أو ربما أنه فهم أن سياسة نتنياهو بالضرورة تؤدي إلى دولة واحدة تكون فيها أكثرية عربية، أي نهاية دولة إسرائيل كدولة يهودية.

يصف ليفي حكم الاحتلال الإسرائيلي في الضفة بالديكتاتورية العسكرية. من أكثر الديكتاتوريات وحشية في العالم. هذه مبالغة مجنونة. دائماً عارضت أخلاقيا الاحتلال. الاحتلال مفسد. ربما لاحظ ليفي أنه خلافاً للكثير من زملائه، مكثت قليلاً في السجن بسبب معارضي للاحتلال، ولم أحسب في أي يوم على الذين يعتبرون

الاحتلال الإسرائيلي في "المناطق" "متتوراً" (انظروا الأوصاف المفصلة في كتابي "ضحايا"). الاحتلال دائماً كان قائماً على العنف (بوساطة الجيش و"الشاباك" والشرطة)، وعلى السجن وعلى طرد المعارضين. وهنا وهناك أيضاً على قتل معارضي الاحتلال الذين يصفهم القادة لدينا بـ "المخربين"، وإن كان معظمهم في السنوات الأخيرة يوجهون السكاكين نحو المستوطنين والجنود ورجال الشرطة). ولكن ديكتاتورية عسكرية من أكثر الديكتاتوريات وحشية في العالم اليوم؟ ألم يسمع ليفي عن أفعال نظام جارنا بشار الأسد؟ أو الجيران الأبعد قليلاً، آيات الله في طهران (أو أنظمة دول كثيرة في إفريقيا وآسيا)؟

صحيح أنه في الغرب لا توجد شعوب تحكم شعوباً أخرى، وحكم كهذا يعتبر وبحق غير أخلاقي. ولكن صحافياً مثقفاً يجب عليه أيضاً أن يفحص من جهة كيف وجدت إسرائيل نفسها في هذا الوضع – التطويق والتهديد في أيار – حزيران ١٩٦٧ وخلال رفض م.ت.ف صنع السلام، وسعيها إلى القضاء على إسرائيل، وتملصها من اقتراحات التسوية الجغرافية. ومن جهة أخرى، من يتذكر الإشكالية الأمنية التي اكتنفت نقل "المناطق" إلى حكم عربي (انظروا ماذا حدث في غزة بعد انسحابنا من هناك في ٢٠٠٥).

المستقبل:

بخصوص المستقبل ما زلت أؤمن بأن حل "الدولتين للشعبين" والتقسيم الجغرافي هو القاعدة الوحيدة لحل يعطي شيئاً من العدل للشعبين (عدل مطلق لطرف ينفي بالضرورة أي احتمالية لعدل للطرف الآخر). ولكن أؤمن مثل ليفي أن هذا الحل غير قابل للتنفيذ، الآن. وربما حتى لن يكون قابلاً للتنفيذ في المستقبل بشكل مطلق. ولكني أضيف: دائماً شككت بمستوى واقعية تقسيم "أرض إسرائيل الانتدابية" بحيث يحصل اليهود فيها على ٧٨ – ٨٠ في المئة من الأراضي، والعرب يكتفون بـ ٢٠ – ٢٢ في المئة منها. حتى لو وجد زعماء فلسطينيون يوقعون على اتفاق كهذا فإن الشعب الفلسطيني بقيادة "حماس" و"فتح" سيرفض هذا الاتفاق تماماً ولن يصمد طويلاً. الاتفاق الذي يقوم على حل الدولتين سيحتاج إلى منح الفلسطينيين فضاء للعيش يمكنهم من استيعاب مئات آلاف اللاجئين من لبنان وسورية. فضاء كهذا يجب أن يشمل ٩٥ في المئة من أراضي الضفة الغربية (اقتراح بيل كلينتون في كانون الأول ٢٠٠٠)، وقطاع غزة وشرق القدس وكذلك شرق الأردن وأراض في سيناء. دون هذا الفضاء الجغرافي فإن اتفاقاً قائماً على حل الدولتين غير قابل للحياة.

اتفاق سلام قائم على تقسيم البلاد لا يبدو منطقياً ضمن المعطيات القائمة، وما الذي يقترحه ليفي بدلاً من ذلك؟ "دولة كل مواطنيها"، "دولة ديمقراطية واحدة بين النهر والبحر". هذا يبدو جيداً، لا سيما إذا كنت تجلس في مقهى في باريس أو لندن. لكننا نعيش في غابة الشرق الأوسط، محاطين بدول ناجحة مثل سورية ولبنان والعراق وليبيا واليمن والسعودية، باختصار، دول عربية إسلامية قيم الديمقراطية والتسامح والليبرالية بعيدة عنها.

هل الفلسطينيون ليسوا عرباً ومسلمين (ربما ٥ في المئة منهم مسيحيون)؟ هل حكم "حماس" في غزة وحكم السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية هي أنظمة ليبرالية ومتسامحة وديمقراطية؟ هل هناك أساس للاعتقاد بأن الفلسطينيين سيتصرفون بشكل مختلف عن إخوتهم العرب في أماكن أخرى؟ باختصار، هل الفلسطينيون يشبهون النرويجيين؟

حل الدولة الواحدة لليهود والعرب هو وصفة للعنف والفوضى، التي ستؤدي في نهاية المطاف إلى دولة فيها أكثرية عربية وأقلية يهودية مقموعة، ستبدل كل جهدها للهرب من هنا مثلما هربت الجاليات اليهودية من الدول العربية عندما قام جيرانهم بالتنكيل بهم في الأعوام ١٩٤٨ - ١٩٦٥.

في عشرينيات وثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي، كان هناك القليل من اليهود في إطار تحالف سلام وهيئة وحدة أيدت فكرة الدولة ثنائية القومية. هذه الفكرة لم تتجح، اليهود بأغليبتهم الساحقة رفضوها، لكن الفكرة وجدت عدداً أقل من المؤيدين في أوساط العرب. اليهود القلائل أيدوا فكرة لم تتجح في حل المشكلة الديموغرافية، المشكلة التي وضعها أمامهم الواقع، أكثرية عربية وأقلية يهودية بين النهر والبحر. إذا أصبحت الدولة ديمقراطية وإذا كانت فيها أكثرية عربية فستكون هناك أغلبية ستقرر طابع الدولة ونشاطها، واليهود سيدفعون إلى الهامش، وبعد ذلك إلى الخارج.

إذا عدنا إلى أرض الواقع للحظة، يبدو لي أن ما كان هو ما سيكون: سلطة الاحتلال ستستمر، العرب سيعانون، واليهود أيضاً سيعانون (بشكل أقل بقليل). ربما أن جدعون ليفي محق، وهذا يمكن أن يستمر مئة سنة أخرى، حتى لو كنت أشك في ذلك. في نهاية العملية ستتبلور هنا الدولة الواحدة. اليهود سيسييطرون فيها إلى أن تزداد العقوبات الدولية والتمرد العربي وضغط الجيران عليهم. وستدار هنا دولة بحكم عربي مع أقلية يهودية آخذة في التناقص. الدولة العربية الـ ٢٤ ستتضم إلى جامعة الدول العربية، ودولة فلسطين ستختفي بالتدريج في رمال الشرق الأوسط إلى جانب جيرانها، بعد أن تفرغ آبار النفط في شبه الجزيرة العربية.

مقال مور إلتشولر ("إذا كان الأمر كذلك فإن ننتيا هو في أزمة"، هآرتس، ١٥ / ١) يهاجمني أيضاً ويهاجم ليفي. وهو لا يستحق الرد. فالجهالة ليس لها حدود.

هناك سبيل لوقف الانزلاق إلى الدولة الواحدة

أودي ديكل - باحث في معهد دراسات الأمن القومي . ynet . ٢٠١٩/١/١٧

في إطار عملية أنابوليس خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، في أثناء ولاية رئيس الحكومة إيهود أولمرت، جرى نحو ٣٠٠ اجتماع تفاوضي بين الطرفين [الإسرائيلي والفلسطيني]. وكوني عملت آنذاك رئيساً لإدارة المفاوضات، جلست عشرات الساعات مع نظرائي الفلسطينيين. قلت لصائب عريقات الذي كان يتولى رئاسة الطاقم الفلسطيني، إن أمامه فرصة ربما لن تتكرر للحصول على ٩٧% من المطالب التي طرحها على الطاولة، وبهذه الطريقة يتغير الوضع الفلسطيني بصورة دراماتيكية وتاريخية. فأجابني على الفور: "كل شيء أو لا شيء". نحن أسرى هذا الواقع منذ بدء العملية السياسية قبل ثلاثة عقود تقريباً، حيث الفيتو الفلسطيني يقضي عملياً على القدرة على التوصل إلى إنجازات كبيرة. في الوقت عينه، تواصل إسرائيل التمرکز في الضفة الغربية، وزعمائها غارقون في الأوهام، وفي مكان مريح لا يتطلب منهم اتخاذ قرارات. وتحت ستار الحائط المسدود ننزلق إلى واقع الدولة الواحدة من دون أن نفهم الدلالات. ويبدو أن كلمة مبادرة اختفت من القاموس الصهيوني.

في معهد دراسات الأمن القومي جرى فحص مجموعة مختارة من السيناريوهات المستقبلية المحتملة والبديلة بالنسبة إلى إسرائيل، بهدف تحصين المصلحة العليا في المحافظة على دولة يهودية، ديمقراطية، آمنة، وأخلاقية. وكانت الخلاصة أن علينا تغيير الاتجاه والبدء فوراً بخطوات انفصال تبلور بصورة مسؤولة وبالتدرج، واقع كيانين سياسيين منفصلين - إسرائيل وفلسطين. من المهم أن نعرف أنه على الرغم من العناوين والشعارات الفارغة، وبالاستناد إلى مؤشرات كثيرة، فإن أغلبية الجمهور في إسرائيل تؤيد الانفصال (٧٥% من الجمهور في إسرائيل يؤيد الانفصال، و ٥٨% يؤيد حل الدولتين).

الفكرة هي عدم انتظار المفاوضات المرجوة التي ستحل جميع المشكلات في آن معاً، لأن ذلك غير ممكن ولا نريد الانتظار. يجب علينا أن نبادر إلى خطوات لا أن ننجر إليها. بهذه الروحية وضع المعهد مخططاً سياسياً - أمنياً استند إلى أربعة مبادئ: ١- بدء تطبيق خطوات انفصال بصورة مستقلة لإثبات إصرار إسرائيل على بلورة واقع كيانين سياسيين منفصلين وتميزين؛ ٢- ترتيبات انتقالية أو على الأقل تعاون مع السلطة [الفلسطينية] لترسيخها كشريك مسؤول مستقر يعمل بصورة جيدة وشريك في العملية؛ ٣- تجنيد دول الخليج، ومصر والأردن من أجل تقديم ضمانات للسلطة مقابل تعهداتها القيام بدور إيجابي ومساعدتها على بناء البنى التحتية للدولة؛ ٤- إبقاء مفاتيح الأمن في يد الجيش الإسرائيلي، ومواصلة حرية العمل في محاربة البنى التحتية للإرهاب في المنطقة كلها، من خلال توثيق التعاون مع أجهزة الأمن الفلسطينية، على قاعدة مبدأ هم يقومون بأكثرية العمل ونحن بأقله.

بعد أن عرضنا المخطط على الجمهور في إسرائيل حصلنا على مجموعة من الردود تضمنت تعليقات كثيرة ومفيدة. وعرضنا المخطط أيضاً على كبار المسؤولين في دول عربية وعواصم العالم. كان من الصعب إقناعهم بضرورة التخلي عن نموذج الوضع النهائي والتسوية الدائمة اللذين لا يمكن تحقيقهما. فقط عندما عرضنا بديلاً

عملياً لبلورة واقع انفصال سياسي، وإقليمي وديموغرافي عن الفلسطينيين، يحفظ حل الدولتين ويخرق الحائط المسدود، وجدنا أن هناك تأييداً واسعاً لمبادئ المخطط.

أجرينا حواراً مع مسؤولين فلسطينيين كبار. هم لا يستبعدون فكرة ترتيبات انتقالية لبلورة واقع الدولتين. هذه هي المرة الأولى التي يكشف فيها مسؤولون فلسطينيون مرونة واستعداداً للحوار على أمر هو أقل من التسوية الدائمة. هم يدركون أن أسهم الفلسطينيين في انخفاض وأن النزاع مع إسرائيل فقد مركزيته في المجتمعين الدولي والإقليمي، وهم قلقون بعد رفضهم "صفقة القرن" للرئيس دونالد ترامب، من أن يبقوا معزولين ومتهمين مجدداً بالرفض. وبينما حصلت "حماس" منذ الآن على دولة في قطاع غزة، ظلت السلطة و"فتح" وراءها، مع مبادئ من دون نتائج. لذلك تزداد فرص استعدادهم للتعاون من أجل تنفيذ المخطط.

لقد عُرض المخطط على زعماء أحزاب إسرائيل الذين يعتبرون أنفسهم الزعماء المقبلين لإسرائيل. أغلبيتهم مستعدة لتبني المخطط، لكن فقط بعد الانتخابات. المشكلة أنه في الأجواء السائدة اليوم على الساحة السياسية، وخصوصاً قبل الانتخابات، فإن معظم السياسيين يتباهون ويلوحون بهويتهم الصهيونية، ويتخوفون من أن يعرضوا على الناكبين رؤيتهم لحل النزاع مع الفلسطينيين.

في هذا الوقت من الضروري أن نتذكر أن الصهيونية تعتمد على مبادرة وعمل وحركة مستمرة لتحقيق رؤيا دولة يهودية ديمقراطية آمنة تكون منارة للأمن، وليس انتظار المسيح هو الذي سيقرب الخلاص، بل الزعامة، والشجاعة في اتخاذ القرارات، والعمل من دون تأخير.

العدو الصهيوني في تونس: تسارع نسق التطبيع

أحمد عباس(*) . الأخبار . ٢٠١٩/١/١٩

صرّح رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو أخيراً أمام دبلوماسيين إسرائيليين قائلًا: «ما يحدث الآن هو أننا بصدد مسار تطبيعي مع العالم العربي دون أن يكون هناك تقدّم في المسار السياسي مع الفلسطينيين». وأضاف إنّ «العالم العربي في حاجة إلى التكنولوجيا والتجديد، ويحتاج إلى الكهرباء والعناية الطبية والتكنولوجيات المتطورة»، وإنّ «إسرائيل بوسعها تزويد الدول العربيّة بأشياء على نحو يسمح بإرساء علاقة متنامية بين المؤسسات الاقتصادية الإسرائيلية والعالم العربي».

لا مناص من الإقرار، هنا، بأنّ نتنياهو لم يكذب في ما قاله؛ إذ إنّ الدول العربيّة، وفي طليعتها المملكة العربيّة السعوديّة، تتنافس الآن في الهرولة نحو تطبيع علاقاتها مع الدولة الاستعمارية الصهيونيّة. فالإسرائيليون والأميريكيون في حاجة إلى دعم تلك الدول لفرض «صفقة القرن» التي طبخها صهر الرئيس الأميركي جاريّد كوشنر بتواطؤ مع صديقه ولي العهد السعودي محمد بن سلمان والتي تعطي الفلسطينيين مجرّد سيادة «معنويّة» على قطع منفردة من الأرض مع سلب سيادتهم على القدس الشرقيّة وحرمان ملايين اللاجئين من حقّ العودة. ولئن لم تكن تونس ضمن طليعة المطبّعين، غير أنّها تقدّمت أخيراً في هذا المجال بخطوات تدعو إلى القلق مثلما يبدو من القضايا الآتية:

١ - علمت «الحملة التونسيّة للمقاطعة الأكاديميّة والثقافيّة لإسرائيل» (TACBI) خلال شهر يوليو/ تموز الماضي بأنّ السفينة «كورنيليوس - أ» المؤجّرة لحساب شركة النقل البحري الإسرائيليّة «زيم» كان من المقرّر أن ترسو في ميناء رادس يوم ٥ أغسطس/ آب، والسفينة مملوكة للشركة التركية «أركاس» التي ترتبط مع «زيم» باتفاق شراكة، وتأتي رحلتها تلك ضمن سلسلة من اثنتي عشرة رحلة سابقة ما بين بلنسية، ثمّ الجزيرة الخضراء (إسبانيا)، وصولاً إلى ميناء رادس لحساب «زيم». وقد أظهر الموقع الإلكتروني لهذه الأخيرة في بداية شهر أغسطس/ آب معلومات - تمّ محوها بعد ذلك - تفيد بأنّ سفينة «كورنيليوس - أ» كانت ترسو بانتظام في ميناء رادس في الفترة ما بين سبتمبر/ أيلول ٢٠١٧ ويوليو/ تموز ٢٠١٨. وتندرج تلك الرحلات ضمن خطّ بحري يربط بين حيفا (وهي الآن ميناء إسرائيلي) ورادس، مروراً بميناء بلنسية. وتؤمّن الشطر الأوّل من الرحلة (حيفا - بلنسية) سفينة مملوكة لشركة «زيم»، بينما تؤمّن الشطر الثاني (بلنسية - رادس) سفينة تحمل العلم التركي. وقد أدّى الكشف عن تلك المعلومات إلى تعبئة وطنيّة أطرها الاتحاد العام التونسيّ للشغل وحيّتها بامتتان النقابات الفلسطينيّة الرئيسيّة. وكانت نتيجتها في النهاية إجهاض محاولتين من السفينة «كورنيليوس - أ» للرسوّ في ميناء رادس واضطرار شركة «زيم» إلى تعليق نشاطاتها في هذا الميناء لفترة غير معلومة.

٢ - إنّ أوّل مستثمر إسرائيلي مُعلن عنه في العالم العربي هو عملاق التكنولوجيا الزراعيّة «نيتافيم» (NETAFIM)، ولهذه المؤسّسة الإسرائيليّة حضور قويّ في تونس، حيث يبدو أنّها تهيمن على سوق الريّ قطرة - قطرة (أنظر إلى هذا الإعلان المنشور من قبل مؤسّسة GHS).

٣ - في شهر أبريل/ نيسان الماضي، منعت المحكمة الابتدائية في تونس أحمد قعلول، رئيس الجامعة التونسية لرياضة التايكواندو ورئيس لجنة تنظيم البطولة العالمية للتايكواندو لصنف الأواسط بالحمّات، من دعوة أربعة رياضيين إسرائيليين أو استقبالهم أو إيوائهم؛ وقد صدر هذا الحكم إثر دعوة مرفوعة من قبل الهيئة الوطنية لدعم المقاومة العربية ومناهضة التطبيع مع الصهيونية.

٤ - أوردت صحيفة «الأخبار» اللبنانية عن مصدر موثوق، أن دبلوماسيين إسرائيليين يوجدون حالياً في تونس بصورة غير رسمية. وتُنسَبُ المعلومة الواردة في الصحيفة إلى مورت فريدمان رئيس اللوبي العملاق المساند لإسرائيل في الولايات المتحدة (AIPAC). أكد مورت فريدمان خلال لقاء جمعه منذ أيام مع أعضاء كنيسة مسيحية صهيونية في ولاية نيوجرسي الأميركية نجاح مساعٍ إسرائيلية في إقامة علاقات مع بلدان عربية من خارج منطقة الخليج «منها تونس التي يوجد فيها الآن دبلوماسيون إسرائيليون بصورة غير رسمية». وقال فريدمان أيضاً «إننا لا نواجه حالياً أي صعوبة مع البلدان العربية؛ وكل الصعوبات التي تعترضنا تتمثل في الرأي العام العربي وبعض منظمات سياسية وإيديولوجية وقوى شبه عسكرية، وعلى إسرائيل وأصدقائها أن تركز عليها الجهود على نحو أساسي».

٥ - تعمل وكالة الأسفار التونسية (Tunisia Bay Travel) منذ شهور على تسويق رحلات منظمة إلى الأردن وفلسطين وإسرائيل. ولئن كان الكُتَيْبُ الإشهاري الظاهر على صفحة فيسبوك التابعة لها لا يذكر إسرائيل بالاسم، إلا أنّ برنامج الرحلة المائل على الصفحة ذاتها يذكّر بوضوح محطات في مدن حيفا وطبريا وهما تقعان اليوم في إسرائيل، إضافة إلى محطات أخرى في الضفة الغربية والقدس؛ وللتذكير فإنّ نقطتي المرور إلى الضفة الغربية عبر جسر أَلَلْنَبِي والدخول إلى مدينة القدس تقعان تحت مراقبة جيش الاحتلال الإسرائيلي.

إنّ تلك القضايا ليست سوى القليل الظاهر من كثير يغوص في أغوار عميقة؛ فبالإضافة إلى مسالك التطبيع الظاهرة مع العدو الصهيوني والتي يسهل رصدّها، هناك منها ما هو أقلّ بروزاً وإن كان لا يقلّ خطورة ويرمي إلى كبح محاولات التصدي لدى المجتمعات المدنية وإرساء علاقات بين الدولة الصهيونية والبلدان العربية على المدى البعيد؛ وينشطُ ذلك المسار المشبوه في التسويق للتطبيع تحت غطاء التسامح والكفاح ضدّ معاداة السامية. إنّ تلك الحركة بافتعالها للمشاعر الخيرة الطيبة، إنّما تتلاعب بالقيم وبمبادئ حقوق الإنسان التي تزعم الدفاع عنها، محوّلة إياها عن معانيها الأصلية، وهي تعمل في الواقع عن وعي وعن غير وعي من أجل ضمان مصالح إسرائيل، إذ يوجد في صفوفها من اتّضحت خيانتهم للقضية العربية وآخرون ممّن في غبائهم نفع للمشروع الصهيوني.

وتمثّل تونس مجال عمل مثالي لتلك الاستراتيجية الجديدة؛ فالبلاد معروفة بتسامحها وانفتاحها؛ أضف إلى ذلك إنّ الانتقال الديمقراطي الذي أعقب الثورة قد أحدث تحوّلاً عميقاً في المجتمع مع اضطراب في المنظومتين القضائية والإدارية، ما وفّر فرصاً ثمينة للعاملين من أجل التطبيع مع العدو الصهيوني. ولنا دليل على وجهة هذا التحليل في هاتين القضيتين:

وجّهت الكشافة التونسية دعوة إلى «المنتدى الدولي للكشافة اليهود» وهي منظمة صهيونية دولية، لحضور الملتقى العالمي لـ«سفراء الحوار بين الأديان» الذي تنظمه في الحمامات من ٤ إلى ٨ نوفمبر/ تشرين الثاني. ورداً على ذلك، تمّ تقديم قضية استعجالية من قبل الحزب الجمهوري وحركة الشعب والهيئة الوطنية لمساندة المقاومة العربية ومناهضة التطبيع والصهيونية. وفي ٢ نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، أصدرت المحكمة الابتدائية في تونس حكماً يمنع مشاركة ممثلين للمنظمات الإسرائيلية و«المنتدى العالمي للكشافة اليهود» في ذلك الملتقى؛ والثابت أنّ «المنتدى العالمي للكشافة اليهود» هو منظمة صهيونية تأسست في القدس سنة ٢٠٠٦ ومقرّ مكتبها الدولي في إسرائيل؛ ومن الهيئات المؤسسة لها منظمة الكشافة الإسرائيلية «تزوفايم هيبرو سكوتس» (Tzofim-Hebrew scouts) وهي أول حركة شباب صهيونية تأسست في فلسطين سنة ١٩١٩. وقد شارك «تزوفايم» في إنشاء المستوطنات اليهودية في فلسطين المحتلة داعماً بذلك ومسهماً مسار التطهير العرقي المتمثل في تهجير الفلسطينيين خارج أراضيهم وإحلال المستوطنين محلهم. ومن برامج «تزوفايم» الرسمية، لا بدّ من ذكر الـ«غارين تزابار» (Garin Tzabar) الذي يدعو الشباب اليهود من كلّ أنحاء العالم الى الانخراط في الجيش الإسرائيلي، مساعدة منه لهذا الأخير في جرائمه وحروبه ضدّ الشعب الفلسطيني والشعوب العربية.

شهد شهر نوفمبر/ تشرين الثاني أيضاً بعث فرع تونسيّ للرابطة العالمية لمناهضة العنصرية ومعاداة السامية (ليكرا - LICRA) وهي منظمة فرنسية معروفة بدعمها اللامشروط لدولة إسرائيل، تحت غطاء مناهضة معاداة السامية. وتعرف هذه المنظمة بشراسة هجماتها على مواطنين ومواطنات وشخصيات وحتى على بلديات مساندة للشعب الفلسطيني؛ ولم تتورّع المنظمة المذكورة عن مقاضاة رئيس بلدية فرنسي كان قد قرّر، تضامناً مع الشعب الفلسطيني، أن يمنح مروان البرغوثي صفة مواطن شرفي في مدينته؛ كما أنّها لا تفتأ تلاحق قضائياً مواطنات ومواطنين يدعون إلى مقاطعة منتوجات تحمل إثباتاً بأنّها إسرائيلية، بينما هي ترد، في الواقع، من المستوطنات المقامة بصورة غير قانونية على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

اختيار جمعية «ليكرا» التونسية لتلك التسمية يجعلها تتدرج بوضوح ضمن اتجاه زميلتها الفرنسية. ولا يقتصر الأمر على مجرد الاتفاق في الاسم، إذ إنّ هناك صلات بين جمعيتي ليكرا التونسية والفرنسية كما ورد في مقال نُشر على موقع الجمعية الأمّ وتمّ حذفه، وإن لم يتمّ أبداً تكذيب ما جاء فيه، وقد حفظته الحملة التونسية TACBI على موقع web.archive. ويشير المقال إلى تاريخ الندوة الصحافية الافتتاحية لجمعية ليكرا التونسية وإلى تاريخ التسجيل بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية (يوم ٢٢ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٨) وكذلك إلى تركيبة مكتبها وقائمة أهدافها. وقد اعترف أعضاء من مكتب الجمعية التونسية ممّن استقالوا منها بعد ذلك، بأنّهم وقّعوا اتفاقاً رسمياً مع ليكرا - فرنسا حتى وإن رفضوا الإعلان عمومياً عن ذلك الاتفاق.

نشاطات «ليكرا» في تونس التي مارستها حتى قبل تنظيم ندوتها الافتتاحية، تكشف بوضوح حقيقة أهدافها وطريقة عملها؛ وفي خطابها أمام لجنة الحقوق والحريات في البرلمان في شهر مايو/ أيار الماضي، أوصت النواب التونسيين بفصل الكفاح ضدّ معاداة السامية عن إطاره الطبيعي وهو مقاومة العنصرية ومنحه وضعاً خاصاً وطبيعة استعجالية مميزة، مع العلم بأن كلّ المحلّلين يجمعون على أنّ العنصرية إزاء السود تأتي في

طليعة أشكال كراهية الأجانب في تونس وهي الأكثر شيوعاً. وآخرها مقتل رئيس جمعية «الإيفواريين» (ساحل العاج) المقيمين في تونس، وهو ما يضع في مقدّمة الأحداث موجة العنصرية التي تضرب ذوي الأصول الأفريقيّة من مناطق ما وراء الصحراء. ومن جهة أخرى، يصاحب التسويق للطبيعة الاستثنائية لمعاداة السامية، خلطٌ مقصود لها مع مناهضة الصهيونيّة والقصد منه إسكات أيّ انتقاد لدولة إسرائيل وتجريم أيّ شكل من أشكال الدّعم للقضيّة الفلسطينيّة؛ وهذا الخلط من شأنه أن يُجَيّر - للأسف - لمصلحة معاداة السامية ذاتها. وأوصت أيضاً بتغيير محتوى الكتب المدرسيّة وخاصّة كتب التّاريخ بغرض حذف أيّ ذكر لـ«نكبة» الفلسطينيين بقيام دولة إسرائيل.

إزاء استشراء حملة التطبيع الشرسة مع العدو الصهيوني، ليس هناك ما يمكن انتظاره من حكومة تونسيّة مقيّدة الإرادة من قبل الحكومة الأميركيّة من خلال صندوق النقد الدولي. وبحسب الصحيفة الإسرائيليّة «هآرتس»، فإنّ الإدارة الأميركيّة التي تمتلك سلطة الموافقة على القروض الممنوحة من المنظمات الماليّة الدوليّة (ومنها صندوق النقد الدولي)، كانت قد ضغطت على تونس لاستقبال وليّ العهد السّعودي محمد بن سلمان الحليف الرئيسي لإسرائيل في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني في خضمّ أحداث قضيّة مقتل الصحفي جمال خاشقجي.

يبدو مجلس نواب الشعب، حتى الساعة، فاقداً بدوره للنجاعة في موضوع مناهضة التطبيع. وقد طُرِح عليه من قبل مشروع قانون يرمي إلى تجريم التطبيع، لكنه غير ملائم حيث لا يستهدف المستفيدين الحقيقيين من الاستيطان، إضافة إلى تحريره الأخرق الذي يعاقب حتّى فلسطينيّ ٤٨. ومع ذلك، فقد عرقلت الأغليّة الحاكمة ذلك المشروع بضغط مرّة أخرى من القوى العالميّة الداعمة لإسرائيل. وكانت الحملة التونسيّة للمقاطعة الأكاديميّة والثقافيّة لإسرائيل والاتحاد العام التونسي للشغل قد طلبا من مجلس النواب فتح تحقيق حول الأنشطة الحقيقيّة لشركة «زيم» الإسرائيليّة في تونس وحول شركائها التونسيين والأجانب، غير أنّ الطلب ظلّ من دون استجابة.

إنّ الخلاص لن يأتي إلا من المجتمع المدني، وقد شكّل انضمام الاتحاد العام التونسي للشغل لحركة BDS حدثاً بارزاً في مسيرة التصديّ للتطبيع؛ ويمثّل الاتحاد أهمّ مركزيّة نقابيّة تونسيّة شاملة لـ ٧٥٠.٠٠٠ منخرط، سنداً عتيداً لحركة BDS في العالم وخاصّة في العالم العربيّ.

* مدير بحوث في المركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي (CNRS) وفي معهد الدراسات العليا العلميّة (IHES) في باريس. أمين الجمعية الفرنسيّة للجامعيين من أجل احترام القانون الدولي في فلسطين (AURDIP)، وعضو الحملة التونسيّة للمقاطعة الأكاديميّة والثقافيّة لإسرائيل (TACBI)

العلاقات السعودية الإسرائيلية: (٣/٢): السعودية حرصت على إقامة اتصال سري مباشر مع إسرائيل منذ عهد بيغن

خليل الغناني . العصر . ٢٠١٩/١/١٦

عندما أصبح جيمي كارتر رئيساً للولايات المتحدة في يناير ١٩٧٧، تم تصحيح السياسة الأميركية باتجاه إعادة عقد مؤتمر دولي لحل النزاع العربي الإسرائيلي. في ذلك الصيف، شارك السعوديون في الضغط على منظمة التحرير الفلسطينية لقبولها قرار الأمم المتحدة ٢٤٢ شرطاً أساسياً لمشاركتهم في المؤتمر ولكن دون جدوى. كما حاول السعوديون المساعدة في إعادة بدء المفاوضات الإسرائيلية المصرية الخاملة، التي علقت بعد توقيع الطرفين على اتفاق سيناء المؤقت قبل عامين. وقد حاول شقيق الملك فيصل والأمير السعودي فهد بن عبد العزيز، وضمن هذه الجهود، إنشاء خط سري من الاتصالات مع رئيس الوزراء الإسرائيلي المنتخب حديثاً مناحيم بيغن.

لدى محفوظات الكيان الإسرائيلي رسالة سرية من أربع صفحات يعود تاريخها إلى أواخر أغسطس من ذلك العام (١٩٧٧) من أمريكي يستخدم اسم "جون والاس إدواردز" إلى زئيف شير، الملحق الاقتصادي الإسرائيلي في نيويورك، الذي كان من المقربين من يهيئيل كاديشاي، سكرتير بيغن الشخصي. تطلب الرسالة عقد اجتماع مع بيغن من أجل إيصال رسالة من فهد فيما يتعلق بإمكانية قيام إسرائيل بالتوقيع على معاهدات مع كل من مصر والمملكة العربية السعودية. كان من الممكن أن يؤدي ذلك إلى إضعاف الموقف الفلسطيني وتزويد إسرائيل بالرافعة المطلوبة تجاه الولايات المتحدة.

وتوضح الرسالة أنه سيتم اتخاذ الترتيبات اللازمة لاستعراض رد الرئيس المصري أنور السادات إذا وافق بيغن. ولتهدئة "شير" المضطرب والمرتبك، تؤكد الرسالة أن "هذه المعلومات قد لا تتوافق مع تقييم رئيس الوزراء الخاص للسعوديين ولا تتطابق مع تصورات أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية... ولكنها أكثر دقة وحقيقية". إلا أن الخطاب يحذر من أنه إذا تم الكشف عن المبادرة قبل الأوان "فإن هناك قدراً من المخاطر" بالنسبة إلى فهد وغيره. يجب التأكيد أن الرسالة تشير إلى أنها لم تكن المحاولة الأولى للاتصال من قبل السعوديين، مشيرة إلى مذكرة سعودية بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٧٦، سلّمت لـ"شير"، وأن "صلاحيتها ملائمة جداً الآن".

وعلى الرغم، يقول الباحث الإسرائيلي، من أنني لم أتمكن من اكتشاف من هو "جون والاس إدواردز"، سواء ما إذا كانت الرسالة مكتوبة باسم مستعار، أو إذا كان مؤلفها ذا مصداقية للتحدث باسم فهد، فإن محاولة ولي العهد السعودي، آنذاك، إنشاء علاقة مع بيغن تبدو حقيقية، لأن هناك محاولة أخرى في وقت لاحق من عام ١٩٧٧. ففي ديسمبر، أرسل فهد مبعوثاً فلسطينياً له اتصالات في إسرائيل كان مرتبطاً بالعائلة المالكة لإيصال رسالة سرية إلى وزير الخارجية الإسرائيلي، موشي ديان. ومع ذلك، أصر دايان على استلام الرسالة قبل مقابلة المبعوث، وهو ما رفضه هذا الأخير. وهاتان الحلقتان اللتان حدثتا في غضون ستة أشهر، تشيران إلى نمط في

السياسة السعودية في محاولة إقامة اتصال سري مباشر مع إسرائيل، ولكن رفضت إسرائيل مراراً دون سبب واضح.

الانخراط السعودي في عملية السلام العربية الإسرائيلية:

في أغسطس ١٩٨١، أعلن ولي العهد الأمير فهد مبادرة سلام من ثماني نقاط. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تشارك فيها المملكة العربية السعودية بنشاط في اقتراح مبادرة لحل النزاع العربي الإسرائيلي. مع الأخذ بعين الاعتبار محاولات فهد السرية السابقة للوصول إلى إسرائيل، ربما لا ينبغي النظر إلى المبادرة على أنها مفاجأة. وكانت النقاط الرئيسية للمبادرة هي الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية، وإخلاء جميع المستوطنات اليهودية، وحقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم أو التملك، وإنشاء لدولة فلسطينية عاصمتها القدس.

كانت النقطة الرئيسية فيما يتعلق بإسرائيل، التي أثارت اعتراضات عربية، هي البند ٧، الذي ينص على أنه "يجب أن تكون جميع الدول في المنطقة قادرة على العيش في سلام"، وهي صيغة تتطوي على اعتراف غير مباشر بإسرائيل، من حيث أنها كانت المرة الأولى التي عبرت فيها المملكة عن نظرتها التقليدية في العلن وليس من وراء الستار.

كانت مبادرة فهد نتيجة للثقة الجديدة المكتسبة في أعقاب الطفرة النفطية التي حولت المملكة العربية السعودية إلى قوة اقتصادية إقليمية. إذ بعد خروج مصر من الجامعة العربية وانشغال العراق بالحرب الإيرانية العراقية، حاولت السعودية ملء الفراغ القيادي. وكلن المقصود، أيضاً، من مبادرة فهد تحفيز مجلس الشيوخ الأمريكي للموافقة على قرار الرئيس رونالد ريغان في يونيو ١٩٨١ لبيع طائرات سعودية مجهزة بنظام التحذير والتحكم المحمول جواً AWACS، ومع ذلك، فإن بيع هذه الأسلحة المتطورة إلى المملكة العربية السعودية أغضب وأزعج إسرائيل، وأبعدها عن المملكة.

ولم تثر مبادرة فهد إعجاب القادة الإسرائيليين. فقد اعتبرها بعضهم "مؤامرة" لتدمير وجود إسرائيل"، وعارضت حكومة بيغن عارضت المبادرة لأنها تتناقض مع إيديولوجية الليكود، وتهدد بتقويض عملية السلام المصرية الإسرائيلية. كما رفض المبادرة أيضاً حزب العمل المعارض، برئاسة شمعون بيرس، وليس إلا الأحزاب اليسارية التي أظهرت بعض التأييد. ولم تُبدِ الولايات المتحدة أي حماسة. ومع ذلك، أُعيد إحياء الحوار المتعلق بالمبادرة بعد اغتيال الرئيس المصري السادات في أكتوبر ١٩٨١، وكانت إسرائيل قلقة بشكل خاص من تغير في موقف الولايات المتحدة، الذي يعتبر، الآن، المبادرة أساساً ممكن للمفاوضات، إلا أن إسرائيل واصلت النظر إلى المبادرة على أنها "طريقة متطورة وعقلانية لإبادة إسرائيل كاملة". بالإضافة إلى ذلك، أنكر بيغن مصداقية السعودية، مشيراً إلى المملكة بأنها "دولة صحراوية بدولارات، حيث لا تزال تعيش ظلام العصور الوسطى مع قطع الأيدي والرؤوس، وفساد خفي". لذلك، شعرت إسرائيل بارتياح كبير عندما أسقطت قمة جامعة الدول العربية في فاس بالمغرب، مبادرة فهد، في أواخر نوفمبر ١٩٨١.

ومع ذلك، فإن نتائج غزو إسرائيل للبنان (يونيو - سبتمبر ١٩٨٢) أعطت دفعة لمحاولات متجددة لإنعاش عملية السلام العربية الإسرائيلية المسدودة. وأدى ذلك إلى إطلاق خطة ريغان في سبتمبر ١٩٨٢ وتعديل مبادرة فهد، التي أقرتها جامعة الدول العربية الآن. هذا التعديل الأول، الذي أطلق عليه خطة السلام العربية، لم تعين منظمة التحرير الفلسطينية "الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني"، وحسب، بل عدلت أيضاً صيغة البند السابع المثير للجدل، مما جعل الاعتراف بإسرائيل أكثر غموضاً.

رفض إسرائيل السريع لخطة السلام العربية ختم مصيرها. وعلى الرغم من رفض إسرائيل التعامل مع الخطة التي تقودها السعودية، إلا أنها شكلت نقطة تحول في موقف المملكة العربية السعودية تجاه إسرائيل.

بالمناسبة، في سبتمبر ١٩٨١، أي بعد شهر من نشر مبادرة "الفهد"، جرت مبادلات دبلوماسية سرية غير مباشرة بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية عبر الولايات المتحدة. عندما جنح قارب صاروخي إسرائيلي على الشواطئ السعودية نتيجة عطل تقني وخطأ بشري، طلبت إسرائيل من الولايات المتحدة أن تطمئن السعوديين بأن الحادث ليس عملاً عدائياً والحصول على إذن لإنزال السفينة وشرعها من تدخل سعودي. وقد وافق السعوديون على شرط أن تظل عملية الإنقاذ سرية حتى يتم إبرامها، وأن إسرائيل لن تستخدم معدات ثقيلة. وهذه الاتصالات، التي عقدت في سرية تامة، ساعدت في التغلب على الأزمة.

في خلال حرب الخليج ١٩٩٠/١٩٩١، وجدت كل من السعودية وإسرائيل نفسيهما مهددتين ومهاجمتين من قبل عدو مشترك، صدام حسين العراقي. أصبح وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر القناة التي يتبادل الطرفان من خلالها الأفكار. وعلى الرغم من رفض السعوديين السماح لإسرائيل بالتحليق فوق مجالهم الجوي للقيام بضربة وقائية ضد العراق، إلا أن بيكر أشار إلى أن فهد (الذي أصبح ملكاً في يونيو ١٩٨٢) أكد له أنه "سيبقى وفيًا إذا ما ردت إسرائيل على هجوم صدام حسين أولاً". وقد تلقى القائد الأمريكي للعملية، الجنرال نورمان تشوارزكوف، تأكيداً من فهد بأنه إذا دافعت إسرائيل عن نفسها، "فإن القوات المسلحة السعودية ستظل تقاتل إلى جانبنا". في رأي شوارزكوف، كان هذا "عملاً استثنائياً: شجاعة وقيادة". ولم يكن الإسرائيليون مطلعين على هذه المعلومات.

وروى بيكر أن الملك فهد أسر إليه بعد الحرب بأنه "إذا أمكن إيجاد وطن للفلسطينيين، فقد كان مستعداً للموافقة على تطبيع العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية الكاملة مع إسرائيل". وفي مناسبة أخرى، أصدر السعوديون بياناً بأنهم سيعلقون مقاطعتهم الاقتصادية لإسرائيل إذا توقفت عن أنشطتها الاستيطانية في الأراضي المحتلة، لكن حكومة رئيس الوزراء اليمني، اسحق شامير، رفضت وقف النشاط الاستيطاني على أسس أيديولوجية، بغض النظر عن التكلفة. وبالتالي، فإن حرب الخليج شكلت نقطة تحول أخرى في التفكير السعودي تجاه إسرائيل، التي ينظر إليها الآن على أنها شريك محتمل في توازن القوى في الشرق الأوسط.

في أعقاب الحرب، بعد بعض التردد والتشجيع الأمريكي، أعلن السعوديون أن الجلسة الافتتاحية لمؤتمر مدريد للسلام في أواخر أكتوبر ١٩٩١ سيحضرها مراقب من مجلس التعاون الخليجي، والسعودية أقوى عضو فيه. واختير الأمير بندر بن سلطان، السفير السعودي في الولايات المتحدة، ممثلاً لمجلس التعاون الخليجي. وكان

هذا أول اجتماع رسمي للمسؤولين الإسرائيليين والسعوديين، يليه اجتماع غير رسمي في وزارة الخارجية الأمريكية. وفي وقت لاحق، التقى أوري سافير، المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية، الأمير بندر في واشنطن.

عندما شاركت السعودية في المحادثات المتعددة الأطراف بعد بضعة أشهر من المؤتمر، في عام ١٩٩٢، التقى نائب وزير الخارجية الإسرائيلي، يوسي بيلين، بنظيره السعودي. عقدت معظم الاجتماعات في جلسات عامة، ومع ذلك أعاد بيلين حديثه بأنه التقى، سرا، ذات مرة بالممثل السعودي في عام ١٩٩٤ بكندا. في هذا الحديث، أثار بيلين قضية رفض المملكة العربية السعودية المستمر للمشاركة في مختلف المشاريع البيئية والزراعية وغيرها من المشاريع الإقليمية التي اقترحتها إسرائيل، ولكنها لم تتلق ردا مرضيا.

في خلال سنوات أوسلو (١٩٩٣-٢٠٠٠)، دعمت المملكة العربية السعودية بهدوء مبادرات السلام. وبالإضافة إلى ذلك، أصدر مفتي السعودية آنذاك، الشيخ عبد العزيز بن باز، فتوى تأييداً لتوقيع اتفاقات سلام مع إسرائيل استناداً إلى صلح الحديبية، كما أصدر بن باز فتوى سمحت للمسلمين بالصلاة في المسجد الأقصى تحت الاحتلال. كما شارك السعوديون وراء الكواليس في المفاوضات الإسرائيلية-السورية والإسرائيلية-الفلسطينية. وتم ترسيخ التغيير في الموقف السعودي في قرار اتخذ تحت واجهة مجلس التعاون الخليجي في أكتوبر ١٩٩٤، لإلغاء المقاطعة الاقتصادية غير المباشرة للشركات الإسرائيلية (أي المقاطعة الثانية والثالثة وليس الأولى المباشرة).

حدث تحول آخر في الموقف السعودي في فبراير ٢٠٠٢، عندما قدم شقيق الملك فهد، ولي العهد، آنذاك، الأمير عبد الله (الذي كان يعمل وصيا للعرض منذ مرض الملك في عام ١٩٩٥) مبادرة جديدة، عرضت التطبيع الكامل للعلاقات بين الدول العربية وإسرائيل في تبادل للانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي المحتلة. والدافع السعودي الرئيسي لإطلاق المبادرة الجديدة هو تحسين صورتها في الولايات المتحدة والغرب بعد تورط ١٥ من الخاطفين السعوديين في هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١. وليس أقل أهمية عن هذا، الرغبة في احتواء الانتفاضة الثانية التي بدأت في عام ٢٠٠٠.

ولم ترد إسرائيل رسمياً على المبادرة السعودية الجديدة، رغم أن رئيس الوزراء الإسرائيلي، أرييل شارون، حاول معرفة تفاصيلها من خلال عدة قنوات: الملياردير الأميركي اليهودي، دانييل أبراهام، وعادل الجبير، مستشار ولي العهد الأمير عبد الله لشؤون السياسة الخارجية، وأندري فيدوفين، المبعوث الروسي الخاص إلى الشرق الأوسط، والذي عمل سفيراً في الرياض.

في أواخر مارس ٢٠٠٢، أقرت جامعة الدول العربية ما أصبح يعرف باسم مبادرة السلام العربية، المستندة إلى مبادرة الأمير عبد الله ولكن مع بعض التعديلات. فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين، قيل إن "الحل العادل" سوف "يتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤"، وهذه العبارة الغامضة كانت نتاج مداولات مكثفة سعيًا إلى صيغة من شأنها تهدئة مخاوف الإسرائيليين من التنفيذ الكامل للمطلب المتطرف وغير المقيد:

حق العودة. في المقابل، فإن الدول العربية عرضت "اعتبار النزاع العربي الإسرائيلي منتهياً، والدخول في اتفاقية سلام مع إسرائيل، وتوفير الأمن لجميع دول المنطقة".

واقترن نشر "مبادرة السلام العربية" بالعديد من الهجمات واسعة النطاق في إسرائيل من قبل حركة المقاومة الإسلامية "حماس". وشنت إسرائيل عملية عسكرية ضد السلطة الفلسطينية، تهدف إلى اقتلاع البنية التحتية لتمويل هذه الهجمات وعزل رئيس السلطة الفلسطينية، ياسر عرفات. في ظل مناخ العنف هذا، كان الصمت الإسرائيلي فيما يتعلق بالمبادرة مفهوماً، لكن الحقيقة هي أن شارون لم يكن لديه أي دافع للرد على العرض السعودي، لأن التنازلات الإقليمية تناقض وجهة نظره المتشددة... (يتبع)

أزمة سوريا وهدف ترامب الداخلي

محمد المنشاوي . الشروق المصرية . ٢٠١٩/١/١٩

لا يوجه ترامب تغريداته للرأى العام الأمريكى ككل، بل يهتم بناخبيه والأعضاء المحافظين بمجلسي الكونغرس. ليس لواشنطن أهداف استراتيجية بسوريا لذا لم تتحرك إدارة أوباما بجدية هناك رغم استخدام الأسد أسلحة كيميائية.

لا يدرك الرئيس الأمريكى دونالد ترامب أن إقدامه على إعلان انسحاب قوات بلاده من سوريا ليس بالعملية السهلة التنفيذ والعواقب. ورغم محدودية الانتشار الأمريكى فى سوريا والتي لا يتعدى ٢٢٠٠ مقاتل، إلا أن قرار سحبهم أكثر تعقيدا مما يتصور ترامب الذى لم يستشر جنرالاته قبل اتخاذ قراره المثير.

وجاء مقتل عدد من الجنود الأمريكيين فى مدينة منبج والذى تبناه بقايا تنظيم داعش ليثبت لترامب خطأ تقديراته وضرورة عدم تفرده بهذه القرار متجاهلا الواقع المعقد على الأرض.

تضمن خطاب الاستقالة الذى قدمه وزير الدفاع جيمس ماتيس للرئيس دونالد ترامب ما يشير إلى خلافات جوهرية بين أفكار ماتيس وترامب.

وجاء قرار ترامب الفردى، الذى لم يستشر فيه كبار مستشاريه العسكريين بانسحاب القوات من سوريا وبدء سحب آلاف الجنود من أفغانستان ليضع نهاية لمهام وزير الدفاع الذى لا يخفى معارضته لهذه السياسات.

قد يكون نص خطاب استقالة ماتيس الدافع وراء قرار ترامب بالتعجيل بوقفه عن العمل مع نهاية ديسمبر الماضى بدلا من نهاية فبراير القادم. وقد يكون هناك بعد شخصى أثر على قرار ترامب، إلا أن ترامب يبدو مندفعاً بحسابات السياسة الداخلية الأكثر أهمية له خلال العامين الباقيين فى فترته الرئاسية.

وتعرض ترامب لانتقادات من أعضاء جمهوريين وديمقراطيين من داخل مجلسي الكونغرس بسبب تحركاته لإنهاء الوجود الأمريكى فى سوريا على عكس ما يراه مساعده والقادة العسكريون.

تدعم الكتلة المحافظة اليمينية المؤيدة لترامب تحركاته، وكتب السياسى المحافظ المخضرم بات بوكانان مدافعا عن سياسة ترامب قائلا «يقوم ترامب بفعل ما وعد به بدقة خلال حملته الانتخابية. وهدف قراراته الأخيرة هى سحب جنودنا من الحروب التى لا تعرف نهاية فى الشرق الأوسط، والتي كان من الغباء التورط فيها على يد الرؤساء السابقين.

وعلى حكام وشعوب تلك الدول أن تستمر فى حروبها بدون جنودنا الأمريكيين». وأضاف بوكانان أن «أمريكا ليست قوة مطلقة لتحارب حروبهم، عندنا تحديات أكبر تتعلق بالصين وروسيا وكوريا الشمالية وإيران».

وجاء توقيت قرار ترامب وما تبعه من استقالة ماتيس ثم تعجيل ترامب بمغادرته البيت ابيض فى الوقت الذى تعرف فيه واشنطن مواجهة حادة بين ترامب والديمقراطيين على خلفية الإغلاق الجزئى للحكومة الفيدرالية.

وخرجت وسائل إعلام محافظة لتضغط على ترامب كى لا يتراجع أمام قادة الحزب الديمقراطى فيما يتعلق بموقفه الحازم من قضية الهجرة غير الشرعية وضرورة تمسكه ببناء جدار حاجز عند الحدود الجنوبية مع المكسيك.

وذكرت محطة فوكس أن على ترامب الاستمرار في تنفيذ وعوده الانتخابية، والتي منها أيضا سحب القوات الأمريكية من سوريا وإنهاء الوجود العسكى في أفغانستان.

وشملت تغريدات ترامب التأكيد على موقف شعوى ينال رضا قاعدته الانتخابية إذ قال «نحن ندعم جيوش العديد من الدول الغنية حول العالم، وهذه الدول تستغل الولايات المتحدة ودافعى الضرائب بها فى التجارة معنا أيضا». ولا يوجه ترامب تغريداته للرأى العام الأمريكى ككل، بل هو يهتم بناخبيه والأعضاء المحافظين داخل مجلسى الكونغرس.

وبقرار ترامب بسحب القوات من سوريا، يفتح ترامب جبهة جديدة فى صراعه مع أجهزة الدولة الأمريكية العميقة، وهو ما يلقى رواجاً وقبولاً بين أوساط قاعدته الانتخابية التى تدين بالولاء له.

ذلك فى الوقت الذى يستعد ترامب فيه لمواجهة كبيرة مع لجان مجلس النواب التى تعهد قاداتها بفتح تحقيقات تخص علاقة ترامب وعائلته المحتملة بروسيا والسعودية على خلفية موقفه من التحقيق فى التدخل الروسى والموقف من قتل جمال خاشقجى.

لا تعرف واشنطن ما يمكن أن يطلق عليه «استراتيجية ترامب فى سوريا»، خاصة مع وجود رئيس أمريكى غير تقليدى لا يعترف بالحسابات التقليدية لمنظومة العلاقات الدولية. ربما يكون لترامب استراتيجية بسيطة تتمثل فى الخروج من المستقع السورى.

لكن أغلب الأمر أن ترامب لا يملك تصورا واضحا حول الأزمة أو أبعادها أو تداعياتها أو طرق إنائها. لكن الأهم من البحث عن استراتيجية ترامب هو محاولة فهم الإطار الذى يتحرك فيه ترامب ويؤثر على قراراته السابقة وخطواته المقبلة بخصوص الأزمة السورية.

ليس لواشنطن أهداف استراتيجية مباشرة تهمها فى سوريا، ومن هنا يمكن تفهم عدم تحرك إدارة الرئيس الأسبق أوباما بجدية فى سوريا حتى مع تخطى نظام الأسد الخطوط الحمراء واستخدم أسلحة كيميائية.

فقط ترغب واشنطن فى تقليص نفوذ إيران بسوريا، وإعادة النظر فى تداعيات عودة النفوذ الروسى لسوريا ولمنطقة الشرق الأوسط الذى يمثل قلقا كبيرا فى دوائر الدفاع والمخابرات الأمريكية، لكنه لا يزعج ترامب بالضرورة.

يريد ترامب الظهور بمظهر من ينفذ وعده الانتخابية مهما كان الثمن. أمام ترامب تحقيقات جادة حول الدور الروسى فى الانتخابات الأمريكية الأخيرة، والتى لا يعرف أحد بعد مصير هذه التحقيقات والتى لا يستبعد معها احتمال وصول هذه التحقيقات لشخص الرئيس ترامب.

ولا بديل أمام ترامب إلا الاعتماد على قاعدته الصلبة التى تؤمن بـ«أمريكا أولا». إلا أن أخبار التطورات فى شمال سوريا ومقتل عسكريين أمريكيين من شأنه أن يقلب السحر على الساحر ولا يجد ترامب أمامه إلا الانصياع لتقديرات جنرالاته وتأجيل الانسحاب من سوريا لمستقبل قد يكون قريبا.